كلية الدراسات العليا - برنامج الدراسات الدولية

رسالة ماجستير بعنوان:

ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة:
كوسوفو وجنوب السودان نموذجاً

" The phenomenon of globalization and the Rise of new states: Kosovo and southern Sudan, a model"

إعداد الطالب:

هاني محمود عبد موسى

الرقم الجامعي :

1105213

إشراف:

د. عبد الرحمن الحاج ابراهيم

2012

جامعة بيرزيت
كلية الدراسات العليا

رسالة ماجستير بعنوان:

ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة:
كوسوفو وجنوب السودان نموذجاً

" The phenomenon of globalization and the Rise of new states:
Kosovo and southern Sudan, a model"

إعداد الطالب:
هاني محمود عبد موسى

إشراف:
د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين".

ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة: كوسوفو وجنوب السودان نموذجاً

إعداد الطالب:

هاني محمود عبد موسى

نوقشت هذه الرسالة، وأجيزت بتاريخ 2012/4/17

أعضاء لجنة النقاش:	**التوقيع**
1- د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم (مشرفاً، ورئيساً)	.....
2- د. مجدي المالكي (عضواً)	.....
3- د. مراد شاهين (عضواً)	.....

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الإهداء	هـ
2	الشكر والتقدير	و
3	ملخص الدراسة	ز
4	Abstract	ط
5	**الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة**	1
6	المقدمة:	1
7	أهمية الدراسة	2
8	أهداف الدراسة	2
9	الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	3
10	تمهيد	3
11	**المبحث الأول**	4
12	حق الشعب في تقرير المصير (Self – determination)	4
13	ماهية حق الشعوب في تقرير المصير ونطاقه	6
14	حق الشعب في إقامة دولة أو الاتحاد والاندماج مع دولة قائمة	7
15	الانفصال والاستقلال خارج إطار الاستعمار والاستعباد	8
16	حق الشعب في تقرير المصير على الصعيد الداخلي	9
17	**المبحث الثاني**	12
18	تمهيد	12
19	مفهوم العولمة والشرذمة والعلاقة بينهما	13

20	ظاهرة العولمة ومفهوم السيادة	15
21	ظاهرة العولمة ومفهوم الدولة القومية	16
22	ظاهرة العولمة والخصوصية الثقافية	17
23	ظاهرة العولمة ومخاطرها الثقافية	19
24	ظاهرة العولمة ومفهوم المواطنة	20
25	مفهوم الدولة	21
26	مفهوم القومية	23
27	**المبحث الثالث**	24
28	النظرية البنائية	24
29	النظرية الواقعية	27
30	الدراسات السابقة	29
31	إشكالية الدراسة "الأسئلة البحثية"	36
32	فرضيات الدراسة	37
33	منهج الدراسة	37
34	**الفصل الثاني: كوسوفو وجنوب السودان في سياقهما التاريخي**	40
35	**المبحث الأول**	40
36	كوسوفو في سياقها التاريخي	40
37	تطورات أزمة كوسوفو منذ مطلع الثمانينات	46
38	**المبحث الثاني**	51
39	جنوب السودان في سياقه التاريخي "التطور التاريخي للصراع"	51

40	مرحلة الاستعمار وتكريس التمييز الثقافي والديني بين شمال وجنوب السودان	53
41	مرحلة التصعيد العسكري والتوتر والحكم الذاتي	55
42	مرحلة أديس أبابا وتقرير المصير لإقليم جنوب السودان	59
43	اتفاقية نيفاشا عام 2005 ودورها في التكريس القانوني لانفصال واستقلال جنوب السودان	61
44	**الفصل الثالث:**	64
45	تمهـــيد	64
46	**المبحث الأول**	65
47	العوامل الداخلية ودورها في انفصال واستقلال جنوب السودان	65
48	صراع الهويات ودورها في عملية الانفصال والاستقلال	65
49	العامل الديني ودوره في عملية الانفصال والاستقلال	69
50	تسييس العامل الديني في العلاقة بين شمال السودان وجنوبه	70
51	تأثير العامل الإثني في العلاقات الجنوبية–الشمالية	73
52	العامل الاقتصادي ودوره في عملية الانفصال والاستقلال	76
53	غياب الديمقراطية ودورها في عملية انفصال واستقلال جنوب السودان	80
54	**المبحث الثاني**	83
55	العوامل الداخلية ودورها في انفصال واستقلال كوسوفو	83
56	العامل الاقتصادي ودوره في عملية انفصال واستقلال كوسوفو	83
57	العامل العرقي ودوره في عملية انفصال واستقلال كوسوفو	85

58	العامل الديني ودوره في عملية انفصال واستقلال كوسوفو	87
59	غياب الديمقراطية ودورها في انفصال واستقلال كوسوفو	88
60	**الفصل الرابع**	91
61	دور العامل الخارجي في انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان	91
62	**المبحث الأول**	92
63	دور التغير في النظام الدولي على عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان	92
64	**المبحث الثاني**	102
65	ظاهرة العولمة ودورها وتأثيرها في انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان	102
66	ظاهرة العولمة وشرذمة يوغسلافيا	105
67	تأثير الإعلام والاتصالات كأحد أبرز أدوات العولمة في عمليتي الانفصال والاستقلال	106
68	**الفصل الخامس**	109
69	**أوجه الشبه والاختلاف**	109
70	أوجه الشبه بين انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان:	109
71	أوجه الاختلاف بين انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان	117
72	مناقشة نتائج الدارسة	119
73	الخاتمة	123
74	قائمة المصادر والمراجع	124

الإهداء

إلى وطني العزيز فلسطين، إلى القدس الحبيبة، إلى الشهداء الأبرار، إلى الأسرى البواسل، إلى والدي اللذان أحاطاني برعايتهما، إلى عائلتي الكريمة "جدي وجدتي، وأعمامي وعماتي، وأخوالي وخالاتي، وأخواني وأخواتي".

إلى أسرتي في كلية الحقوق والإدارة العامة، إلى أساتذتي الأفاضل، "أ. عماد غياظة، د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم، د. مراد شاهين، د. لورد حبش، د. سمير عوض، د. أحمد مصلح، د. صالح عبد الجواد، أ. سميح حمودة، د. باسم زبيدي، د. سفيان أبو زايدة، د. دواس دواس، أ. جهاد حرب".

كما ولا ننسى الأخت العزيزة رانية عبد الله والأخت أنوار الشابه على إخلاصهما الدؤوب في خدمة العلم والطالب.

الشكر والتقدير

بقلبي المسكون محبةً وأمنيات عمري العميقة أنثر قطرات الشكر ندى علـــى أوراق فضـــل أستاذي عمود النور ووهج الانعتاق من التردي الذي رفد نهر أفكاري بسيل نصـــائحه أســـتاذي وموجهي في رحلة البحث **الدكتور عبد الرحمن الحاج إبراهيم**. كما ويبقى الشكر فياضاً بباقات الثناء للأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا مشكورين بتنقية باكورة زرعي من شوائبه وسهروا على قراءة وتنقيح رسالتي وكشفوا سوءاتها وأهدوا إلي عيوبي بألطف الكلمات مراعين حداثة فكري وطفولة تجربتي إلى الأساتذة المناقشين **الدكتور مجدي المالكي، والدكتور مراد شاهين**.

إن الذين يعملون بدون كلل أو ملل ويشعلون شمعة الحقيقة في كهوف الضياع وتقديراً لجهـــدهم فإني أتوجه بجزيل الشكر إلى **أعضاء الهيئة التدريسية في دائرة العلـــوم السياســـية ومعهـــد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية** الذين ما بخلوا علي، وصبروا على غلظة جهلي وقلة حيلـــة عقلي. إلى كل من مد يداً إلي فقادني إلى قارعة الطريق، إلى كل هؤلاء أحفـــر فـــي أعمـــاق وجداني كلمات الشكر والعرفان والامتنان خالدةً يسقيها الدعاء للأفاضل بطول العمـــر وحســـن العمل.

ملخص الدراسة

اتسم القرن الحادي والعشرين ببروز واستقلال دول جديدة في النظام الدولي، فكوسوفو وجنوب السودان هما النموذجان الأكثر بروزاً وحداثةً في القرن الحادي والعشرين. وعليه عكفت هذه الدراسة على تناول مسألة ظهور دول جديدة في عصر العولمة ممثلةً في كوسوفو وجنوب السودان، والوقوف على العوامل " العامل الداخلي، العامل الخارجي " الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصالهما واستقلالهما. حيث افترضت الدراسة أن العوامل الداخلية – المتمثلة في العامل التاريخي والسياسي والاقتصادي والعرقي والديني – هي الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان. حيث استندت الدراسة في معالجة الموضوع على مراجعة الأدبيات السابقة والوقائع والأدلة التاريخية ذات الصلة بالموضوع ومعطيات الواقع وتحليلها للوصول إلى العوامل الأكثر تأثيراً وحسماً في عمليتي الانفصال والاستقلال. وخلصت الدراسة إلى أن العامل الخارجي كان إلى حد كبير الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان. حيث أن نجاح العامل الخارجي كان نتيجةً لتوفر العديد من الظروف والمتغيرات على الصعيدين الدولي والمحلي. وهذه الظروف والمتغيرات تتمثل فيما يلي:

- التغير في النظام الدولي وبروز وتنامي ظاهرة العولمة : أدى التغير في موازين القوى الدولية وتنامي ظاهرة العولمة في دفع أطراف المجتمع الدولي إلى الاهتمام بقضايا ومشاكل دولية جديدة، وهذه القضايا تتمثل في التغيرات والتحولات الديمقراطية، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، النزاعات والصراعات العرقية والإثنية، والحريات السياسية، حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. فضلاً عن ذلك أصبحت المؤسسات والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة أكثر تعاطياً وفعاليةً في الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وخاصةً فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وهو ما أدى إلى تقليص قدرة الدولة فيما يتعلق بممارسة سيادتها

على إقليمها، خاصةً في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة "الاتصـــالات والمعلومـــات ووســـائل الإعلام".

- السياسات الخاطئة والممارسات الاستعمارية للدول الأم: فالسياسة الاستعمارية التي قامت بها السلطات البريطانية في السودان كان لها إلى حد كبير دور وتأثير في تكريس بذور الانفصال والانقسام بين شمال السودان وجنوبه، وذلك من خلال ممارساتها المتمثلة في استقطاب البعثات التبشيرية لنشر الدين المسيحي، ونشر اللغة الانجليزية والحد من انتشار اللغة والثقافة العربية، وفتح المدارس ذات المناهج الانضباطية التي تغذي وتعزز الانقسام والتشظي بين شمال السودان وجنوبه. أما على صعيد كوسوفو، فقد كان الهدف الأمريكي غير المعلن هو فكفكة الاتحاد اليوغسلافي السابق وذلك بهدف إضعاف الاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا الاتحادية حاليا، فضلا عن تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية.

Abstract

The 21st century has witnessed the emergence and the independence of new states in the international system . Kosovo and South Sudan are the newest and the most prominent states in the 21st century. This study addresses the issue of the emergence of new states in the era of globalization represented in Kosovo and South Sudan and it also addresses the most influential factors(internal and external factors) that were standing behind their independence and separation. The study assumed that the internal factors represented in historical, political, economic, ethnic and religious factors are the most influential in the separation and the independence of Kosovo and South Sudan.

The study was based on the analysis of some literature reviews, facts and historical evidences on the subject to identify the most influential and decisive factors of the separation and the independence of these states. The study concluded that the external factor was to a large extent the most influential and decisive in the separation and the independence of Kosovo and South Sudan. This was due to the presence of many appropriate conditions and changes at the international and regional level such as the following :

-The change in the international system and the emergence and growth of the phenomenon of globalization : The difference in balance power and the ongoing growth of globalization have pushed the international community to give more attention to new international issues that involve democratic transformations and changes, human and minority rights, ethnic conflicts, political freedoms and the right of peoples to self-determination. Moreover, many international institutions and organizations have become more effective and responsive to defend and protect the human rights of minorities especially the right of self-determination. Thereby , the state becomes unable to impose fully its sovereign over its territory especially at

the time of the massive technological revolution "Communications, Information technology and media."

- Wrong policies and colonial practices of the mother countries:

The British colonial policy that was carried out in Sudan had a major role in sowing and promoting the seeds of division which in turn has led to the secession of the south Sudan from the north. This was through polarizing Christian missionaries to disseminate Christian religion , to spread English language , to limit the spread of Arabic language and to open new schools with disciplinary curricula to promote division and fragmentation. As for Kosovo, the American unstated objective was to disintegrate the former Yugoslavia federation to weaken Russia and to achieve its economic, political and security interests.

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة: كوسوفو وجنوب السودان نموذجاً

المقدمة:

اتسم القرن الحادي والعشرين ببروز واستقلال دول جديدة في النظام الدولي، فكوسوفو وجنوب السودان هما النموذجان الأكثر بروزاً وحداثةً مع بداية القرن الحادي والعشرين، فكوسوفو بإعلان انفصالها واستقلالها في 17 فبراير– 2008 –، كانت قد خطت أولى أهدافها وخطواتها نحو بناء دولتها المستقلة التي ظلت تناضل من أجلها على مدى 96 عاماً منذ أن خضعت للسيطرة الصربية خلال حروب البلقان عام –1912 –[1]. إلا إن هناك عوامل كثيرة مهدت لهذا الاستقلال والانفصال بعضها عوامل داخلية سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو دينية أو عرقية، وبعضها الآخر عوامل خارجية.

كذلك الأمر بالنسبة لجنوب السودان الإقليم الذي طالب حديثاً بالانفصال والاستقلال التام عن الدولة الأم " السودان " حتى حصل على استقلاله في التاسع من يوليو –2011 – وعليه جاء هذا الانفصال والاستقلال أيضاً نتيجةً للعديد من الأسباب والدوافع بعضها داخلي والبعض الآخر خارجي فمن الأهمية بمكان دراسة كلتا الحالتين وإيلاء الاهتمام بهما لمعرفة العوامل الأكثر تأثيراً وحسماً وراء انفصالهما واستقلالهما[2].

(1) - هاني صلاح،"كوسوفا تحديات ما بعد الاستقلال،" *مجلة السياسة الدولية* 44، عدد 172 (2008): 170.
(2)- عبد الغني سلامه، "السودان الجنوبي المولود الجديد،" *مجلة شؤون عربية*، عدد 146 (2011): 201-213.

أهمية الدراسة :-

تأتي الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة من خلال توضيح وتحليل صورة الاستقلال لبعض من الدول في عصر العولمة والعوامل المؤثرة على ذلك، بالإضافة إلى أظهار نماذج الاستقلال لبعض من الدول في الوقت الحاضر، لتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بينهما من حيث الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة على كل منهما والتي أدت إلى انفصالهما واستقلالهما، حيث أن هناك اختلاف وتباين بين انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان، وذلك نتيجةً لاختلاف الظروف المكانية والزمانية. كما سيكون من أهمية هذا البحث أنه يعمل على توفير هذه الدراسة لنموذج خاص بالاستقلال للدول بشكل عام والظروف الخاصة بها مقارنةً بالظروف السابقة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل \العناصر "الداخلية والخارجية " الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان، وهذا يتطلب دراسة العوامل الداخلية المتمثلة في – العامل التاريخي والاقتصادي والعرقي والإثني والديني والسياسي – للخروج بالدور الذي لعبته هذه العوامل مجتمعةً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان، كما تستهدف هذه الدراسة دراسة تأثير التغير في النظام الدولي في عملية انفصالهما واستقلالهما. فضلاً عن ظاهرة العولمة وتأثيرها في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان. حيث أن الهدف من هذه الدراسة ليس المقارنة، وإنما تناول ظاهرتي الانفصال والاستقلال كحالات دراسية.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يقتضي البحث العلمي لأحد الظواهر السياسية المتمثلة في انفصال واستقلال كل من كوسوفو وجنوب السودان الاستناد على عدد من المنطلقات والمقاربات الفكرية لما في ذلك من أهمية في تحليل وتفسير الظاهرة البحثية التي سوف ترتكز على تحليل وتفسير العوامل الداخلية والخارجية ودورها في عمليتي الانفصال والاستقلال، ومدى مساهمة العولمة كظاهرة في تعزيز هذا الانفصال والاستقلال، وبالتالي سوف يتناول الإطار النظري للدراسة التركيز على مبدأ تقرير المصير لأن عملية الانفصال والاستقلال لأي شعب تستند بشكل أساسي وقانوني على هذا المبدأ، كما سيتناول الإطار النظري للدراسة المدرسة البنائية لما لها من أهمية في تحليل وتفسير العوامل الداخلية ممثلةً بالهوية والثقافة والعرق . وسيتناول الإطار النظري أيضاً المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بحيث لا يمكن تجاهل القوة ودورها في دفع عملية الانفصال والاستقلال لكل من كوسوفو وجنوب السودان، إضافة إلى ذلك سيتم تناول عدد من المفاهيم والمصطلحات التي تساعد على تحليل وتفسير الظاهرة البحثية.

وفي ظل الظروف الدولية الجديدة، ظروف ما بعد الحرب الباردة وانتهاء المواجهة العسكرية والأيديولوجية التناحرية بين الشرق والغرب كنظامين عالميين وفي ظل الصراعات والنزاعات المسلحة ذات المحتوى القومي (العرقي) والبعد الانفصالي أو الاستقلالي في أماكن كثيرة من العالم، ظهر الاهتمام بمبدأ حق الشعوب والأمم في تقرير المصير – حيث أن تنامي تطبيق هذا المبدأ كان إلى حد كبير كنتيجة مباشرة لتأثره بتغير النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية وتأثره بظهور وتنامي ظاهرة العولمة – .

حيث يقر القانون الدولي المعاصر بحق كافة الشعوب – الكبيرة والصغيرة، القوية والضـــعيفة، المتطورة والنامية، من دون التفريق بسبب العرق أو اللغة أو الدين – في المساواة وتقرير المصير والتنمية في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، فاليوم يعتبر الحق في المساواة وتقرير المصير أحد الحقوق والمبادئ الأساسية الملزمة للقانون الدولي المعاصر[3].

المبحث الأول

حق الشعب في تقرير المصير (Self – determination)

أن انفصال الأقاليم واستقلالها أصبح يعتمد إلى حد كبير على مبدأ حق الشعوب فـــي تقـــرري مصيرها، رغم الجدل الواسع بين المفكرين حول طبيعة هذا الحق ومجاله، فعند الحديث عن حـــق الشعوب في تقرير مصيرها ضمن سياق تاريخي، فإن فقهاء القانون الدولي يذكرون إشارات لهـــذا المبدأ تعود إلى القرن السادس والسابع عشر الميلادي وخاصةً منذ عهـــد وســـتفاليا عـــام 1648، وتتلخص في معاهدات ثنائية ورد فيها التأكيد على أن نقل الأقاليم بين الدول يجب أن يتم بإعطـــاء الاعتبار الواجب لإرادة سكانها دون أي تدخلات خارجية، وغالباً ما يشار إلى الثورة الأمريكيـــة – 1776– والتي أسفرت عن انفصال المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية واستقلالها إلى جانب التأكيد على أهمية الثورة الفرنسية وإعلانها لحقوق الإنسان، على أنهما يشكلان أول تطبيق عملـــي لهذا المبدأ.

وفي ذات السياق، حيث قدر لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير أن يأخذ بعـــداً هامـــاً نتيجـــةً لانطلاق ظاهرة القومية في أوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فمبدأ القوميـــات، جعل من الأمم والشعوب صاحبةً لحق تقرير المصير، وهكذا فإن تسويات واتفاقيات الســـلام بعـــد الحرب العالمية الأولى – 1919– قامت بمحاولات نوعية وجدية لأخذ مبدأ تقرير المصـــير فـــي

(3) ديب عكاوي، *حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة* (عكا: مؤسسة الأسوار، 1997)، 9 – 31.

الحسبان بإشباع التطلعات والرغبات القومية للأمم الأوروبية الطامحة للحرية والتخلص من حالة الاستعباد والضعف على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[4]. حيث كان فلاديمير لينين من أوائل الذين نادوا بضرورة منح الشعوب والأقليات الحق في تقرير مصيرها بنفسها وذلك في عام –1917– اثر انتصار الثورة البلشفية، وقد وضح في كتابه "حق الأمم في تقرير مصيرها" أن المقصود بحرية الأمم في تقرير مصيرها هو الانفصال السياسي لهذه الأمم من الهياكل القومية الغريبة، وتشكيلها لدولة قومية مستقلة[5]. وقد تمثل ذلك أيضاً بشكل واضح في المبادئ الأربعة عشر التي قدمها الرئيس الأمريكي ويدر وويلسون عام –1918– حيث أكد في مبادئه الأربعة عشر على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكن بقي هذا المبدأ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية مبدأً سياسياً ليس له إلا قيمة أدبية. غير أنه سرعان ما أضحى بعد ذلك – وخاصةً منذ إنشاء الأمم المتحدة – مبدأً قانونياً[6].

حيث أن النص على مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير جاء ضمن أهداف ومقاصد المنظمة الدولية، وهي مبادئ تعمل المنظمة على تحقيقها بما يخدم حقوق الشعوب والمجتمعات، حيث أن الحفاظ على العلاقات الودية والسلم والأمن الدوليين بين الأمم هو الهدف الأسمى لهذه المنظمة، كما أن المنظمة تحقق هذا الهدف على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وهذه هي الوسيلة، وحسب تعبير اللجنة الأولى لمؤتمر سان فرانسيسكو فإن المساواة في الحقوق بين الشعوب وتقرير المصير هما جزءان متممان لمعيار واحد من السلوك ويقصد هنا بالمساواة المساواة من الناحية القانونية وليس من الناحية المادية فالدول تختلف من حيث القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية[7].

(4) نمر محمد نمر بصبوص، *الأمة والشعب في القانون الدولي* (الأردن: الجامعة الأردنية، 1993)، 157 .
(5) فلاديمير لينين، *حق الأمم في تقرير مصيرها* (موسكو: دار التقدم، 1975)، 6.
(6) إبراهيم شعبان، *القانون الدولي لحقوق الإنسان* (القدس: جامعة القدس، 2008)، 365-366..
(7) عكاوي، *حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة*، 27-36.

حيث أنه في أول قرار للجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة عن تقرير المصير والذي تبنته عام –1952–، استعملت الجمعية العامة كلمة "حق" وليس "مبدأ"، كما أشارت إلى أن على الـــدول الأعضاء الاعتراف ودعم تحقيق حق تقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بـــالحكم الـــذاتي وأقاليم الوصاية التي تحت إدارتها والأقاليم الخاضعة لأي شكل من أشكال الاســـتعمار والاســـتعباد وأيضاً الأقاليم المحرومة من ممارسة حق تقرير المصير نتيجة قيد معين أو سلطة معينة. ومن جهة أخرى، حاولت الجمعية العامة للأمم المتحدة استحضار حق تقرير المصير وتوظيفه في سياق بحثها تحرير عدد من الأقاليم في مواجهة التذرع بأن هذه المسائل هي من المسائل المحفوظة للاختصاص الداخلي للدول[8].

ماهية حق الشعوب في تقرير المصير ونطاقه

إن الحديث عن نطاق وماهية حق الشعوب في تقرير مصيرها تعتبر مسألة في غايـــة الأهميـــة خاصةً مع توسع ظاهرة الانفصال والاستقلال بشكل أصبح يهدد وجود الدول الأم، ومن الدارج في فقه القانون الدولي العام إن حق الشعوب في تقرير المصير إنما يشير بصفة عامة إلى حق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه وبحرية كاملة، ودون أي تدخل خارجي سواء كان بطريقة سياسية "الضغط السياسي" أو بطريقة اقتصادية أو عسكرية. وعليه فإن هذا المفهوم يشير أيضاً إلى حق كل شعب في اختيار شكل حكومته ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والانتفاع من ثرواتـــه الطبيعيـــة والبشرية والتمتع بتراثه الروحي والمادي دونما قيد وعلى النحو الذي يريده ويختاره. حيث أن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريباً قد ظل مبدأ سياسياً ليس له إلا قيمة أدبية وليست قيمة قانونية، لكن سرعان ما أضحى بعد ذلك وخاصةً منذ إنشاء الأمم المتحدة مبدأ قانونياً وحقاً من حقوق الشعوب والدول الأساسية. ويمثل الحق في تقرير المصير أحـــد أهـــم

([8]) بصبوص، الأمة والشعب في القانون الدولي، 161-162.

تطبيقات الحقوق الجماعية، وذلك على المستوى الدولي، بمعنى أن هذا الحق ذو طبيعة جماعية وليس طبيعة فردية، حيث أن التمتع بهذا الحق يتطلب انخراط الفرد في جماعة معينة يرتبط بها بروابط خاصة مثل اللغة أو العرق أو الدين أو التاريخ المشترك. لذلك فإنه من غير الممكن قانوناً ومنطقاً وواقعاً الحديث عن حق فردي في تقرير المصير، وعليه فإن هذا الحق – أي الحق في تقرير المصير كحق جماعي – ينصرف أساساً وفقاً لما هو مستقر فقهاً وعملاً إلى حق كل شعب أو جماعة في إدارة شئونه بنفسه[9].

كما أن الخطوة الأكثر أهمية وذات الدلالة التي خطاها المجتمع الدولي على طريق التوكيد على حق الشعوب تقرير المصير، إنما هي تلك المتمثلة في القرار الشهير رقم (1514)، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر –1960– بعنوان " إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة "، ومن أبرز ما أشار إليه هذا القرار: يجب ألا يتخذ بأي حال تخلف وتراجع الإقليم في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ذريعةً لتأخير الاستقلال الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في ارتفاع عدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة فضلاً عن إنصاف العديد من الأقاليم والأقليات التي كانت تعاني من تميز وحرمان بحقها من قِبَل دولها الأم[10].

حق الشعب في إقامة دولة أو الاتحاد مع دولة قائمة

إن هذا الحق يعتبر إحدى أبرز الحقوق الممنوحة للشعوب والمكملة أيضاً لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وهذا يمثل الجانب الدولي لحق تقرير المصير، والتطبيق الحقيقي والعملي لهذا الجانب من تقرير المصير تم في حقيقته ضمن نطاق وسياق إزالة الاستعمار ومخلفاته السياسية والاقتصادية والثقافية خاصةً وأن الاستعمار ساهم إلى حد كبير في تغيير البنى السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات كما فعل الاستعمار الفرنسي في الشعب الجزائري، حيث وجدت شعوب تكافح

(9) أحمد الرشيدي، محرر، *حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق* (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، 146-148.
(10) المرجع السابق.

وتناضل للتخلص من الاستعمار، فأعطيت الحق في حرية الاختيار بين البدائل المختلفة والمناسبة، فاختارت العديد منها الاستقلال في دولة ذات سيادة، واختار بعضها الآخر الدخول في اتحاد مع دولة قائمة. أما بالنسبة للشعوب في الدول المستقلة فإن إسناد مثل هذا الحق لها يعني بوجود حق عام للانفصال والاستقلال، وهو أمر لم يستقر ويثبت بعد في القانون الدولي، فما زال هناك احترام وحضور للمبدأ القانوني وهو وحدة وسلامة إقليم الدولة. وأما في إطار نزع الاستعمار، فإن التطور الدولي والقانون الدولي استقر على اعتبار أراضي المستعمرات ذات وضع قانوني منفصل عن إقليم الدولة الأم، وهذا سهل ممارسة الحق في تكوين دولة أو الاندماج مع دولة أخرى[11].

الانفصال والاستقلال خارج إطار الاستعمار والاستعباد:

إن ظاهرة الانفصال والاستقلال خارج الظروف الاستعمارية شكلت تحدياً كبيراً للدول والمجتمعات، حيث أن شرط حراسة سلامة الأقاليم يبقى طالما كانت هناك حكومة تمثيلية للشعب كله "وحدة السيادة"، لا تنتهج وتتبع سياسة تمييزية سببها العرق أو اللون أو الدين، وعندما لا تكون الحكومة إلى حد كبير ممثلة لجميع الشعب في الأقاليم وكانت تنتهج سياسة تمييزية وغير عادلة، تحرم بذلك جزءاً من شعبها من ممارسة حقه في تقرير المصير داخل إطار الدولة، عندها فإن ذلك يدفع بعض الأقليات من الشعب داخل الدولة للمطالبة بممارسة حق تقرير المصير والذي قد يكون في حالات شديدة وخاصة العلاج الوحيد هو الانفصال والاستقلال.

حيث أن هذا الأمر سيساعد عليه حقيقة وجود هذا القسم من الشعب في جزء منفصل جغرافياً عن باقي إقليم الدولة، كدولة بنغلادش على سبيل المثال، ويتعين الإشارة هنا أن المعيار هو إنكار الدخول إلى الحكومة والتمييز الشديد، وليس مجرد إنكار الحكم الذاتي لأقلية لغوية أو دينية أو عرقية داخل الدولة مفتوح أمامها الباب للمشاركة في الحكومة. حيث أن عملية انفصال الأقاليم والشعوب

(11) بصبوص، *الأمة والشعب في القانون الدولي*، 171-172.

واستقلالهما لم تتحول بعد إلى حق عام في النظام الدولي، فالدول والوثائق والممارسات الدولية في حالات متعددة مثل الكونغو وبيافرا وغيرها في صالح التأكيد على مبدأ وحدة وسلامة إقليم الدولة وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية. فأغلبية دول العالم تقدس مبدأ وحدة وسلامة الإقليم، ولا توجد دولة تتساهل مع هذا الأمر، خاصةً إذا كان الأمر سيمسها، بل أن الدول التي تنشأ من الانفصال من غير المتوقع أن تتساهل بشأن هذا المبدأ "وحدة وسلامة الإقليم" الذي هو من حقائق وركائز القانون الدولي الراسخة في أذهان أعضاء المجتمع الدولي[12].

حق الشعوب في تقرير المصير على الصعيد الداخلي

تتحدث كل المواثيق والمعاهدات الدولية وخاصةً الشارعة منها بدءاً بالميثاق الدولي والقرارات الدولية وانتهاءً بالعهدين الدوليين لحقوق الإنسان عن حق الشعوب في تقرير المصير بصيغة عامة تحتمل المعنى الداخلي لتقرير المصير. حيث أن السبب المقدس للتخلص من الاستعمار وإزالته لم يكن الهدف الوحيد لميثاق الأمم المتحدة في تقرير المصير. وتظهر وثائق مؤتمر سان فرانسيسكو أن التأكيد نجم ليس فقط من المواقف المناهضة للاستعمار والاستعباد من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – كمتميزين عن مواقف قوى أوروبية استعمارية قليلة مثل بريطانيا وفرنسا– ولكن أيضاً من الإدانة التي اشترك فيها العالم الحر لأنظمة شمولية وسلطوية ولأي شكل للإخضاع الأجنبي للشعوب، مستعمرة أو شعوب البلد الأم حيث أن نصوص تقرير المصير في الميثاق يجب أن تقرأ، على أنها تؤكد تقرير المصير لصالح أي شعوب تخضع لأي شكل من السيطرة الأجنبية، أو لأي شكل من الاستبداد أو الممارسات الدكتاتورية ذات الطبيعة التسلطية.

(12) بصبوص، *الأمة والشعب في القانون الدولي*، 168.

ومن جانب آخر، فإن تقرير المصير الداخلي هو تعبير آخر عن المبدأ الديمقراطي. فالشعب داخل الدولة يجب أن يتمتع بحكومة تمثيلية، وأن لا يوجد تمييز بحقه بسبب العرق "الأصل" أو الدين أو اللغة أو غيرها. حيث يقرر بذلك الشعب شكل نظام الحكم الذي يرتضيه، والنظام الاقتصادي الذي يريده والنظام الاجتماعي الذي يناسبه، دون تدخل خارجي أو إملاء لرغبة حكومة شمولية مستبدة تحتكر صناعة القرار والسلطة وتنكر حقوق بقية الشعب.

وإذا انعدمت هذه الأمور كان الشعب المستهدف قد أنكر عليه حقه في تقرير المصير. وهو ليس بالضرورة أن يكون بالانفصال والاستقلال وإنما بإلقاء الحكومة المستبدة خارج السلطة واختيار وإقامة حكومة تمثيلية تمكنه من ممارسة حقه في تقرير المصير واختيار شكل نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي[13]. أما بالنسبة لآليات وطرق حق الشعوب في تقرير المصير، فهي متفاوتة ومتباينة من حيث المكان ومن حيث الزمان ومن حيث القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية من عدمها. وهي تتراوح ما بين الاستفتاءات الشعبية إلى الانتخابات إلى لجان التحقيق إلى الكفاح المسلح إلى الانتفاضات إلى حروب التحرر الوطني. وإذا كان من المفروغ منه أن الوسائل الحرة والديمقراطية هي المثلى لتحقيق وإنجاز الحق في تقرير المصير إلا أن الدول الشمولية وذات الطبيعة التسلطية لا تسمح للوسائل الديمقراطية بالعمل مما يضطر الشعب لأن يهب على قدميه ليطالب بحقه في تقرير المصير[14].

وعليه يمكن فهم موقف هيئة الأمم المتحدة من بعض القضايا والنزاعات مثل روديسيا الجنوبية. حيث وصل الأمر بالأمم المتحدة أن طالبت بعدم الاعتراف باستقلالها الذي ينكر حقوق أغلبية الشعب ويقيم حكومة أقلية تمارس التمييز والحرمان ضدهم، وكذلك موقف الأمم المتحدة إزاء سياسة

(13)- المرجع السابق، 168-169.
(14) شعبان، *القانون الدولي لحقوق الإنسان*، 367-369.

الفصل العنصري التي كانت تنتهجها جنوب أفريقيا والآن تنتهجها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني خاصةً عبر جدارها العنصري.

فالأمم المتحدة هنا تطالب بممارسة حق تقرير المصير من قبل الشعب جميعه، بما فيه الأغلبية السوداء المنكرة حقوقها، وذلك بانتهاج أسلوب"رجل واحد صوت واحد" وإزاء إنكار هذا الحق على هذه الشعوب من قبل حكام تلك المناطق (أقلية بيضاء)، فلقد اعترفت الأمم المتحدة بشرعية الكفاح المسلح لهذه الشعوب في مناهضة التمييز العنصري والاستعباد مهما كان شكله سواء اقتصادي أو سياسي أو ثقافي[15].

وحيث تنسب الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في إعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة المؤرخ في 24 تشرين الأول عام –1970–، إلى الحقوق الذاتية العامة المترتبة عن مبدأ وحق المساواة وتقرير المصير للشعوب ما يلي :

– تملك كافة الشعوب الحق بحرية في تحديد –من دون تدخل خارجي– مركزها السياسي وإنماء تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

– للشعوب الحق بحرية في تحديد أسلوب ممارسة حقها في تقرير المصير بواسطة إقامة الدولة الوطنية المستقلة ذات السيادة أو الانضمام إلى دولة مستقلة أو الاتحاد معها أو إقرار أي وضع سياسي آخر يختاره الشعب بنفسه[16]. وفي ذات السياق تعتبر ظاهرة العولمة أحد أبرز العوامل التي تقف خلف تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، حيث أن بروز ظاهرة العولمة وما رافقها من انهيار لنظام ثنائي القطبية دفع إلى ظهور ونشوء العديد من الدول في النظام الدولي، وهو ما يعني تفعيلاً لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

(15) بصبوص، *الأمة والشعب في القانون الدولي*، 170-168.
(16) عكاوي، *حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة*، 74-75.

المبحث الثاني

تمهيد:

لقد طرأت العديد من التغيرات على شكل وطبيعة الدولة خاصةً بعد انهيار نظام ثنائي القطبية وبروز نظام القطب الأوحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. فالدولة ظلت تشكل، منذ نشأتها الحديثة في منتصف القرن السابع عشر أي منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 وحتى يومنا الحاضر، إحدى الحقائق السياسية الراسخة ومحور التفاعلات والعلاقات السياسية في العصر الحديث. حيث أن الدولة بعناصرها ومقوماتها المختلفة "الشعب، والإقليم، والحكومة" لم تأخذ شكلاً نهائياً محدداً أو ثابتاً طوال تلك الفترة، وإنما كانت جميع مقومات الدولة في حالة مراجعة وتفاعل وحركة لم تهدأ "عدم الاستقرار في مقومات الدولة". وهو ما يعني أن حدود الدولة لم تتطابق دائماً مع حدود الأمة، حيث شكل ذلك مصدر تهديد للعديد من الدول التي قامت، ومارس عليها ضغوطاً متعددة أدت إما إلى ذوبانها في دول فيدرالية أو اتحادية أكبر. وإما إلى تشرذمها إلى دول أصغر حجماً وأكثر تجانساً وتناغماً من الناحية العرقية أو الدينية أو الثقافية أو القومية. وعليه فإن الدول باتت تواجه تحديات من نوع جديد أصبحت تشكل تهديداً لوجودها ذاته وتهديداً لوحدتها الوطنية وتماسك نسيجها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولعل أبرز هذه التحديات تحديا العولمة والشرذمة[17].

(17) حسن نافعة، *مبادئ علم السياسة* (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، 242-243.

مفهوم العولمة والشرذمة والعلاقة بينهما:

بدايةً ترتبط ظاهرة العولمة إلى حد كبير بتنامي ظاهرة الشرذمة، على الرغم من تعدد الاتجاهات والرؤى في تعريف العولمة وتحديد مفهومها، فهو مفهوم ما زال يتسم بالغموض وعدم الوضوح على الرغم من كثرة الكتابات والدراسات حوله. لكن العولمة كظاهرة تعني بصورةً عامة تداخل واندماج السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والأموال والأسواق ضمن إطار عالمي، لا يعترف بسيادة الدولة وحدودها وخصوصيات المجتمعات الإنسانية وهوياتها الثقافية، وبالتالي فإن العولمة تشير إلى التداخل الواضح لظواهر السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة دون تقيد يذكر الحدود السياسية للدول ذات السيادة.

وفي ضوء التحولات التي أخذت تطرحها العولمة أخذت قدرة الدولة في ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي تتقلص[18]. في حين أن ظاهرة الشرذمة " التفكك " هي ظاهرة جديدة – قديمة تتفاوت بين حقبة وأخرى، بين نظام دولي وآخر ويقصد بها حالة من الانقسام والتفتت تصيب المجتمعات والدول وذلك لعدة عوامل: الأول منها نتيجةً لدرجة عالية من عدم التجانس في بنية المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى بروز الخصوصيات القومية والإثنية والدينية. والثاني منها نتيجةً لارتخاء قبضة الدولة كسلطة سياسية، أما العامل الثالث فهو اجتماع العاملين السابقين مع بعضهما البعض. حيث أن ظاهرة العولمة ترتبط إلى حد كبير بظاهرة الشرذمة وللتدليل على ذلك أنه وبعد انهيار الإمبراطوريات الغربية، وبعدها الاتحاد السوفيتي عام – 1991 – ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من " 54 " دولة في عام 1945 إلى "

(18)عبد الفتاح علي الرشدان، "العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي،" *مجلة شؤون عربية*، عدد 107 (2001): 71-74.

185 " دولة عام – 1999 – وذلك إلى حد كبير نتيجةً لتنامي وتفاقم ظاهرة العولمة المتعددة فضلاً عن عوامل أخرى ومتعددة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية[19].

حيث أن انهيار نظام ثنائي القطبية وبروز نظام القطب الأوحد ترافق مع تنامي ظاهرة العولمة، حيث يرى توماس فريدمان أن الهدف من العولمة هو توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله، وبالتالي فإن العولمة هي الأمركة [20].

ويرى محمد عابد الجابري أن هنالك فرقاً واختلافاً بين ظاهرة العولمة وظاهرة العالمية فهذه الأخيرة تمثل انفتاحاً على الثقافات الأخرى واحتفاظاً بالاختلاف الثقافي والحضاري والفوارق الأيديولوجية، في حين أن العولمة تمثل على العكس من ذلك نفياً للآخر، وإحلالاً للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي، حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل عن طريق استهداف الوعي الجماعي والفردي أيضاً وتكييفه والتشويش على ثوابته وتغيير ذوقه، وقولبة سلوكه. وسيكون هدف إضعاف الدولة القومية ومحاولة تفتيتها هو المدخل إلى كل ذلك، على اعتبار أن هذه الدولة هي التجسيد الحي لوحدة الوطن والأمة والجهاز الساهر على حماية مصالحها والضمانة المانعة من إفراغ الهوية الجماعية من محتوياتها الإيجابية واختراق نسيجها الاجتماعي ومحاولة تكسير كتلتها التاريخية بهدف تحقيق المصالح الاستعمارية القديمة تحت مسميات وأشكال جديدة تمثل العولمة آخر مصطلحاتها [21].

حيث أن الرؤية التي يتبناها محمد عابد الجابري بخصوص ظاهرة العولمة تدعم بشكل كبير وجهة النظر التي يقوم عليها هذا البحث، وهو أن ظاهرة العولمة هي أحد أبرز الظواهر الرئيسية في دفع الدول والمجتمعات باتجاه الشرذمة والتفكك.

---

(19)علي أحمد الطراح، وغسان منير حمزة،"العولمة والدولة الأمة والمجتمع العالمي،"*حوليات آداب عين شمس* 30، (2002): 37.
(20)الرشدان، "العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي،" 71-72.
(21) ضياء خضير، "العولمة والدولة القومية،" *مجلة أفكار*، عدد 157 (2001): 165.

ظاهرة العولمة ومفهوم السيادة:

أن مفهوم السيادة التقليدي "السيادة المطلقة" الذي ظهر في منتصف القرن السابع عشر خاصةً بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 لم يعد قائماً خاصةً مع تنامي ظاهرة العولمة حيث أسهمت ظاهرة العولمة إلى حد كبير في جعل النظام الويستفالي الذي ظهر في منتصف القرن السابع عشر نظاماً قديماً بائداً، فقد بقي بعده جهاز الدولة قائماً، لا بل قد أصبح من بعض الجوانب أوسع وأكثر تدخلاً في شؤون الحياة الاجتماعية من أي وقت مضى. غير أن المعيار الجذري للسيادة وفق النظام الويستفالي لم يعد قائماً "فالسيادة أصبحت نسبية"، حيث أنه لا يمكن استرداده على هذه الساحة في ظروف ظاهرة العولمة التي تسود عالمنا المعاصر، ولا يزال مفهوم السيادة مهماً في إطار وسياق الخطاب السياسي ولاسيما بالنسبة إلى من يسعون على تعطيل وعرقلة ممارسة تقرير المصير.

حيث كانت سيادة الدولة تقوم على افتراض أنها تمارس فوق رقعة جغرافية محددة من الأرض، فلكي تتمكن الحكومات والسلطات من ممارسة سلطة كلية وحصرية على أرض ما، لا بد أن تكون الأحداث تجري في أماكن ومواقع محددة، وأن يتم فصل الولايات القضائية وفق حدود مرسومة بوضوح ويكون بوسع المسؤولين الحكوميين مراقبتها مراقبة صارمة. على أن العلاقات الدولية الاجتماعية في ظروف ظاهرة العولمة، حين تكتسب عدداً كبيراً من المزايا التي لا علاقة لها بالأراضي المؤطرة بحدود، وحين تنصهر هذه الحدود في سيل عارم من تدفق المعلومات وغيرها، فإن شروطاً مسبقة مهمة لمزاولة سيادة فاعلة فوق أراضي دولة ما تزول من الوجود [22].

(22) جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية* (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 43-45.

ومن جانبٍ آخر، أسهمت ظاهرة العولمة في الغالب، في تعزيز انتماءات على نطاق محلي أضيق، مثلاً، فيما بين السكان الأصليين والمجموعات العرقية المتفرعة الأخرى في بعض الدول، وزيادة ظاهرة التعصب للأنا، إضافةً إلى هذا أن الكثيرين في عالمنا المعولم المعاصر أصبحوا لا يجدون غضاضةً يوماً بعد يوم في إعطاء قيم، من قبيل النمو الاقتصادي وحقوق الإنسان والحريات السياسية وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها أولوية تفوق قيمة سيادة دولهم.

حيث كان للدولة أثر في الطريقة والمدى اللذين فقدت بهما شيئاً من سيادتها في مواجهة ظاهرة العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، لكن لم يكن لديها خيار للاحتفاظ بها. وفي ظروف ظاهرة العولمة أصبح نظام الحكم من حيث سلطة الدولة العليا والحصرية على أراضيها شأناً لا يمكن بتاتاً تطبيقه عملياً، إذ لا يسمح أي قدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عن الدولة وحدها بأن تتمكن هذه الدولة من بسط سيطرتها المطلقة على المناطق والأقاليم الخاضعة لها، فالسيطرة الحكومية نتيجةً لظاهرة العولمة أصبحت نسبية[23].

ظاهرة العولمة ومفهوم الدولة القومية

لقد لوحظ منذ تسعينيات القرن الماضي، وخاصةً مع تفاقم موجة ظاهرة العولمة التي اجتاحت العالم اضطرار العديد من دول العالم إلى التنازل عن العديد من وظائفها ومهامها الواحدة تلو الأخرى سواء لصالح الشركات المتعددة الجنسيات أو لمصلحة القطاع الخاص، حيث شملت هذه الوظائف والمهام المتنازل عنها مجالات مختلفة كالاتصالات والبريد وبعض الشؤون والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إضافةً إلى التخلي عن سياسة دعم الطبقات والشرائح الفقيرة والكادحة والتخلص من القطاع العام، وبذلك تخلت الدولة القومية بشكل شبه قسري عن

(23) المرجع السابق، 45-46.

العديد من مصادر قوتها التقليدية مفسحةً المجال لأشكال من المؤسسات الجديدة "كالمؤسسات الفوق قومية" والتي تتعاظم قوتها باستمرار على حساب تراجع قوة الدولة، فالدولة القومية ومنذ بروز ظاهرة العولمة بدأت تضعف وتسير في طريق الانهيار مفسحةً المجال للشركات المتعددة الجنسيات وللاستثمار الخاص، باعتبارها من الأدوات الهامة التي تستند عليها ظاهرة العولمة. وعليه فإن الدولة القومية أصبحت شيئاً وهمياً في ظل تنامي ظاهرة العولمة[24].

ظاهرة العولمة والخصوصية الثقافية

لعبت ظاهرة العولمة إلى حد كبير دوراً محورياً وفاعلاً في التأثير على ثقافة المجتمعات المحلية حيث يرى البعض أن ظاهرة عولمة الثقافة من شأنها تنميط الثقافة المحلية، خاصةً في ظل ارتباط القيادات وجماعات النخبة في هذه الدول بتلك الثقافات، الأمر الذي يساعد على تقزيم الثقافات المحلية والفرعية، ويعتبر الكثيرون أن إشاعة الثقافة العالمية، على حساب الثقافة الوطنية والقومية تقع بالضرورة في تناقض وتعارض مع ثقافة الانتماء الوطني– الأمر الذي ينتج عن ذلك تعدد الولاءات والانتماءات للأفراد والجماعات، وهو ما خلق حالة عدم الاستقرار وتمزق داخلي في ظل النظام الدولي المعاصر "نظام أحادي القطبية"، الذي يعتبر أكثر اضطراباً مقارنةً بمئة عام سابقة. حيث أن ظاهرة العولمة غيرت ديناميكية العديد من المضامين لمفاهيم ومسلمات عديدة عهدها المجتمع الدولي الحديث مثل الزمان، والمكان، والدولة، والهوية، والمواطنة، والديمقراطية، والحدود، والسيادة. فالمفكر الفرنسي "برتراند باري" في كتابه انقلاب العولمة أن هناك عاملين أساسيين عززا من تدهور دور الدولة المركزي:

- العامل الأول: نزعة التمركز الاقتصادي التي تستند إلى سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات المالية

(24) إكرام بدر الدين، "العولمة وصراع الحضارات: التأثر الحضاري ومنطق القوة،" *مجلة النهضة*، عدد 10 (2002):18.

الأجنبية والتكتلات الاقتصادية مثل النافتا والاتحاد الأوروبي، مما أفقد الدولة وظيفة الرفاه الثقافي والاقتصادي والاجتماعي التي كانت تسعى إليه.

- العامل الثاني: نزعة التشتت والتشرذم الثقافي والاجتماعي اللتان أفقدتا الدولة قدرتها على تحقيق التماسك الداخلي، وهو ما يعني تفتت سلطانها الداخلي. فالسودان وصربيا فقدتا القدرة على تحقيق التماسك الداخلي نتيجةً لبروز نزعة التشرذم والتفكك الاجتماعي والثقافي[25]. وعليه فإن ظاهرة العولمة تعتبر السبب المباشر في خلق الصراعات العرقية والإثنية، والتدمير الذاتي للثقافات الوطنية[26].

فالكاتب مراد محمود محمد الشيشاني يرى أيضاً بأن تناول تأثير ظاهرة العولمة في الخصوصية الثقافية يتمثل في اتجاهين الأول يرى فيها هيمنة أمريكية من خلال فرض الولايات المتحدة الأمريكية لنمط العولمة كاختراق ثقافي وكمحاولة لبسط النموذج الثقافي الأمريكي على العالم من خلال تمزيق المجتمعات ثقافياً. أما الاتجاه الثاني فيرى بأن ظاهرة العولمة هي نمطاً سائداً يؤثر في الثقافة وخصوصيتها وفقاً لكيفية تعامل الطرف المتلقي للعولمة. كما يرى بأن ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للطرف المتلقي يجعل من ظاهرة العولمة قوة مؤثرة في تركيبة المجتمع والدولة[27].

(25) مسعود موسى الربضي، "أثر العولمة في المواطنة"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد 19 (2008): 112-113.
(26) Daniele Conversi, "Globalization, ethnic conflict, and nationalism," 352-353, Accssed 13/3/2012
http://easyweb.easynet.co.uk/conversi/Globalization.pdf
(27) مراد محمود محمد الشيشاني، "العولمة والخصوصية الثقافية"، *مجلة البيان* 3، (2000): 164.

مخاطر العولمة الثقافية

إن ظاهرة العولمة كان لها تأثير ودور كبيرين على خصوصية المجتمعات الثقافية، فقد استخلص عدد من الكتاب والباحثين أمثال محمد عابد الجابري جملة من الأضرار والمخاطر العامة والخاصة لظاهرة العولمة الثقافية على الثقافة الوطنية والقومية ومكونات الهوية "العرق – اللغة – الدين" عموماً. وهذه المخاطر تتمثل فيما يلي:

- إن الاختراق الثقافي يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ثقافي أو تجانسي أو وحدوي، ويدفع إلى التفكك والتشظي، وذلك لربط الناس بعالم اللا وطن واللا أمة واللا دولة، أو يغرقهم في حروب أهلية طاحنة مثل الحرب الأهلية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش السوداني عام 1983.
- إن ظاهرة العولمة الثقافية تكدس الثنائية والإزدواجية، والانشطار والتشظي في الهوية والثقافة القومية، وهذه الظاهرة تقوم على عدة أوهام هدفها التطبيع مع الهيمنة، وتكريس الاستتباع الحضاري بل وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي.
- اختراق الثقافة الوطنية والقومية للدول الأم، وذلك بإحلال مفاهيم دخيلة محلها بهدف تقبل الثقافة العالمية الجديدة اللاحدودية. وهذه المفاهيم تتمثل في "الفردية – الحرية – الشخصية – الحيادية".
- خلق حالة من الاغتراب بين الفرد وبين منظومة القيم الثقافية والاجتماعية التي يتبع لها (الوطنية – القومية – الدينية) وخلق اتجاه سلبي نحوها وإيجاد حالة من اللا توافقية داخل الإنسان وبالتالي داخل المجتمع والدولة[28].

(28) عبد الله محمد الفلاحي، "مظاهر اختراق العولمة الثقافية للهوية القومية ومكونات الثقافة العربية المعاصرة: التحدي- الاستجابة – الرد،" *مجلة الباحث الجامعي*، عدد 8 (2005): 215-216.

ظاهرة العولمة ومفهوم المواطنة

تلعب المواطنة إلى حد كبير دوراً محورياً وفاعلاً في تماسك المجتمع وفي قوة الدولة أيضاً، فالمواطنة الحقيقية هي ذات تأثير ايجابي على الدولة الأم وذلك من خلال إذابتها للفوارق العرقية واللغوية والدينية. إلا أن ظاهرة العولمة بتجلياتها ومظاهرها المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إعادة تعريف مفهوم المواطنة[29] والانتماء، فحركات الهجرة الواسعة، وانقسام الدول، وتفتت المجتمعات وتفككها، وانفصال الأقليات واستقلالها، والمطالبة المتزايدة بالاعتراف بالحقوق والخصوصيات الثقافية والعرقية والدينية، جميعها أدت إلى الاهتزاز التقليدي لمفهوم المواطنة والانتماء، حيث أن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطنة في حد ذاتها بقدر ما استهدفت المؤسسات والقيم التي أنشأت عليها المواطنة لسنين طويلة. وفي ظل ظاهرة العولمة وتراجع مقولة الدولة – الأمة وتمزق سيادتها، زادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة، وأصبحت محاولة الوصول إلى التوازن بينهما يترتب على التطورات الدولية الجديدة.

فظاهرة العولمة شجعت على مزيد من التنظير والجدل حول انتماء الفرد وحول الثقافة المحلية والتقسيمات السياسية والثقافية، وبالتالي أضعفت ظاهرة العولمة انتماء الفرد لدولته وحضارته وارتباطه بهما، وهو ما أدى إلى تعزيز مفهوم الدولة الرخوة[30]. ومن جهة أخرى إن غياب وضعف قدرة الدولة على القيام بواجباتها "السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية – الثقافية" تجاه مواطنيها يلعب دوراً محورياً ورئيسياً في جعل ظاهرة العولمة

([29])تجدر الإشارة أن مفهوم المواطنة يشير "إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها، ويكن لها ولاءً وجدانياً، وولاءً عملياً، مقابل ضمان الدولة لعدم المساس بكرامته الإنسانية، وصيانتها لحقوقه الأساسية المتمثلة بحق العمل القائم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وحق الاعتقاد الفكري بما فيه الديني والحزبي، وحق المشاركة في القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الحر والترشح للعمل السياسي، وذلك مقابل تأدية الفرد لواجباته من خلال مشاركته في بناء المجتمع وحماية بلاده وغيرها من الواجبات". (الربضي، 2008، 114-115).

(30) الربضي، "أثر العولمة في المواطنة"، 123-125.

قوة مؤثرة، وفي غياب المواطنة الحقيقية التي تذوب بداخلها كافة الفوارق العرقية واللغوية والدينية، الأمر الذي يدفع الجماعات والأقليات المحرومة والتي تعاني من تمييز بحقها إلى التفكير في الانفصال والاستقلال، والعكس بالعكس. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لديها أعراق وأقليات مختلفة ومتعددة، لكنها تمنح هذه الأعراق والأقليات امتيازات في مواجهة ظاهرتي العولمة والانفصال.

مفهوم الدولة :

يمكن تعريف الدولة "بأنها مجموعة من البشر منظمة سياسياً تقطن إقليماً محدداً على أسس الاستقلال والديمومة النسبية. وتعرف الدولة بالبنية السياسية التي تسيطر على سكان يعيشون على أرض محددة وبشرط توفر المكونات التالية: التمايز عن البنى السياسية الأخرى الموجودة في الإطار المجتمعي ذاته، والتمتع بالاستقلالية ووجود مركزية في السلطة على شكل هرمي. وقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في أحد أحكامها الصادرة عام– 1975– أنه يمكن وصف الدولة بالصفات التالية: وجود شعب مستقر على أرض معينة، ووجود سلطة "حكومة" تنظم وترعى شؤونه واستقلالية الدولة عن دولة أخرى"[31].

حيث قدم ميكافيللي مفهوماً للدولة يمثل تحولاً جذرياً عن المفاهيم القومية واعتبر أن الدولة هي السلطة المركزية ذات السيادة التي تشرع وتقرر في الشؤون الداخلية والخارجية للمجتمع الذي تديره وتسيطر عليه ودون أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، فوجود الدولة أو إنشائها يعني ممارسة كاملة السلطات ويفترض حسب مكيافيللي الحفاظ على هذا المبدأ بشتى الطرق والوسائل، ويدعو أيضاً إلى عدم الأخذ بالاعتبارات والقيم الأخلاقية أو الدينية في الأنشطة التي قد يفترض القيام بها

(31) ناصيف حتّى، *النظرية في العلاقات الدولية* (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، 73.

لإنشاء الدولة أو الحفاظ عليها. كما دعا مكيافيللي إلى الفصل بين السياسة والأخلاق وبين السياسة والدين أيضاً[32].

وفي ذات السياق، يعتبر جان بودين أن السلطة السياسية شكل ضروري للوجود الاجتماعي وهو لا يعير أي اهتمام للموضوع الفلسفي حول أصل الدولة (إلهي أو طبيعي كما فعل كل من أوغسطين وتوما الاكويني)، ويعتبر أن وجود سلطة "حكومة" عامة وموحدة هو بمثابة مسلمة قائمة في كل مجتمع تاريخي، ويلاحظ أن السمة الأساسية في الدولة هي القوة السيادية "وحدة السيادة" التي تمارس من قبل حكومة بأشكال متعددة ويرى بودين بالتالي أن وجود تلك الصفة يساوي وجود الدولة. فسيادة الدولة مطلقة ودائمة ولا تتأثر بأحد ولا تعتمد على أحد وهي أيضاً وحدة واحدة غير مجزأة. ويرى غروتيوس أن المجتمع السياسي هو تحقيق للقانون الطبيعي، وبالتالي فإن أعضاء هذا المجتمع يتفقون بإرادتهم وبواسطة التعاقد على إعطاء السلطة العامة لمؤسسة أو بنية سيادية دائمة تكون مهمتها تأمين الاستقرار والسلام، فالأشخاص المؤتمنون على تلك السيادة بواسطة التعاقد عليهم دائماً أن يثبتوا أن سلوكياتهم متوافقة مع إرادة الجماعة المتعاقدة وإلا صار من الممكن فك التعاقد ومقاومته. حيث أن الشرعية حسب غروتيوس ليست مطلقة للدولة كما هي عند ميكافيللي وبودين، فالمجتمع له حق محاسبة السلطة إذا أساءت استعمال الشرعية المتفق عليها لكن ومع بروز وتنامي ظاهرة العولمة أصبحت سيادة الدولة نسبية وليست مطلقة كما كان يعتقد جان بودين[33].

فهناك نظريات عديدة تفسر نشأة الدولة كتطور طبيعي لعلاقات اجتماعية معينة أساسها رابطة الدم والقربى وتؤكد هذه النظريات على أن العائلة ظهرت أولاً ومن تعدد العائلات نشأت القبائل والعشائر ومن صراع القبائل والعشائر وتداخلها بالمصاهرة والزواج أو بالدمج والاستعباد تبلورت التكوينات الأولى للدول، كما ظهرت بشكل تدريجي سلطة من نوع مختلف عن سلطة رب الأسرة أو

(32) المرجع السابق.
(33) حتّى، *النظرية في العلاقات الدولية*، 75.

شيخ القبيلة وهي السلطة السياسية المنظمة بمفهومها الحديث والتي تشكلت عبر عقد اجتماعي افرز للأفراد الدولة خاصةً ما نادى به توماس هوبس وجون لوك وجان جاك روسو[34].

مفهوم القومية:

اتخذت ظاهرة القومية التي انتشرت منذ منتصف القرن السابع عشر العديد من المفاهيم كونها حالة ذهنية وتعبير عن وعي قومي وعقيدة سياسية واتجاه سياسي يعبر عن توجهات ومصالح جماعات معينة، ويقوم الفكر القومي على ثلاث مسلمات رئيسة هي:

- وجود أمة ذات شخصية ظاهرة وواضحة ولها صفات وسمات مميزة، تميزها عن غيرها من الأمم.
- مصالح وقيم وأهداف الأمة لها أولوية على كل المصالح والقيم والأهداف الأخرى لمختلف فئات وشرائح المجتمع الذي تتكون منه الأمة.
- استقلالية الأمة للتعبير عن ذاتها بأفضل شكل، حيث يكون ذلك عادة بتحقيق سيطرة الأمة على مقاديرها بواسطة إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد عرف لويس سنايدر القومية "على أنها حالة ذهنية أو مشاعر وعواطف عند مجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محددة، يتكلمون اللغة ذاتها وذوي ثقافة مشتركة تمثل تقاليد وطموحات الأمة، وتعبر هذه المجموعة عن مشاعرها بالتعلق برموز وتقاليد معينة ويكون لها ديانة واحدة أحيانا"[35].

(34) نافعة، *مبادئ علم السياسة*، 190-191.
(35) حنّي، *النظرية في العلاقات الدولية*، 79.

المبحث الثالث

النظرية البنائية

تتمحور النظرية البنائية حول مفاهيم الثقافة والقيم والأفكار ودورها في العلاقات الدولية، وتتناول بالتحليل قضايا وأبعاد الهويات والمصالح والمؤسسات والمثل. حيث إن خلاف النظرية البنائية مع النظريات الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة الدولية، وإنما حول تفسير أصناف القوة وأشكال استمرارها ووجودها ليس فقط بالاعتماد على الاعتبارات المادية بل الاعتبارات الثقافية أيضاً، حيث تناقش النظرية البنائية أسئلة عديدة أهمها: كيف شكّلت هوية الدولة؟ وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين؟[36].

ووفقاً للنظرية البنائية فإن الأمن القومي لأي دولة يكون عرضةً للتغيير والتطور مع تغير اتجاهات السياسة الخارجية لهذه الدولة. حيث يرى البنائيون أمثال الكسندر ويندت أنه مع تطور وتغير الضوابط والمحددات المتحكمة في السياسة الخارجية للحكومات في الفترة الممتدة بعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي حدث تطور في العلاقات الدولية بشكل افرز أبعاداً جديدة للأمن القومي العالمي والإقليمي والقطري. وبالتالي فإن النظرية البنائية تركز على تأثير الأفكار والثقافة والقيم وعلى أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية[37]، فالأفكار حسب النظرية البنائية هي التي تحرك العالم ووحدة التحليل في البنائية هي الفرد[38].

---

(36) ملوكي سفيان، "العالم المصنوع: *دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية*،" (يوليو 2008)، استرجع المقال بتاريخ 2011/8/13 http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/category

(37) المرجع السابق.

(38) الكسندر ويندت، ترجمة سمير عوض، "اللاسلطه هي ما تصنع منها الدول: البناء الاجتماعي لسياسات القوة،" *المنظمة الدولية* 46، عدد 2 (1992): 393 – 397. (تم الرجوع للمصدر الأصلي).

ومن جهة أخرى، "إن مصطلح المثل (Norms) الذي يستخدمه البنائيون ينطلق من معايير ومؤشرات اجتماعية، وهو يعني التوقعات المشتركة بالسلوك الأمثل لهوية معينة. حيث تأخذ المثل شكلين، فهي تعمل كقواعد وأسس معرّفة وبالتالي منشئة لهوية وفي هذه الحالة فإنها تفرز فاعلين جدداً، أو مصالح، أو مجموعة من الأفعال. كما أنها في بعض الحالات تعرف هوية الفاعل التي من خلالها يمكن تحديد ما هي الأفعال التي تجعل الفاعلين الآخرين يقرون "يعترفون" بهوية معينة. وبهذا فهي مرتبطة مباشرةً بالهويات الجماعية وذات صلة بالمصالح الخاصة. فالمصالح والمثل منشئة لبعضها البعض. ومن جانب آخر، فإن المثل المنظمة تحدد ما هو المطلوب أن تفعله الهوية. فهي تشكّل نموذجاً ينبغي الاقتداء به، كما أنها تساعد الأفراد في تحديد أفضلياتهم، أو فهم العلاقة السببية بين أهدافهم والخيارات السياسية المتاحة لهم للوصول إلى هذه الأهداف. وتأتي أهمية المثل هنا عندما ينعكس المبدأ القيّمي الذي يحملونه على الخطط السياسية التي يستخدمونها لتحقيق أهدافهم"[39].

مفهوم الهوية والمصالح والعلاقة بينهما

بدايةً يعتبر مفهوم الهوية[40] (Identity) "مصطلح منسوب إلى "هو" ويعني حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه من غيره. وجاء في المعجم الوسيط أن الهوية "حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره". فهو يشترك في المعنى مع مصطلحي "الذاتية" و "الشخصية" ويتناقض مع مصطلح "الغيرية". فإذا كان مصطلح "الشخصية" يدل على معنيين متلازمين: الأول الوحدة (الاشتراك)، أي جماع الشخص كله بكل مكوناته الفيزيولوجية والعقلية والاجتماعية، والثاني التفرد أي ما يميز شخصاً من آخر، فإن معنى مصطلح " الهوية " مقصور على المعنى الأول ولا يتجاوز إلى المعنى

(39) سفيان، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، مرجع سابق.
(40) تجدر الإشارة أن الهوية لها عدة مقومات أبرزها: العرق (الأصل)، الدين، الثقافة، اللغة.

الثاني، أي التفرد بما هو بناء مكتسب على هيكلها الأساسي من مصادر بيولوجيـــة وفيزيولوجيـــة وفكرية واقتصادية وروحية .. الخ" [41].

فمفهوم الهوية هو من المفاهيم الأساسية والمحورية لدى النظرية البنائية. حيث تعتبـــر بمثابـــة رابط مهم بين البيئات الهيكلية والمصالح والقيم والثقافات المختلفة. حيث أن للهويات شكلان، الشكل الأول أصلي، والآخر يتحدد تبعاً للعلاقة مع الآخرين. حيث يستخدم مصطلح (هوية) ليعكس التباين والاختلاف في بناء الأمة، وبناء الدولة. فهو يشير إلى مسألتين رئيسيتين:

- التفاوت والتباين بين الشعوب في الأيديولوجيات القومية المتعلقة بالتفرد والتميـــز الجمـــاعي، ووضع مقاصد خاصة بها (القومية الوطنية) حيث يوجد انواع متعددة مـــن القوميـــات مثـــل القومية السياسية والوطنية والعرقية.
- التفاوت والتباين بين المجتمعات في سيادة الدولة (طبيعة الدولة) فالدول تتمتع بســـيادة نســـبية وفقاً لقدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية.

ومن جهة أخرى، إن التنشئة الاجتماعية، التي هي جزء أساسي من عملية الاستيعاب الـــداخلي، هي عملية معرفية وثقافية، وليست فقط عملية سلوكية. حيث أن عملية بناء الهوية في ظل الفوضى تتمحور في البداية حول تحقيق الأمن للذات. وبالتالي فإن النزعة السائدة فـــي دراســـات العلاقـــات الدولية، والتي تصور القوة والمؤسسات باعتبارهما تفسيرين متضادين للسياســـة الخارجيـــة هـــي مضللة، حيث يكمن السبب وراء ذلك في أن الفوضى وتوزيع القوة لهما معنى فقط في ظل الـــدول والتوقعات المنطلقة من الهويات والمصالح المؤسسية وعليه فالدول عنصر رئيسي في ظاهرة القوة والفوضى في النظام الدولي لكن الهويات والمصالح تعتبر عنصراً مهماً إلى حد كبير في عملية بناء الدول[42].

(41) صبري محمد خليل، "الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدّد،" *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد 20 (2008): 103.
([42]) سفيان ، "العالم المصنوع: *دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية*"، مرجع سابق.

النظرية الواقعية

عندما نتحدث عن عملية انفصال بعض الأقاليم واستقلالها نهائياً عن الدولة الأم لا بد من الحديث عن النظرية الواقعية السياسية، فانفصال الأقاليم وحصولها على الاستقلال التام لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن القوة، فالقوة هي المحرك الرئيسي لعملية الانفصال والاستقلال سواء كانت قوة خارجية أو قوة داخلية.

فعلى خلاف المدرسة المثالية قامت المدرسة الواقعية بعيداً عن الاعتبارات والقيم الأخلاقية والقانونية والدينية، وركزت على منطلقات وركائز أخرى في فهم مسار العلاقات الدولية مثل اعتبار السياسة الدولية صراعاً من أجل القوة، وإيلاء الاهتمام بالمصلحة القومية واعتبارها مرادفة للقوة، والتركيز على نظرية توازن القوى في إحلال السلم والأمن وعدم الركون إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية، فمع انهيار نظام ثنائي القطبية وبروز نظام القطب الأوحد اختلف مفهوم توازن القوى بحيث أصبح النظام الدولي مهيمن عليه من قبل قوة واحدة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أشهر المدافعين عن سياسة القوة العالم الأميركي هانس مورغانثو الذي اعتبر في كتابه "السياسة بين الأمم" بأن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، وأن هذا الصراع مستمر وثابت في الزمان والمكان، وأن هنالك علاقة بين القوة والتأثير. بمعنى أن القوة تعني السيطرة على قول وأعمال الآخرين، كما دافع مورغانثو عن فكرة المصلحة التي اعتبرها وسيلة رئيسية لتحليل وتفسير السياسة الدولية فالسياسة الدولية تهدف إلى المحافظة على القوة أو لزيادة القوة أو لإظهار القوة [43]. فالفكر الواقعي له العديد من المسلمات الأساسية لعل أبرزها:

(43) عدنان السيد حسين، *نظرية العلاقات الدولية* (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003)، 52-55.

إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق والقيم المثالية كما يقول المثاليون بل العكس هو الصحيح، وعليه فالمبادئ الأخلاقية والقيمية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي والاقتصادي، حيث أن هذا يتفق مع قول مكيافيللي أن الأخلاقية هي نتاج ظاهرة القوة، فالحقيقة الأساسية في العلاقات بين الدول هي القوة والمصلحة، فالدولة تعمل دائماً لزيادة قوتها تجاه محيطها والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين، وعليه فصل ميكافيللي بين السياسة والأخلاق واعتبر أن الشأن السياسي يعلو على الشأن الأخلاقي [44]. حيث يعتقد "جمبلوفتش" أن العشيرة الصغيرة هي أقدم أشكال الحياة الاجتماعية التي ما لبثت أن تطورت إلى وحدات أكبر حجماً، وأن هذا التطور قديم من خلال الصراع الذي كان ينشب بين الجماعات المستقلة، وتتفق هذه الآراء في بعض الوجوه مع نظرية "أوبنهايمر" الذي كشف فيها أن نشأة الدولة والطبقات الاجتماعية يعود إلى الهزيمة التي تلحقها قبيلة بقبيلة أخرى، فالدولة هي النظام القضائي الذي تفرضه جماعة منتصرة على جماعة مهزومة [45].

كما أن الواقعية السياسية تولي اهتماماً كبيراً بمفهوم المصلحة التي تعتبر أداة تحليل رئيسية لفهم السياسة الدولية، وتعرف المصلحة دائماً بلغة القوة، فمفهوم المصلحة ليس ذا مضامين ثابتة وغير متغيرة على مدى الزمن، إنما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة هي الدائمة عبر الزمان والمكان. فالصداقة التي قد تقوم بين دول تعبر عن التقاء المصالح بينهما، حيث يقول السياسي البريطاني "ديزرائيلي" فيما يخص علاقات الدول بعضها مع البعض في أنه لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصلحة دائمة[46].

(44) حتّي، *النظرية في العلاقات الدولية*، 23-31.
(45) عبد العالي دبلة، *الدولة رؤية سوسيولوجية* (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، 65-68.
(46) حتي، *النظرية في العلاقات الدولية*، 23-28.

الدراسات السابقة

- يرى الكاتب أحمد بهي الدين في مقالته "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل" والمنشورة في مجلة السياسة الدولية عام -1999- بأن مشكلة كوسوفو تتمثل في موقعين متناقضين، أحدهما ألباني يهدف إلى الاستقلال ويسعى إلى تدويل الوضع، والآخر صربي يعتبر الإقليم شأنا داخلياً ويرفض أي تدخل خارجي في معالجة ما يحدث فيه أو تقرير مستقبله، ويتمثل أصل المشكلة في رؤيتين مختلفتين.

الرؤية الأولى تدور حول أن الإقليم هو أرض الميعاد الألبانية التي يتطلع إليها الألبان في كل مكان، حيث يضم الوطن الألباني الكبير ألبانيا الأم وكوسوفو وجزءاً من بلغاريا وفويفودينا ومقدونيا، حيث بقي الألبان يسيطرون على كوسوفو طوال خمسة قرون بصورة مستمرة، إلى أن شعرت القبائل الصربية في البلقان في منتصف القرن التاسع عشر بضعف الإمبراطورية العثمانية وبداية نهايتها، فقامت بالاتفاق في عام -1844- على إنشاء دولة للشعوب السلافية في البلقان بزعامة الصرب.

أما الرؤية الثانية فتقوم على أن كوسوفو هي المهد التاريخي للقومية الصربية، وأن التفريط فيها بمثابة التفريط بأساس الوجود الصربي فالصرب بدأوا حياتهم بالولاء للبيزنطيين، مما جعلهم ينتمون إلى مذهبهم الأرثوذكسي.

حيث أن أهمية هذه الدراسة تكمن في تناول وجهتي النظر التاريخية الألبانية والصربية تجاه إقليم كوسوفو، ولكنها لم تركز على دراسة وتحليل العوامل أو العناصر الداخلية التي لعبت دوراً في عملية الانفصال والاستقلال، كما أنها لم تتناول تأثير ظاهرة العولمة على عملية الانفصال والاستقلال.

- ويرى الكاتب مالك عوني في مقالته "كوسوفا صراع الطموحات القومية" والمنشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية عام –1998– بأن جذور أزمة إقليم كوسوفو تكمن في الارتباط بين عاملين أولهما التداخل الاثني المرتبط بميراث تاريخي صراعي يمتد إلى الغزو العثماني للإقليم وهزيمة الصرب أمامهم في معركة كوسوفو– 1389– والتي كانت بمثابة بوابة دخول القوات التركية إلى أراضي صربيا وقد بدأت السيطرة العثمانية تعمل على تغيير الأوضاع الديموجرافية على نحو يجعله المسؤول عن معظم ملفات الأقليات في غالبية البلدان البلقانية.

أما العامل الثاني فيتمثل في تنامي ظاهرة الشوفينية القومية أو ظاهرة التعبير المفرط عن الشعور الذاتي القومي وما يترتب عليه من ازدراء الأمم الأخرى واحتقارها في إطار عام من ممارسات وسياسات التمييز العنصري، ويرى الكاتب عوني أن ذلك عائدٌ إلى سببين الأول تراجع معدلات التنمية السياسية والاقتصادية وتطبيق النظم الحاكمة أنماطاً سياسية هجومية بحيث تغلب البعد الذاتي للأهداف القومية على البعد الموضوعي كوسيلة لاكتساب الشرعية السياسية. والثاني يتمثل في الخلل في توزيع القيم السياسية الاقتصادية بين الجماعات الإثنية المختلفة، وبالتالي العجز عن تحقيق التكامل القومي الذي يضمن الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتسوية السلمية للمنازعات.

حيث تنبع أهمية هذه الدراسة في تحليلها لطبيعة الصراعات والنزاعات القومية والإثنية، ودور كلٍ من العامل السياسي والاقتصادي في إثارة هذه النزاعات والصراعات. إلا إن هذه الدراسة اقتصرت فقط على دراسة العامل العرقي (الإثني) دون تناول العوامل الداخلية الأخرى ذات الأهمية في عملية الانفصال والاستقلال، كما أنها لم تتناول تأثير ظاهرة العولمة على عملية الانفصال والاستقلال. لكن تتسم هذه الدراسة بتقاربها الشديد مع دراسة أحمد بهي الدين والمنشورة بعنوان "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل".

- ويرى الكاتب روبرت هلتون في مقالة له بعنوان " العولمة والدولة القومية " والمنشورة عام 1998: أن الثورات العرقية المتنامية ترتبط إلى حد كبير بظاهرة العولمة، خاصةً وأن ظاهرة العولمة بتجلياتها المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعامل القوة. كما يرى هلتون أيضاً أن ظاهرة العولمة بدأت تحل محل الدولة القومية تحت غطاء أن العولمة تساعد الدولة القومية على تحمل المسؤولية أكثر نحو احتياجات الإنسانية في ظروف عالمية جديدة، حيث أن الدولة القومية في ظل ظاهرة العولمة لم تعد تقوم بواجبها المتمثل في حماية حياة أبنائها وطريقة عيشهم، وذلك نتيجةً للتطور الهائل في التكنولوجيا والاتصالات. وعليه فإن هذه الدراسة تتفق بشكل كبير مع وجهة النظر في هذا البحث والمتمثلة في أن ظاهرة العولمة تعتبر المحرك الرئيسي لظاهرة الشرذمة والتفكك.

- ويرى الكاتب دانييل كونفرساي في مقالة له بعنوان "العولمة والصراع الإثني والقومية" بأن ظاهرة العولمة كانت أحد أبرز الأسباب الرئيسية التي دفعت باتجاه شرذمة وانقسام الاتحاد اليوغسلافي السابق، وخاصةً العولمة الاقتصادية والثقافية، فبعد أن فتحت يوغسلافيا أبوابها ما بين عام 1945– 1980 لظاهرة العولمة، تم إغراقها بالديون وإدخالها في العديد من الأزمات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى خلق عراك سياسي واجتماعي انعكس سلباً على تركيبة وبنية الاتحاد اليوغسلافي. وبالتالي كانت ظاهرة العولمة بمثابة البوابة التي من خلالها تم تفتيت وانشطار الاتحاد اليوغسلافي السابق، وهو ما انعكس أيضاً سلباً على الجمهورية الصربية التي لم تتمكن من الحفاظ على أقاليمها المتمثلة في كوسوفو وفويفودينا ودمجها. وعليه فإن هذه الدراسة تتوافق إلى حد كبير مع دراسة روبرت هلتون من حيث تأثير ظاهرة العولمة على الدول والمجتمعات.

- أما علي عباس حبيب فقد تحدث في كتابه "الفدرالية والانفصالية في إفريقيا: دراسات تحليلية عن اريتريا – جنوب السودان– بيافرا" والذي نشر عام –1999–، عن دور كل من مصر وبريطانيا في

التأثير على وحدة المجتمع السوداني، حيث تناول الكاتب بشكل مفصل تأثير رحلات الاستكشاف المصرية على علاقة الجنوب بالشمال السوداني. كما تناول الكاتب بالشرح والتحليل دور الاستعمار البريطاني في إضعاف علاقة الجنوب بالشمال من خلال إتباعه العديد من السياسات المتمثلة في سياسة المناطق المقفولة وذلك منذ عام 1922– 1947، إضافةً إلى سياسة إضعاف الثقافة العربية في الجنوب، ومنع نشر الدين الإسلامي، فضلاً عن استبدال اللغة العربية باللغة الإنجليزية وتحويل العديد من اللهجات المحلية إلى لغات مكتوبة .

كما تحدث الكاتب بأن الانفصاليون من الجنوبيين يرون بأنهم ينتمون أصلاً إلى حضارة سميت أصلاً بحضارة أزانيا وهي تقع في الجنوب حسب اعتقادهم، ولا تمتد شمالاً لتتصل بحضارات السودان الأصيلة القديمة كحضارة مروى. إلا أن الكاتب يرى بأن هذه الحضارة ترتبط بالتراب السوداني أكثر من غيره ارتباطاً وثيقاً وبأقصى شمال السودان حيث الحضارة المروية، ورغم الاختلاف في الأجناس والأعراق بين الشمال والجنوب، وما يرى البعض أنه من أقوى أسباب مشكلة الجنوب إلا أن علماء الأنثروبولوجيا يرون أن العناصر والأجناس تتداخل في السودان، وتختلط الدماء بين السكّان وتتمازج. وقد تأكد لنا وجود فوارق بين قبائل الجنوب أنفسها أكثر مما يوجد فوارق بين قبائل الشمال والجنوب كما لا توجد بينهم قبيلة واحدة قوية بالجنوب يمكن أن تستقطب بقية القبائل.

وبالتالي فإن هذه الدراسة أضافت أهمية البعد التاريخي في عملية الانفصال والاستقلال وكذلك كلاً من العامل العرقي والديني، حيث أن هذه العوامل هي عوامل داخلية لها دور وتأثير كبيرين في عملية الانفصال والاستقلال، وهذا ما سوف ترتكز عليه أيضاً جزء كبير من هذه الدراسة التي سوف تقوم بدراسة العوامل الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو

وجنوب السودان، لكن ما يميز هذه الدراسة أيضاً أنها سوف تتناول تأثير ظاهرة العولمة على عملية الانفصال والاستقلال.

• ويرى الكاتب محمود محمد قلندر في كتابه "جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال، 1900– 1983، قراءة تاريخية من منظور الاتصال الاجتماعي" والمنشور عام –2004–، بأن تاريخ أزمة جنوب السودان بدأ منذ أن أولت مصر مسألة كشف الأقاليم السودانية ومنابع النيل والتي كان من أشهرها رحلة السيد (صموئيل بيكر) إذ أنه في تلك الفترة طلب منه الخديوي إسماعيل أن يبسط نفوذ مصر في الأراضي الواقعة جنوباً والعمل على نشر التجارة المشروعة ومطاردة الاتجار في الرقيق، والدارسين للتاريخ يرون بأن كراهية الجنوب للشمال بدأت مع هذه الحملات، حيث أن بيكر فوض من قبل الخديوي إسماعيل بسلطات لعمل وممارسة الاضطهاد ضد الأهالي والعمل على احتقارهم وتعذيبهم في الوقت الذي بدأ الأوروبيون ينتبهون إلى أهمية المنطقة.

كما أن السياسة الاستعمارية البريطانية التي اتبعتها في السودان وخاصةً ما بين عامين 1922 و1947 حيث اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة متعمدة لإغلاق الجنوب وفصله عن بقية أجزاء الشمال، وبالتالي فإن الاستعمار البريطاني لعب دوراً كبيراً في فصل جنوب السودان عن شماله، من خلال تعزيز الفوارق الدينية والعرقية والاقتصادية والسياسية بين كلا الطرفين.

وبالتالي نجد أن لقضية انفصال واستقلال جنوب السودان بعد تاريخي ليس بالبعيد وإنما في القرنين التاسع عشر والعشرين، منذ أن بدأت مصر بدعم رحلات الاستكشاف إلى منابع النيل ومعاملة ساكنها معاملة سيئة، بالإضافة إلى الاستعمار البريطاني الذي عمل على تقسيم السودان وفصل شماله عن جنوبه.

فهذه الدراسة بدورها تسلط الضوء أيضاً على البعد التاريخي ودوره في عملية الانفصال والاستقلال، حيث أن ذلك له أهمية في تحليل كل من العامل الداخلي والعامل الخارجي ودورهما في

عملية الانفصال والاستقلال. ومن هنا نجد أن هذه الدراسة تتفق إلى حد كبير مع دراسة حبيب علي عباس في كتابه "الفيدرالية والانفصالية في إفريقيا: دراسات تحليلية عن إريتريا- جنوب السودان- بيافرا".

- في حين يرى محمد سليمان محمد في كتابه السودان حروب الموارد والهوية والمنشور عام -2000- بأن النفط والموارد الطبيعية التي يتميز بها جنوب السودان، كانت أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت أهل الجنوب السوداني للانفصال والاستقلال عن الشمال كونها تجلب أرباحاً طائلة لسكانها فضلاً عن أهميتها في عملية التنمية، الأمر الذي يجعل سكان الشمال السوداني يتنازعون عليها لنيل فوائدها وإيراداتها.

ويشير الكاتب بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دوراً كبيراً في عملية تقسيم السودان إلى شطرين شمالي وجنوبي، حتى تستطيع السيطرة على الثروة النفطية في الجنوب السوداني.

حيث أن الثروات الطبيعية التي تمتلكها السودان كانت سبباً في عملية المطالبة بالانفصال والاستقلال لدى سكان الجنوب خاصةً أن الولايات المتحدة استخدمت سياسة "فرق تسد" بين الشطرين الشمالي والجنوبي وذلك لتسهيل عملية الحصول على النفط والموارد الأخرى، وهذا الكتاب يوضح أهمية ودور الموارد الطبيعية في عملية الانفصال والاستقلال، حيث يعتبر وجود الموارد الطبيعية في البلاد من العوامل الداخلية التي عززت المطالبة بالانفصال والاستقلال خاصةً في ظل عملية التنمية اللامتوازنة بين شمال السودان وجنوبه، فالشمال السوداني كان يستأثر بـــ 80% من عوائد الثروة النفطية التي يمتلكها جنوب السودان. وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في تحليلها للعامل الاقتصادي بشكل عميق. بينما البحث الجاري سوف يقوم بتحليل دور العوامل الأخرى الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية الانفصال والاستقلال وليس فقط العامل الاقتصادي بل أيضاً العامل السياسي والعرقي والديني، والعامل الخارجي أيضاً.

- أما عبده مختار موسى فيرى في كتابه مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان والمنشور عام –2009–، بأن هناك ثلاثة مستويات حالت دون التوصل إلى اتفاق سليم بين الشمال والجنوب ورسخت الانفصال وأول هذه المستويات هو صراع الهوية بين الشمال والجنوب، وثانيها هو الصراع الإيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين وأخيراً صراع السلطة بين أركان النظام ومنافسيهم.

حيث أن هذا الكتاب تناول تحليل جزء كبير من العوامل الداخلية التي حالت دون التوصل إلى اتفاق سلمي يبقي على وحدة الدولة السودانية، حيث يرى الكاتب أن اختلاف الأعراق بين الشطرين الشمالي والجنوبي والصراع الفكري ووجود صراع سلطوي كان من أبرز العوامل التي لعبت دوراً في انفصال واستقلال جنوب السودان عن شماله، وهذه الدراسة تتفق بدورها مع الدراسة الحالية والقائمة على إبراز وتحليل العوامل الأكثر تأثيراً في انفصال واستقلال جنوب السودان، لكن ما يؤخذ على دراسة عبده مختار موسى أنها لم تتناول ظاهرة العولمة وتأثيرها على عملية الانفصال والاستقلال.

إشكالية الدراسة (سؤال البحث)

إن ظاهرة انفصال الأقاليم واستقلالها عن دولها الأم هي ظاهرة قديمة – جديدة، لكن مع انهيار نظام ثنائي القطبية في بداية العقد الأخير من القرن العشرين وبروز نظام القطب الأوحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبروز وتنامي ظاهرة العولمة أخذت هذه الظاهرة "ظاهرة الانفصال" بالتوسع والانتشار ابتداءاً من تيمور الشرقية وارتيريا ودول الاتحاد السوفيتي السابق والاتحاد اليوغسلافي بجمهورياته الست وتشيكوسلوفاكيا، وصولاً إلى أخر حالات الانفصال والاستقلال المتمثلة في كلاً من كوسوفو وجنوب السودان، فكوسوفو قد استقلت عن الجمهورية الصربية، أما جنوب السودان فقد استقلت عن الدولة الأم السودان وعليه سوف تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:- **ما هي العوامل (العامل الداخلي والعامل الخارجي) الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :-

1. ما هو دور العوامل الداخلية المتمثلة في العامل السياسي والاقتصادي والعرقي والديني في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان ؟
2. ما هو تأثير التغير في النظام الدولي "من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية" في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان ؟
3. ما هو تأثير ظاهرة العولمة في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان؟.

فرضيات الدراسة:-

- أن العوامل الداخلية – المتمثلة في العامل التاريخي والاقتصادي والسياسي والعرقي والـــديني– هي الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان. حيث أن تفاقم التناقضات الناتجة عن الأبعاد السابقة نتيجة للسياسات الإقصائية التي كانت متبعة من قبـــل الحكومات المركزية في كل من السودان وصربيا دفعت إلى انفصال واستقلال كلاً من كوســـوفو وجنوب السودان. أما العامل الخارجي فقد كان عاملاً مساعداً في عملية انفصـــالهما واســـتقلالهما خاصةً مع تغير النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية وبـــروز وتنـــامي ظاهرة العولمة وليس عاملاً حاسماً.

منهج الدراسة:-

سوف تعتمد هذه الدراسة في تحليل وتفسير الظاهرة البحثية المتمثلة في دراسة العوامل أو العناصر الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان على مدرستين (نظريتين)، المدرسة البنائية والمدرسة الواقعية، فهما الأكثر قدرةً على تحليل وتفسير العوامل المؤدية إلى عملية الانفصال والاستقلال، فالمدرسة البنائية تدرس البنى والهياكل الاجتماعية من هوية وثقافة وعرق، فهذه البنى جزءاً لا يتجزأ من العوامل الداخلية المساهمة في عمليتي الانفصال والاستقلال، أما المدرسة الواقعية فأهميتها تكمن في قدرتها على تفسير عمليتي الانفصال والاستقلال في إطار علاقات القوى (القوة) وما يرافقها من تغير في موازين القوى، فتحقيق الانفصال والاستقلال لا يحدث بمعزل عن القوة التي تعتبر إلى حد كبير المحرك الرئيسي لعمليتي الانفصال والاستقلال.

أما منهج البحث فهو يعرف بأنه "الطريقة أو الأسلوب الذي يتبعه الباحث في بحثه أو دراسته أياً كان نوعها للوصول إلى حلول لما يتعقبه هذا البحث أو هذه الدراسة من مشاكل أو الوصول إلى

النتائج الدقيقة التي يمكن أن يثق بها من خلال منهجه المتبع في البحث أو الدراسة أي هو الطريقة المنظمة في التعامل مع الحقائق والمفاهيم أو التصورات أو المعاني فله أهمية كبيرة في تطور العلوم وتقدمها، فلا يمكن الوصول إلى النظريات أو الحقائق إلا إذا كان الباحث متبعاً لمبادئ منهج جديد في البحث والتفكير والاستنباط" [47].

وعليه سوف تعتمد هذه الدراسة في معالجة الظاهرة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستعانة بالمنهج التاريخي. فالمنهج الوصفي التحليلي يدرس الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع بالوصف والتحليل الدقيقين فهو يعتمد على دراسة الحالات والتطورات الميدانية التي تساعد في تحديد خصائص الظاهرة السياسية ووصف طبيعتها ونوعية العلاقات بين متغيراتها ودوافعها وأسبابها، وكذلك كل المؤثرات والجوانب التي تحيط بالظاهرة المعنية[48]. فالمنهج الوصفي ليس مجرد وصف شامل أو جرد لما هو قائم بالفعل فحسب، بل أنه عملية تحليلية لتوضيح الطبيعة الحقيقية للظاهرة عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى انتشارها وبالتالي فهو يقوم بالربط بين الظاهرة البحثية وبين الظروف المحيطة بها والأسباب الكامنة خلف انتشارها [49].

أما منهج النقد التاريخي فهو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، وتحليلها وتفسيرها تفسيراً دقيقاً وعميقاً، وذلك ليتم عرض الحقائق والنتائج عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، والكشف عن الجوانب التاريخية المختلفة بصورة علمية موضوعية، حيث أن هذا المنهج يضع القارئ والدارس في معرفة جيدة لتطورات الأحداث منذ نشأتها حتى بلوغ الانفصال والاستقلال التام عن الدولة الأم، فقراءة الأحداث التاريخية تساعد على معرفة وتحليل الدور الذي

(47) ناهد عرفة، *مناهج البحث العلمي* (القاهرة: الجمعية الفلسفية المصرية، 2006)، 7-8.
(48) عليوة حسن، منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية... الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية (الإسماعيلية: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1986)، 13-16.
(49) نبيل أحمد عبد الهادي، *منهجية البحث في العلوم الإنسانية* (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006)، 54.

لعبته العوامل الداخلية في انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان وكيف ساهم العامل الخارجي في هذا الانفصال[50].

بعد اختيار منهج الدراسة فإن الباحث سيستعين بمجموعة من المصادر ذات الاختصاص بالظاهرة البحثية، إضافة إلى الأدبيات والدراسات السابقة، في محاولة لتقديم دراسة ذات قيمة تتمتع بدرجة عالية من الأكاديمية والعلمية.

(50) المرجع السابق، 65-69.

الفصل الثاني

كوسوفو وجنوب السودان في سياقهما التاريخي

بدايةً إن تسليط الضوء على الأحداث والجذور التاريخية للظاهرة البحثية المتمثلة في نشوء وظهور دول جديدة في النظام الدولي ممثلةً في كوسوفو وجنوب السودان له أهمية ودلالة كبيرة في تحليل وتفسير عمليتي الانفصال والاستقلال، فدراسة العوامل الداخلية المؤثرة في عمليتي الانفصال والاستقلال يتطلب الرجوع والعودة إلى السياق التاريخي، حيث أن قراءة الأحداث التاريخية تساعد على معرفة الدور والتأثير الذي ساهم به كل عامل من العوامل الداخلية (العرقي، الديني، الاقتصادي، السياسي) في عمليتي الانفصال والاستقلال، كما أن قراءة الأحداث التاريخية يساعد على تحليل الدور الذي ساهم به العامل الخارجي في عمليتي الانفصال والاستقلال. وبالتالي الوصول إلى معرفة جيدة لتطورات الأحداث منذ نشأتها حتى بلوغ الانفصال والاستقلال التام.

المبحث الأول

- **كوسوفو في سياقها التاريخي**

بدايةً إن إقليم كوسوفو يقع في الجهة الجنوبية الغربية من جمهورية يوغسلافيا الاتحادية السابقة التي تأسست عام 1945 وتفككت عام 1991، وفي الوقت نفسه في الجزء الجنوبي من جمهورية صربيا، وهو إقليم كان يتمتع بحكم ذاتي ضمن هذه الجمهورية وعاصمته بريشتينا وكبرى مدنه صربتسا وميتروفيتسا وغلوفوفاتس وغيرها، إلا أن هذا الحكم الذاتي لم يدم طويلاً فمع وصول سلوبودان ميلوسوفيتش إلى السلطة عام 1989 قام بإلغاء الحكم الذاتي. حيث أن كوسوفو هي المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين صربيا وألبانيا[51]. حيث تبلغ مساحة هذا الإقليم 10887 كم2 ويبلغ

(51) جعفر عبد المهدي صاحب، "توظيف العامل الديني في الأزمة اليوغسلافية: دراسة تحليلية لوضع مسلمي البوسنة وسنجق وإقليم كوسوفو،" *مجلة المستقبل العربي*، عدد 224 (1997): 69.

عدد سكانه حسب التعداد السكاني لعام -2005- 2.2 مليون نسمه حيث أن 92% ألبان و5.3% صرب و2.7% أعراق أخرى، ويتكلم سكانه اللغة الألبانية بالإضافة إلى اللغة الصربية[52].

فمشكلة إقليم كوسوفو تتمثل جذورها في الارتباط بين مسألتين رئيسيين، أولهما، التداخل التمازج الإثني المرتبط بميراث تاريخي صراعي يمتد إلى التدخل العثماني في الإقليم وهزيمة الصرب أمامهم في معركة كوسوفو1389 والتي كانت بمثابة بوابة دخول وعبور القوات العثمانية إلى أراضي صربيا، وقد بدأ الوجود العثماني عملية تغيير للأوضاع والتركيبة الديموجرافية على نحو يجعله المسئول عن معظم ملفات الأقليات والمكونات العرقية واللغوية والدينية في غالبية البلدان البلقانية التي كان يسيطر عليها. أما العامل الثاني، فيتمثل في ظهور وتنامي ظاهرة الشوفينية القومية أو ظاهرة التعبير المفرط عن الشعور الذاتي القومي وما يترتب عليه من ازدراء الأمم والشعوب الأخرى والاستعلاء عليها في إطار عام من ممارسات وسياسات التمييز العنصري[53]. حيث أن مشكلة كوسوفو تتمثل في مركزين متعارضين، أحدهما ألباني يهدف إلى الاستقلال ويسعى إلى تدويل الوضع، والأخر صربي يعتبر الإقليم شأناً داخلياً ويرفض كل التدخلات الخارجية في معالجة ما يحدث فيه أو تقرير مصيره ومستقبله، ولكل طرف حججه وذرائعه التي يعرضها مع وابل من البراهين التي تبين أنه صاحب الحق وأنه الأصيل والأقدم وهو صاحب المنطقة[54].

فأصل مشكلة كوسوفو تتمثل في رؤيتين مختلفتين إلى حد كبير، الرؤية الأولى تتمحور حول أن الإقليم هو أرض الميعاد الألبانية التي يتطلع وينظر إليها الألبان في كل مكان، حيث يحتوي الوطن الألباني الكبير ألبانيا الأم وكوسوفو وجزءاً من بلغاريا وفويفودين ومقدونيا.. الخ، فالألبان ظلوا يسطيرون على كوسوفو ما يقارب الخمسة قرون بصورة متواصلة ومستمرة رغم المحاولات المتعددة من قبل العديد من الإمبراطوريات للسيطرة عليها وعلى مقدراتها الطبيعية والبشرية، إلى أن

([52]) صلاح، "كوسوفا تحديات مع بعد الاستقلال،" 171.

(53) مالك عوني، "كوسوفا صراع الطموحات القومية،" مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 133(1998): 207-209.

(54) أحمد بهي الدين، "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل،" مجلة السياسة الدولية، عدد 136(1999): 213.

شعرت القبائل الصربية في البلقان في منتصف القرن التاسع عشر بضعف وترهل الإمبراطورية العثمانية وبداية نهايتها، فقامت بالاتفاق في عام- 1844- على إنشاء دولة للشعوب السلافية في البلقان بزعامة الصرب، وفي مؤتمر برلين الذي عقد في نهاية القرن التاسع عشر أيدت الدول الأوروبية مشروع شعوب البلقان لإنشاء دولتهم المستقلة على أنقاض الدولة العثمانية، وفي عام- 1912- وبعد خروج الجيش العثماني من ألبانيا تم تقسيمها بين فرنسا وإيطاليا واليونان، وتم إعطاء القبائل الصربية ومنحها – التي كانت تعيش ضمن دوقيات ولم تكن توصف بالدولة في ذلك الوقت – الجزء الشمالي من ألبانيا وبعد فترة قصيرة خرجت الدول الثلاث من ألبانيا في حين رفض الصرب الاستفتاء عن الجزء الشمالي من ألبانيا الذي يدعى كوسوفو[55]. وفي عام-1919-عندما تم تأسيس المملكة اليوغسلافية (صربيا، كرواتيا، وسلفانيا)[56].

حيث تم ضم كوسوفو إلى الجمهورية الصربية بشكل نهائي بغض النظر عن رفض سكانها الألبان أو قبولهم أي ضمها قسراً ووضعها تحت الإدارة الصربية، ومنذ ذلك الوقت بدأت مأساة ومعاناة الشعب الألباني في كوسوفو، خاصةً بعد أن دعت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية إلى توطين الصرب في كوسوفو لتبديل الأرثوذكسية الصربية وتغير التركيبة الديمغرافية للإقليم، وكذلك ضرورة العمل على تهجير الألبان منها معتبرة إياهم أحفاد الأتراك الذين سيطروا على البلقان طيلة 400 عام، وعندما احتلت ألمانيا النازية أراضي يوغسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية، قدم جوزيف تيتو زعيم المقاومة اليوغسلافية عهداً للألبان في كوسوفو بالحصول على استقلالهم وحقوقهم إذا وقفوا إلى جانب المقاومة ضد القوات الألمانية النازية، وكاد بالفعل أن يوفي بوعده بعد خروج الألمان من يوغسلافيا إلا أن رفض المتعصبين الصرب هذا الاستقلال بتهديدهم له بعزله ومقاطعته، والخروج عن طاعته، بهدف منعه من الوفاء بعهده، ومنذ عام-1945- اعتبر الصرب في يوغسلافيا أن جميع

(55) بهي الدين، "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل،" 213.

(56) L.F.Waring ," Kosovo,"*The Slavonic Review*, vol.2,No 4(Jun,1923): 56-65.

السكان الألبان هم أعداء الدولة اليوغسلافية بشكل عام، والقومية الصربية بشكل خاص، وشنت الشرطة السرية الصربية حملات اعتقال ضد الألبان في كوسوفو لبث الرعب والخوف في قلوب السكان، وإجبارهم على مفارقتهم، مما أدى إلى رحيل وهجرة آلاف الألبان بل مئات الآلاف إلى أوروبا الغربية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وامتلأت السجون الصربية بالشباب الألبان، وخاصةً من الطلبة، كما تعمدت السياسة الصربية في إبقاء الفقر والبطالة والمستوى المتدني للمعيشة، والتخلف بين الألبان، ونقل جميع خيرات المنطقة إلى بلجراد، حيث لم تحاول سلطات بلجراد نقل التطور الحضاري والاقتصادي لأفرادها بالرغم من أن كوسوفو تعتبر من أغنى مناطق البلقان من ناحية الثروات الطبيعية كالذهب والفضة والنحاس والحديد والفحم إلى جانب خصوبة أراضيها وتنوع مناخها[57].

أما الرؤية الثانية فتتمحور في أن كوسوفو هي المهد والأساس التاريخي للقومية الصربية، وأن التنازل عنها أو التفريط فيها بمثابة التفريط بأساس الوجود الصربي فالصرب بدأوا حياتهم بالولاء والانتماء للبيزنطيين، مما جعلهم ينتمون إلى مذهبهم الأرثوذكسي وليس إلى الديانة الإسلامية كما فعل ألبان كوسوفو خاصةً بعد خضوعهم للإدارة العثمانية، وأخذ وجودهم يترسخ، حتى كونوا مملكة مستقلة " صربيا " وذلك في عام –1217–، والتي كان مركزها المنطقة المحيطة لمدينة بريشتينا العاصمة الحالية لدولة كوسوفو، وامتد نفوذ صربيا على الأراضي المجاورة لكوسوفو في عهد ملكها "ستيفان تيمانيا وسارة دوشان" لكن المملكة انهارت وهي في أوج هيبتها حين زحف العثمانيون عليها عام –1389 – وسيطروا عليها بعد معارك ضارية في موقعة "كوسوفو بوليي – ميدان كوسوفو"، وإثر هذه الهزيمة تراجع الصرب شمالاً واختاروا بلجراد عاصمةً جديدة لهم، واستمروا في مقاومة العثمانيين منها وذلك لإخراجهم والسيطرة على الأقاليم البلقانية المختلفة لتحقيق أهدافهم المتمثلة في

([57]) بهي الدين، "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل،" 213–214.

إقامة صربيا الكبرى، حتى اقتحمها سليمان القانوني عام- 1521- فانتقلت مقاومة الصرب إلى الجبال ودخلوا في صراع مباشر مع الألبان الذين اعتنقوا الإسلام، وبالتالي أصبحوا ركيزة الحكم العثماني في منطقة البلقان، واستمر الصرب في هجمات الكر والفر ضد العثمانيين حتى عام- 1860- عندما عادوا إلى بلجراد، وشرعوا بالتوجه جنوباً، وتحقق حلمهم بالعودة إلى كوسوفو بعد حروب البلقان -1912 و1913- مما أدى إلى نزوح وهجرة الكثير من الألبان الكوسوفيين عن الإقليم أثر قرار المؤتمرات الأوروبية الاعتراف بالحدود الناتجة عن هذه الحروب، فظاهرة النزوح الجماعي من إقليم كوسوفو كانت تتماشى والأهداف الصربية الرامية إلى إقامة صربيا الكبرى عبر تعميم الثقافة الصربية على الأقاليم المسيطر عليها والخاضعة لإدارتها[58].

فالصراع بين الأطراف المتنازعة لم ينتهي عند هذا فحسب ففي بداية عام- 1915 - أذهلت صربيا العالم عندما تمكنت من التغلب على قوات الإمبراطورية المجرية – النمساوية التي حاولت غزوها في عام-1914-. ولكن ومع نهاية العام نفسه، أرغمت قوات المحور الصربية على التراجع إلى ساحل البحر الأدرياتيكي عبر إقليم كوسوفو بعد إلحاق خسائر كبيرة بها في الأرواح والعتاد العسكرية والمادية. ومع ذلك ففي نهاية عام 1918، أعادت قوات الجمهورية الصربية والجبل الأسود سيطرتها الكاملة على إقليم كوسوفو، وقامت بتعذيب وقتل وطرد الآلاف من الكوسوفيين من وطنهم الأم كوسوفو في الفترة التي امتدت منذ ذلك الحين وحتى عام- 1925-. وبعد تقسيم إرث الإمبراطورية المجرية النمساوية قام الصرب والكروات والسلوفينيون بتأسيس مملكة ثلاثية أصبحت تعرف يوغوسلافيا في عام -1931- رغم أن هذه الفترة كان التنافس الاستعماري فيها شديد وكان هناك ظهور لقوى شمولية جديدة مثل الفكر النازي والفاشي الذي كان يسعى إلى حد كبير إلى السيطرة والتوسع على كافة الأقاليم المجاورة له[59].

---

(58) المرجع السابق، 214.

(59) روبرت بيدليه، "الجذور التاريخية لنزاعات كوسوفو،" *مجلة الثقافة العالمية*، عدد 96(1999): 20-21.

وخلال سنوات ما بين الحربين "الحرب العالمية الأولى والثانية"، لم تحقق وتنجز الدولة الجديدة المتعددة الأعراق شيئاً يذكر من أجل استيعاب أو مصالحة أو طرد الأقلية من سكانها الذين يتحدثون الألبانية وينتمي جزء كبير منهم على الديانة الإسلامية. حيث واصل الألبان في إقليم كوسوفو تفوقهم العددي "العرقي والديني والثقافي" على أبناء صربيا والجبل الأسود بنسبة اثنين مقابل واحد برغم هجرة ما يقارب 200,000 كوسوفي، وتدفق حوالي 60,000 من المستعمرين من أبناء صربيا والجبل الأسود.

وفي أعقاب تفتيت وشرذمة الاتحاد اليوغسلافي السابق من قبل دول المحور في إبريل (نيسان) -1941- اندمج معظم الكوسوفيين في ألبانيا العظمى التي كانت تديرها إيطاليا وتتولى شؤونها الداخلية والخارجية. حيث كان هناك تعاون قوي بين الكوسوفيين والدول الفاشية، حيث تم طرد أو قتل عدة آلاف من صرب كوسوفو وأبناء الجبل الأسود. وخلال الحرب العالمية الثانية سارعت ألمانيا إلى ملء الفراغ الذي نجم عن استسلام إيطاليا للحلفاء في 8 سبتمبر من عام – 1943-، لكن سرعان ما تم تحرير كوسوفو على أيدي الأنصار الشيوعيون اليوغوسلاف في نهاية عام- 1944-. وفي يوليو/ تموز من عام-1945- صوتت الجمعية التشريعية التي سيطر عليها الشيوعيون لصالح وحدة كوسوفو "الطوعية" مع جمهورية صربيا ضمن فيدرالية يوغسلافية وهي الفترة التي اتسمت بوصول جوزيف تيتو إلى سدة الحكم والذي كان يتمتع بشخصية مؤثرة "كرزماتية"[60].

حيث تم التعامل مع الألبان اليوغسلاف كأقلية وطنية دون أن يكون لهم الحق في إنشاء جمهورية خاصة بهم. إلا أن النظام اليوغسلافي الجديد سعى جاهداً لإستمالة الكوسوفيين إليه وذلك عبر إنشاء العديد من المؤسسات والمراكز الثقافية الألبانية الجديدة فضلاً عن المدارس والكليات. وفي نفس الوقت كان الألبان عرضةً للمراقبة الكثيفة والمضايقات المستمرة من قبل أمن الدولة، ونتيجةً لذلك هاجر أكثر

([60]) المرجع السابق.

من 200,000 منهم إلى تركيا. حيث أشار الدستور اليوغوسلافي الصادر عام- 1963- إلى أن كوسوفو هي مقاطعة ذات حكم ذاتي، وبقي أن يتم تحديد وضعها الدستوري من قبل البرلمان الصربي.وفي نوفمبر من عام- 1968-، انفجرت مشاعر الغضب التي كانت تتأجج لدى الكوسوفيين في برشتينا ومناطق أخرى في الإقليم. وقد قتل عدد كبير من الكوسوفيين فضلاً عن العدد الكبير من المحتجزين في داخل السجون، لكن سرعان ما أعقب ذلك تقديم بعض التنازلات، ففي نهاية عام- 1969- أفتتحت جامعة برشتينا التي تدرس باللغة الألبانية إضافةً إلى لغة الصرب – كرواتية [61].

ورغم أن ألبان كوسوفو كانوا قد ساعدوا الزعيم اليوغسلافي "تيتو" في مقاومته للألمان أثناء الحرب العالمية الثانية مقابل حصولهم على الاستقلال ورغم أنه لم يف بوعده لهم، إلا أنه أضطر في عام- 1974- إلى إعطائهم ومنحهم حكماً ذاتياً موسعاً في إطار الاتحاد اليوغسلافي السابق مع استمرار بقائه ضمن حدود صربيا، وذلك بعد مقاومتهم المستميتة للحكم الصربي [62].

أزمة كوسوفو وتطوراتها منذ بداية الثمانينات:

لقد تميزت فترة الثمانينات بحدوث تطورات نوعية وجذرية في أزمة إقليم كوسوفو، حيث تصاعدت التوترات والاضطرابات العرقية منذ مطلع الثمانينات في يوغسلافيا، وذلك عقب وفاة الرئيس تيتو عام- 1980-، وخاصةً بين الصرب والكروات والسلوفانيين. وهذه التوترات الإثنية كانت إلى حد ما نتيجةً لتنامي وهيمنة القوميات الأخرى. فقد كانت الاضطرابات التي شهدها إقليم كوسوفو أحد أهم عوامل تنامي القومية الصربية المتطرفة [63]. حيث شهدت الفترة ما بين شهري مارس ومايو-1981- حملات احتجاج طلابية ونقابية واسعة في برشتينا، فضلاً عن أحداث الاحتجاج

(61) المرجع السابق، 21 – 22.

(62) أبو بكر الدسوقي، "ألبان كوسوفا التفاوض والقتال،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 89.

(63) عوني، "كوسوفا صراع الطموحات القومية،" 208.

الأخرى التي تبعتها في المدن الأخرى، حيث تمثلت المطالب جميعها بـــأن تمـــنح كوســـوفو وضـــع الجمهورية، بالإضافة إلى حقها في الانفصال [64].

وبالتالي ومنذ وفاة الرئيس اليوغوسلافي تيتو عام- 1980- بدأت تلوح في الأفق أزمـــة تنـــذر بتفكك الدولة اليوغسلافية سرعان ما أدّت إلى حرب أهلية دارت خلالها معارك طاحنة بهدف إجـــراء تطهير عرقي وأحداث تغيير اثني في أقاليم الدولة حيث التداخل العرقي والديني. وفي إبريل من عـــام 1987 قام الزعيم الشيوعي الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش بزيارة كوسوفو في محاولة لتهدئة غضب صرب كوسوفو احتجاجاً على سوء معاملتهم، حيث كان ميلوسيفيتش أحد أبـــرز المنظـــرين الـــداعين لإحياء القومية الصربية وإقامة صربيا الكبرى التي تشمل أيضاً إقليم كوسوفو. وفي كانون الأول مـــن عام- 1987 -أصبح ميلوسيفيتش رئيساً لصربيا، مما مكنه ذلك من مساعدة حلفاءه للوصـــول إلـــى السلطة في فويفودينا[65] والجبل الأسود وكوسوفو وكان ذلك في أواخر عام- 1988 -. وبعد مضـــي عام على ذلك أي في مطلع عام- 1989 -، وافق البرلمان الصربي على إجراء تعديلات دســـتورية تؤكد حق السيطرة الصربية على كوسوفو وهذه التعديلات تجاهلت رفض السكان الأصليين الألبان أو قبولهم[66].

ومع تصاعد وتيرة الاضطرابات والاحتجاجات - التي راح ضحيتها عدد كبير من أبناء كوسوفو خاصةً عام 1986 حيث قدر عدد القتلى في الاحتجاجات حوالي 1000 قتيل، فضلاً عن العدد الكبير من المعتقلين والمهجرين [67]- في إقليم كوسوفو، شرعت السلطات الصربية إلى اتخاذ مجموعة مـــن الإجراءات العقابية التي تستهدف قمع الحركة القومية الألبانية في الإقليم، كما تستهدف تأكيد الـــرفض الصربي لأية مطالب انفصالية أو استقلالية أو زيادة الحكم الذاتي الممنوح للإقليم. الأمر الـــذي دفـــع

(64) بيدليه، "الجذور التاريخية لنزاعات كوسوفو،" 24.

([65]) تجدر الإشارة أن فويفودينا هي منطقة حكم ذاتي للأقلية الهنغارية داخل جمهورية صربيا اليوغسلافية.

(66) المرجع السابق، 24-25.

(67) Noel Malcolm, *Kosovo Ashort History* (New York: New york University Press, 1999), 334-335.

صربيا إلى إعلان حالة الطوارئ وذلك في فبراير من عام – 1989–، وفي مارس من نفس العام قامت صربيا بإلغاء وضع الحكم الذاتي الذي يتمتع به الإقليم منذ عام– 1974– رغم أن هذا الفعل يتناقض مع مبدأ حق تقرير المصير نصاً وروحاً [68].

ونتيجةً لذلك عمل الكوسوفيين على تنظيم أنفسهم أكثر فأكثر لمواجهة السياسات والممارسات الصربية بحقهم، فأنشأوا نظاماً تعليمياً وتربوياً اعتمد على المعلمين الكوسوفيين المصروفين من الخدمة نتيجة سياسة الإقصاء الصربية تجاههم، فضلاً غن إنشاء نظام صحي أيضاً، حيث تم ذلك كله في ظل الضغوطات المالية والاقتصادية. وفي بداية عام–1991– انضم معظم الكوسوفيين إلى المقاومة السلمية (غير العنيفة) وذلك تحت قيادة التحالف الديمقراطي الكوسوفيين، الذي أنشأه الدكتور إبراهيم روغوفا في ديسمبر عام–1989– وتبنى المقاومة السلمية كوسيلة لتحقيق الأهداف المتمثلة في الانفصال والاستقلال عن الجمهورية الصربية. وقد أجرى التحالف الديمقراطي الكوسوفي استفتاءاً غير رسمي وانتخابات موازية وذلك لتدعيم سلطته وبالتالي اعتمد القادة السياسيين في إقليم كوسوفو نهج المقاومة السلمية وغير العنيفة لتحقيق أهدافهم ومطالبهم. ونتيجةً للتهميش والحرمان الذي تعرضت له كوسوفو في المفاوضات الدولية حول يوغسلافيا السابقة، فقد شعر الكثير من الكوسوفيين بخيبة الأمل إزاء سلبية روغوفا بعد اتفاق دايتون للسلام في نوفمبر عام– 1995–، الذي رفع بموجبه الحصار عن صربيا والجبل الأسود دون التوصل إلى قرار حول أزمة كوسوفو[69].

ونتيجةً لذلك بدأت سياسة المقاومة غير العنيفة تتعرض لانتقادات واسعة من جانب العديد من القوى السياسية الألبانية، وبالتالي فقد تراجعت العناصر الأكثر اعتدالاً في مقابل صعود عناصر راديكالية تفضل الخيار العنيف والمسلح كسبيل لتحقيق الطموحات الألبانية، وفي هذا السياق برز إلى الوجود ما يعرف بجيش تحرير كوسوفو وذلك في عام– 1996– الذي أعلن عن وجوده من خلال

(68) عوني، "كوسوفا صراع الطموحات القومية،" 209.

(69) بيدليه، "الجذور التاريخية لنزاعات كوسوفو،" 24– 25.

حملة من التفجيرات استهدفت معسكرات اللاجئين الصرب الذين تم توطينهم في الإقليم. حيث أن هـذا التحول الكبير كان النتاج المباشر لاستمرار سياسات وممارسات القمع الصـربية والـرفض المطلـق للاعتراف بواقع الوجود المتميز للأغلبية الألبانية في الإقليم وبأية حقوق سياسية واقتصادية وثقافية لها. وعليه أخذ الصراع في كوسوفو منحى جديد يتميز بطابعه العنيف والدموي بحيث أن هذا الطابع الجديد يعتبر نقلة نوعية عن الاستراتيجية التي كانت معتمدة سابقاً وهي إستراتيجية الكفاح السـلمي، حيـث تصاعدت أعمال العنف المتبادل بين قوات الأمن الصربية وعناصر جيش تحرير كوسوفو منذ مطلـع العام-1998- [70].

وفي مارس من عام- 1999- شن حلف شمال الأطلسي ضربات جوية على صربيا، وذلك نتيجة ممارساتها وانتهاكاتها اللاإنسانية في كوسوفو، فتدخل حلف الناتو جاء إلى حد ما لحماية أمن كوسوفو من الممارسات والإنتهاكات الصربية[71]، الأمر الذي دفع ميلوسيفيتش على الخروج والانسحاب مـن كوسوفو والتراجع نحو بلغراد، وعليه فقدت بلغراد السيطرة العملية على الإقليم، حيث تم وضع الإقليم تحت حماية الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي "تحت الإدارة الدولية" الذي قام بنشر نحو 19 ألـف عسكري في الإقليم، وبقي الإقليم تحت الإدارة المدنية الدولية، وعندما وصل جيش تحرير كوسوفو إلى دفة الحكم بدعم من حلف شمال الأطلسي "الناتو" والعديد من الدول المجاورة مثل ألبانيا في حزيـران من العام -1999-، قام بدوره بممارسات وسياسات تطهيرية شملت آلاف الصرب والروما (الغجـر) والأتراك الذين كانوا يعيشون في إقليم كوسوفو مستنداً إلى اتهام هذه المجموعات والشرائح بـالوقوف

(70) عوني، "كوسوفا صراع الطموحات القومية،" 209-210.

(71) Oxford University Press, *The Kosovo Report* (New York: Oxford University Press,2000), 283-289.

إلى جانب قوات الجمهورية الصربية رغم أن هذه المجموعات والشرائح من الأقليات كانت تعيش في كوسوفو منذ قرون طويلة [72].

ومن جهة أخرى، لم تتوقف مطالب الألبان من سكان كوسوفو بالانفصال والاستقلال وإعلان الدولة الخاصة بهم، حيث شهدت المرحلة الأخيرة من المساومات الدولية على مصير كوسوفو سلسلة من التقلبات حيث انقسم الموقف الدولي بشأن الإقليم المطالب بالاستقلال إلى معسكرين: الأول رافض للاستقلال وهذا يتمثل في الرفض الروسي الصربي، والثاني داعم للاستقلال وهذا يتمثل في الدعم الأمريكي والغربي. وبعد سلسلة مكثفة من الحوارات والمفاوضات بين الكوسوفيين والصربيين لم يتوصل الطرفان إلى حل يرضي كل منهما، حيث أن هذه المفاوضات كانت تجري في ظل استمرار أعمال العنف بين الطرفين، كما حدث في مارس من عام –2004– عندما تم قتل 19 صربي فضلاً عن العدد الهائل من الجرحى. وفي نوفمبر من عام– 2005– تبنى برلمان كوسوفو قراراً ينص على إقامة دولة مستقلة [73]. وفي 26 يناير من عام– 2007 – قدم مارتي اهتساري "رئيس فنلندا السابق ومبعوث الأمم المتحدة الخاص للإشراف على وضع كوسوفو" خطة تقضي باستقلال كوسوفو تحت إشراف الأسرة الدولية، وفي 26 مارس من عام– 2007– أيضاً دعم الأمريكيون والأوروبيون مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي لمنح كوسوفو حق الاستقلال وفي نفس الوقت رفضت روسيا ذلك المشروع. وفي 17 فبراير من عام– 2008– أعلن رئيس الوزراء الكوسوفي هاشم تاجي استقلال الإقليم بدعم من برلمان كوسوفو ومن حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي عمل تحت غطاء الأمم المتحدة [74].

---

[72] زولتان غروسمان، " الفيتو الأمريكي ضد الدولة الفلسطينية: كوسوفو تفند مزاعم أوباما،" (2011)، أسترجع المقال بتاريخ 2011/10/23

http://www.al-ayyam.ps/pdfs/4-10-2011/p29.pdf

[73] هاني صلاح، "كوسوفو من الإقليم إلى الدولة،" *مجلة السياسة الدولية 44*، عدد 172 (2008): 170–173.

[74] المرجع السابق، 173–174.

المبحث الثاني

•جنوب السودان في سياقه التاريخي "التطور التاريخي للصراع بين شمال السودان وجنوبه"

إن السودان إسم أطلقه العرب في القرون الوسطى على امتداد حزام السافانا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. ويطلق الآن على جمهورية السودان قبل انفصال واستقلال جنوب السودان، التي تحدها شمالاً مصر، وجنوباً الكونغو وأوغندا وكينيا، وغرباً جمهوريتا تشاد وأفريقيا الوسطى، وشرقاً البحر الأحمر واريتريا وإثيوبيا. حيث تمثل بلاد السودان من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والسكاني والعرقي واللغوي صورة مصغرة للقارة الأفريقية بأسرها، ففي شمال السودان كما في منطقة شمال القارة يقطن بشكل غالب العرب المسلمون، أما الجنوب المداري فيقطنه الأفارقة المسيحيون والمسلمون وأتباع المعتقدات والديانات المحلية. وهكذا فالخارطة العرقية والدينية والثقافية لبلاد السودان شديدة التداخل والتمازج رغم إدعاء المستعمر البريطاني بعدم وجود التداخل والتمازج. إذ تقيم الغالبية العظمى من سكانه البالغ عددهم 31 مليوناً في المناطق الريفية، وهم يتكونون من نحو 50 مجموعة عرقية رئيسية يمكن تقسيمها إلى نحو597 عشيرة متميزة ومختلفة عن بعضها البعض تتحدث 115 لغة مكتوبة أو منطوقة[75]؛ تعيش في بلد تبلغ مساحته 2.5 مليون كيلو متر مربع[76].

أما جنوب السودان فهو يقع شمال بحيرة ألبرت في أوغندا. حيث كان الجنوب مقسماً إلى ثلاثة أقاليم، هي: الإقليم الاستوائي وعاصمته جوبا "أكبر مدن الجنوب"؛ وبحر الغزال وعاصمته واو؛ ثم أعالي النيل وعاصمته ملكال. وبعد تطبيق نظام الحكم الاتحادي الفدرالي في السودان عام – 1991 – تم إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى عشر ولايات، هي: بحر الجبل، وأعالي النيل، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، وواراب، والبحيرات، والوحدة، وشرق الاستوائية، وغرب الاستوائية، وجونقلي.

([75]) تجدر الإشارة أن السودان فيه جميع اللغات الأفريقية باستثناء لغة الزولو وعليه فان السودان هو عبارة عن صورة مصغرة عن القارة الأفريقية.

(76) محمد سليمان محمد، *السودان حروب الموارد والهوية* (المملكة المتحدة: دار كمبردج للنشر، 2000)، 113.

وتبلغ مساحة إقليم جنوب السودان 250000 ميل مربع أي 30% من مساحة الدولة الأم السودان، أي ربع مساحة السودان. ويبلغ عدد سكانه حسب التعداد السكاني لعام– 2008 – 8.2 مليون جنوبي، أي بنسبة 21 % من نسبة سكان السودان، حيث أن جزء كبير من سكان الجنوب ينتمون إلى الديانة المسيحية. كما أن جنوب السودان كان يتمتع بحكم ذاتي وذلك وفقاً لاتفاقية أديس أبابا التي وقعها الرئيس السابق جعفر النميري مع الجنوبيين وذلك في 12 مارس من عام –1972–[77].

ورغم الاختلاف والتباين في اللغات والأديان والأجناس والأعراق بين الشمال والجنوب، حيث يرى البعض أنه من أقوى أسباب ودوافع مشكلة جنوب السودان التي بدأت تظهر على السطح بعد أن استقل السودان عن الاستعمار البريطاني مباشرة عام 1956، إلا أن علماء علم الإنسان يرون أن العناصر والأجناس تتداخل في السودان، وتختلط الدماء بين السكّان وتتمازج وتتفاعل. حيث يوجد فوارق بين قبائل الجنوب أنفسها أكثر مما يوجد فوارق بين قبائل الشمال والجنوب، كما لا توجد بينهم قبيلة واحدة قوية بالجنوب يمكن أن تستقطب بقية القبائل[78].

حيث أن هذا الصراع بين شمال وجنوب السودان لم يأتي فجأةً بل لعبت فيه أطراف وجهات عدة أدواراً مهمة في وصوله إلى الحالة التي وصل إليها الآن والمتمثلة في الانفصال والاستقلال التام وإضعاف الدولة الأم السودان عبر سياسة الشرذمة والتفكك، بدءاً من الاستعمار البريطاني الذي عمل على عزل وفصل الجنوب عن الشمال، والقضاء على العربية والإسلام في الجنوب، بل والسعي في بعض الأحيان لضم الجنوب إلى دول شرق أفريقيا بدلاً من الشمال فضلاً عن منع إقامة علاقات تجارية وثقافية وسياسية بين كلا الطرفين، وصولاً للسياسات والممارسات الخاطئة والتمييزية لمعظم –إن لم يكن جميع– الحكومات السودانية المتعاقبة والمتتالية بفرعيها العسكرية والمدنية التي عملت عن

---

(77) عبده مختار موسى، *مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، 54–55.

([78]) علي عباس حبيب، *الفدرالية والانفصالية في أفريقيا: دراسات تحليلية عن اريتريا – جنوب السودان– بيافرا* (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999)، 270.

قصد أو غير قصد على تفاقم الأزمة عبر تكريس مخاوف الجنوب، خاصةً من قضية ومسألة الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية، ومن ثم تطور مطالب هؤلاء الجنوبيين من الحكم الذاتي المحدود إلى الفيدرالية، انتهاء بحق تقرير المصير الذي أفضى إلى الانفصال وتحقيق الاستقلال التام عن الدولة الأم السودان. وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن أربع مراحل أساسية للصراع بين شمال وجنوب السودان، حيث أن كل مرحلة من هذه المراحل الأربعة تضمنت مجموعة من المراحل الفرعية وهذه المراحل تتمثل فيما يلي: [79]

- **أولاً – مرحلة الاستعمار وتكريس التمييز الثقافي والديني بين شمال وجنوب السودان[80]:**

لعبت مرحلة الاستعمار إلى حد كبير دوراً محورياً وفاعلاً في التمهيد لانفصال واستقلال جنوب السودان عن الدولة الأم السودان، فقد احتلت بريطانيا مصر في عام 1882 وأكملت احتلال السودان في عام 1898 حيث تم لها بذلك السيطرة على وادي النيل، فوضعت سياساتها وممارساتها على أساس التفرقة بين شمال الوادي وجنوبه، وعلى سياسة فصل جنوب السودان عن شماله وتدمير ذلك الامتداد الطبيعي للسودان نحو الجنوب، وخلق سودانيين لكل منهما مقوماته. حيث كانت هذه السياسة تهدف إلى محاولة سلخ جنوب السودان وضمه إلى اتحاد بريطاني لشرق أفريقيا، إلا أن هذه السياسة فشلت لأن أسباب وعوامل ارتباط جنوب السودان بشماله كانت أوثق بكثير من أسباب ارتباطه بالمناطق الأفريقية الواقعة جنوبه[81]. ومنذ عام 1917 بدأت الإدارة البريطانية في تنفيذ سياسة متدرجة قصدت البلوغ في منتهاها إلى الفصل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي التام ما بين الشمال والجنوب[82]. ولجأت بريطانيا لترجمة هذه السياسة إلى إصدار مرسوم المناطق المغلقة، ووفقاً لهذه السياسة تم

(79) بدر حسن شافعي، "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 183(2011):172.

(80) المرجع السابق.

(81) عايدة العزب موسى، "جنوب السودان عبء الماضي وضغوط المستقبل،" *مجلة الكتب وجهات نظر* 6، عدد 62 (2004): 10.

(82) محمود محمد قلندر، *جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900– 1983* (دمشق: دار الفكر، 2004)،79.

اعتبار مديريات دارفور في غرب السودان والاستوائية وأعالي النيل في الجنوب مناطق مغلقة لا يجوز لأي شخص من غير أبنائها أن يدخلها أو يقيم بها إلا إذا حصل على ترخيص بذلك من السلطات البريطانية[83].

وبالتالي فقد أغلق جنوب السودان تماماً أمام المواطنين من شمال السودان، وتم فصله بحدود مصطنعة، وبتثبيت علامات حدودية خرسانية عليها، على غرار ما يحدث بين الدول المستقلة ذات السيادة[84]. حيث قامت سياسة حكومة الخرطوم– خاصةً بعد قيام الحكم الثنائي المصري البريطاني في السودان عام –1899– التي كان يسيطر عليها الجانب الانجليزي، تجاه جنوب السودان على ركيزتين أساسيتين ساهمتا في تعزيز فكرة الانفصال والاستقلال لدى الجنوبيين:

1- إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة ومسوغ أن هذا الوجود يمكن أن يتسبب في اضطرابات وحالة من عدم الاستقرار والأمن والأمان.

2. إضعاف الثقافة العربية والإسلامية، سواء بإحلال الانجليزية محل العربية كلغة عامة، أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة، ومنع انتشار الإسلام، وهو الأمر الذي تكلفت به الإرساليات التنصيرية التي أطلق لها حرية العمل الديني في الجنوب على عكس الشمال، حيث قيدت هذه الحرية بميادين التعليم والخدمات الصحية.

وبالتالي فقد ركزت سياسة بريطانيا على قضيتي العروبة والإسلام، والعمل على عزل الجنوب عن الشمال، بل وربطه بدول القارة المسيحية السوداء، مثل شرق أفريقيا ودول حوض النيل وذلك تمهيداً لفصله كلياً عن عمقه الشمالي لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية، وعملت على إتباع العديد من الآليات في هذا الشأن مثل تشغيل

(83) العزب موسى، "جنوب السودان عبء الماضي وضغوط المستقبل،" 10.

(84) محمد عثمان، "استفتاء جنوب السودان 2011 الوحدة أو الانفصال،" *مجلة دراسات شرق أوسطيه* 14، عدد 52 (2010):87-88.

الموظفين غير المسلمين في الجنوب، والتحكم في هجرة التجار الشماليين[85]. وفي عام 1928 عقد الإداريون الإنجليز العاملون بالمديريات الجنوبية مؤتمراً للغات، بحثوا فيه أسباب استمرار تصاعد استعمال اللغة العربية بين الجنوبيين، وضعف انتشار اللغة الإنجليزية وقد وضع المؤتمر الأسس المتعلقة بتطوير اللهجات المحلية واللغة الإنجليزية. الأمر الذي نتج عنه محاربة جميع مظاهر الثقافة العربية الإسلامية في كافة أرجاء الجنوب، فمنع رؤساء القبائل الجنوبيين من اتخاذ أسماء عربية أو لبس الزي العربي، كما منعت العادات العربية الإسلامية كالختان، ومنع الزواج بين الشماليين والجنوبيين كما تم استبعاد الموظفين الشماليين من العمل في الجنوب[86].

- **ثانياً: مرحلة التصعيد والتوتر العسكري والحكم الذاتي بين شمال السودان وجنوبه**

إن استمرار تدهور الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة الأم السودان دفع عدد من الأطراف السودانية وخاصة الجنوبية منها للخروج عن حالة الصمت والسكون لتبدأ مرحلة أخرى أكثر عنفواناً وتوتراً، حيث بدأت هذه المرحلة بعد أن حصل السودان على استقلاله مباشرةً من السلطات البريطانية، خاصةً في ظل الحكم العسكري الأول بزعامة إبراهيم عبود عام -1958-، والذي عمل على تكريس لا بل تعزيز المخاوف الجنوبية التي زرعها الاستعمار لدى هؤلاء، فقام بإتباع العديد من السياسات والممارسات التي تستهدف دمج الجنوبيين وتذويبهم في السودان الموحد، ولم يستخدم الطرق الأخرى مثل التنمية الاقتصادية العادلة والتوزيع العادل للسلطة والعدالة الاجتماعية بل استخدم الدمج والتذويب بالقوة ضد الجنوبيين عبر الأسلمة والتعريب.

---

(85) بدر حسن شافعي، "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان،" *مجلة السياسة الدولية* 46، عدد 183 (2011):172-174.

(86) قلندر، *جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900- 1983*، 80-82.

مما أدى ذلك إلى اندلاع حرب الجنوب بين الجيش السوداني وحركة الأنيانيا عام – 1963–، حيث قام إبراهيم عبود بإنشاء مدارس لتعليم القرآن ومعاهد إسلامية متوسطة في الجنوب "وهو ما شكل البنية التحتية الخصبة لنشر التعاليم الإسلامية"، كما تم استبدال يوم الجمعة بيوم الأحد كعطلة أسبوعية في الجنوب، إضافةً إلى ذلك قام بإصدار قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية الذي حظر التبشير المسيحي في الجنوب وانتهى بطرد المبشرين الذين يعملون على تنفيذ سياسة فرق تسد.

وبالتالي كان من أهم نتائج هذه السياسة انتقال الجنوبيين للمرة الأولى بقضيتهم ومطالبهم المتمثلة في الانفصال والاستقلال إلى الدول الأفريقية المجاورة، خاصةً بعد حل البرلمان، وإعطاء الأزمة بعداً إقليمياً، وبروز المعارضة المسلحة في أشكال مختلفة تطورت في النهاية إلى حركة الانيانيا التي قادت التمرد. حيث تهيأت لهذه الحركة إمكانيات الدعم والتسليح من الدول الأفريقية المجاورة، ونتيجةً لذلك فقد برز البعد الديني والثقافي في عملية الصراع بين الشمال السوداني والجنوب، فضلاً عن البعدين الآخرين السياسي والاقتصادي.

ومن جهة أخرى، فإن سياسة القمع والإقصاء التي اتبعها نظام إبراهيم عبود ضد الشماليين والجنوبيين على حد سواء، انتهت بقيام ثورة أكتوبر الشعبية ضده عام– 1964–، لتبدأ مرحلة جديدة من محاولة التهدئة خاصةً مع تولي السيد سر الختم خليفة رئاسة الحكومة[87]. حيث أوصى الأخير بالأخذ بمبدأ الحكم الذاتي الإقليمي، وهو الأساس والمرتكز الذي قامت عليه اتفاقية أديس أبابا التي وقعها الرئيس السابق جعفر النميري مع

(87) شافعي، "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان،" 174–175.

الجنوبيين وذلك في 12 مارس من عام –1972– والتي ساهمت في تهدئة الأوضاع في جنوب السودان طيلة عشر سنوات، حيث كان من أهم بنودها:

- حصول الجنوبيين على الحكم الذاتي الموسع في إطار السودان الموحد، حيث كان ذلك نقلة نوعية في العلاقات الجنوبية الشمالية وتماشياً مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- أن يشكل الجنوب بأقاليمه الثلاثة الاستوائية، أعالي النيل، بحر الغزال إقليماً واحداً عاصمته مدينة جوبا، وهي أكبر مدن الجنوب وعاصمة دولة جنوب السودان حالياً.
- اعتبار اللغة العربية هي اللغة الأولى في البلاد، واللغة الانجليزية لغة رسمية، كما تم السماح باستخدام اللهجات المحلية واللغات المحلية.
- استيعاب قوات الانيانيا في الجيش السوداني والتي كانت إحدى أبرز مصادر التوتر والاضطراب في الجنوب فضلاً عن محاربتها للجيش السوداني.

وبالرغم من إيجابيات اتفاقية أديس أبابا عام 1972 فإن هناك أطراف جنوبية عديدة توقعت ألا يدوم هذا الاتفاق طويلاً بين شمال السودان وجنوبه، ما دام لا يقد/ يؤدي إلى تغيير جذري وحقيقي في طبيعة السياسة السودانية تجاه بعض القضايا الرئيسية مثل مسألة القوميات والتنمية الاقتصادية، وإدارة شئون الأمن في الجنوب، والمشاركة الشعبية في الاتفاق، وإطلاق الحريات العامة وفي مقدمتها الحريات السياسية، وكان من ضمن الذين طرحوا تلك الآراء الدكتور جون قرنق الذي قاد التمرد الثاني، مكوناً الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان لإقامة السودان العلماني الديمقراطي الموحد، بعد أن أرسله قادة الجيش في الخرطوم للتعامل مع تمرد نشب في حامية في الجنوب[88].

([88]) المرجع السابق.

ونتيجةً للانتقادات السابقة وافق النميري على تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم بدلاً من إقليم واحد، خاصةً بعد اندلاع الخلافات والصراعات بين قبائل الدينكا وأبناء المديرية الاستوائية، حيث كان ذلك من أجل توظيف الفرقة والخلاف بين الجنوبيين، إضافةً إلى ذلك قام النميري بإلغاء إنشاء مصفاة للبترول في الجنوب، واستبدل بها أخرى في بور سودان في الشمال، الأمر الذي نتج عنه اضطرابات عديدة في جنوب السودان خاصةً وأن هذه الخطوة انتزعت الثقة بين كلا الطرفين على إدارة الثروة النفطية، فضلاً عن التمرد العسكري الذي حصل في إحدى الكتائب الجنوبية التي تحالف معها العقيد جون قرنق الذي أعلن تمرده وتشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري المتمثل في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي سبتمبر من عام –1983– أعلن النميري تطبيق الشريعة والمباديء الإسلامية في كل أنحاء السودان بما فيها إقليم جنوب السودان الذي ينتمي جزء كبير منه إلى الديانة المسيحية، مما أدى ذلك إلى إحداث صراع مسلح وحرب أهلية في السودان، حيث أعلن جون قرنق أن الهدف الرئيسي هو الإطاحة بالنظام الشمالي وذلك من أجل إقامة السودان العلماني الديمقراطي الموحد الذي يتسم بالتعددية السياسية والتوزيع العادل للسلطة والتنمية والثروة الاقتصادية النفطية والمائية، حيث لم يكن الهدف في البداية الانفصال والاستقلال، حتى لا يؤدي ذلك إلى إثارة حفيظة الدول الغربية، بل والأفريقية الداعمة له وفي مقدمتها إثيوبيا التي كانت تخشى من انتقال عدوى الانفصال إليها[89].

([89]) شافعي، "*التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان*،" 172-178.

- **ثالثا – مرحلة أديس أبابا وتقرير المصير لإقليم جنوب السودان**

لقد تطورت العلاقات الجنوبية الشمالية في بداية السبعينات خاصةً عقب الاضطرابات العديدة التي شهدها السودان منذ الاستقلال عن الاستعمار البريطاني عام 1956، ففي عام 1972 تم منح إقليم جنوب السودان حكماً ذاتياً موسعاً بموجب اتفاقية أديس أبابا عام 1972، رغم أن رؤية جون قرنق الوحدوية قوبلت [90] بخلافات وانشقاقات مع بعض قياداته، خاصةً كلا من رياك مشار، ولام أكول، اللذان كانا من أنصار ومؤيدي الانفصال والاستقلال عن الشمال السوداني، لا سيما في ظل عدم مشاركة الشماليين إلى حد كبير في الحرب لإسقاط نظام الإنقاذ الحاكم في الخرطوم الذي أعلن الجهاد ضد الجنوبيين، وقاما بالانفصال عن الحركة، وتشكيل مجموعة عرفت باسم مجموعة الناصر نسبة للمنطقة التي نشأت فيها الحركة، **وهي الخطوة المهمة التي أسفرت عن أمرين** بخصوص تأكيد فكرة حق الجنوبيين في تقرير المصير:

2. **الأول:** قيام مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983 جون قرنق في شهر سبتمبر من عام –1991– بعقد مؤتمر للحركة الشعبية لتحرير السودان بمدنية توريت الجنوبية سعياً منه لإعادة قراءة أفكارها ومقاصدها ومبادئها بخصوص فكرة السودان الجديد أي السودان العلماني الديمقراطي الموحد، حيث أدخلت الحركة تعديلاً مهماً على المانفيستو المؤسس لها عام–1983– وهو تأكيد أن الانفصال والاستقلال وحق الجنوبيين في تقرير المصير يشكلان البديل لفشل خيار السودان الموحد العلماني الديمقراطي ذات الطبيعة التعددية والتسامحية، خاصةً في إصرار الشماليين على تبني فكرة الدولة الدينية

([90]) تجدر الإشارة أن تأسيس جون قرنق لجيش تحرير السودان عام 1983 كان بداية بهدف إقامة سودان علماني ديمقراطي وليس الانفصال إلا أن تطور الأحداث بين الشمال والجنوب أدى إلى بروز سياسة الانفصال والاستقلال.

وما يرافقها من تمييز وحرمان على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية– ومن ثم برزت عن المؤتمر فكرة حق تقرير المصير كأحد الخيارات التي ذهبت إليها الحركة اضطرارياً للتخلص من حالة التمييز والحرمان والتردي على كافة الأصعدة والمستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[91].

3. **الثاني:** قيام حكومة الإنقاذ بالاتصال بـ لام أكول الذي أعلن تشكيل وتكوين حركة الشعبية المتحدة عبر الكنيسة الألمانية والتوصل لاتفاق فرانكفورت يناير–1992 – مع نظام الإنقاذ، والذي أشار للمرة الأولى تأييد الحكومة الشمالية لفكرة حق الجنوبيين في تقرير المصير، وقد عززت الحكومة هذه الخطوة بتأكيد الأمر نفسه في اتفاقية الخرطوم في أبريل من عام – 1997– مع القوى المناهضة لقرنق، بل تم النص والتأكيد على هذا الأمر في دستور– 1998– الذي ظل معمولاً به حتى اتفاقية نيفاشا عام 2005، الأمر الذي ساهم في المقابل في تمسك الجنوبيين بالفكرة، وإصرارهم عليها من أجل إقامة دولتهم المستقلة خاصة وان اتفاقية نيفاشا لم تستطع تحقيق الأهداف المنشودة التي أنشأت من اجلها وخاصةً فيما يتعلق بالتوزيع العادل للسلطة والثروة النفطية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [92].

([91]) المرجع السابق.

([92]) شافعي، "*التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان*،" 172-178.

- **رابعاً: اتفاقية نيفاشا عام 2005 ودورها في التكريس القانوني لانفصال واستقلال جنوب السودان.**

جاءت اتفاقية نيفاشا بعد أكثر من عشرون عاماً على الصراع الدامي بين الشمال والجنوب السوداني، هذا الصراع الذي أدى إلى تدمير كبير في كافة قطاعات المجتمع السوداني" الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية" حيث أن اتفاقية نيفاشا من عام -2005- جاءت كتتويج لسلسلة من الاتفاقيات بين الحكومة السودانية وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان[93]، وهذه الاتفاقيات كانت على النحو الآتي:

- اتفاقية مشاكوس التي وقعت في دولة كينيا عام- 2002- بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث اتفق طرفي الصراع تحت رعاية وإشراف الهيئة الإفريقية الحكومية المشتركة للتنمية (إيجاد) على أن تكون أولويتهما التي يجب الإلتزام بها لتحقيق الوحدة والاستقرار بين الشمال والجنوب السوداني وتسوية النزاع والتوصل إلى سلام عادل ومستدام، حيث عرف ذلك الاتفاق باتفاق مشاكوس الذي نص على عدة قضايا. أهمها: إن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإرادة الحرة والحكم الديمقراطي، والمساءلة، والمساواة، والاحترام، والعدالة لجميع مواطني السودان، ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار[94]، "وتقاسم السلطة والثروة والقضاء، والاعتراف بالسيادة الوطنية للسودان، إضافةً إلى حق سكان وأهالي الجنوب وحاجتهم في التعبير عن طموحاتهم وحاجاتهم بالمشاركة والتمثيل في جميع مستويات الحكم والسلطة، والربط بين مؤسسات الحكم المختلفة، وحماية حقوق الإنسان والأقليات، والحريات الأساسية وإجراء انتخابات عامة

(93) يوسف الشريف، *السودان وأهل السودان: أسرار السياسة وخفايا المجتمع* (القاهرة: دار الشروق، 2003)، 48-53.
(94) الواثق كمير، *جون قرنق رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية* (القاهرة: رؤيه للنشر والتوزيع،2005)، 238.

نزيهة خلال الفترة الانتقالية وإقامة مجلس تشريعي من شقين وضمان تمثيل عادل لسكان الجنوب فيهما وإجراء تعداد سكاني خلال الفترة الانتقالية ووضع أسس وركائز عامة لتقسيم الثروة وتأسيس عدد من اللجان المستقلة والالتزام بمواصلة المحادثات بهدف تحقيق المبادئ السابقة الذكر" [95].

حيث نص الاتفاق على أن شعب جنوب السودان له الحق في تقرير المصير، وذلك عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً[96].

وبعد توقيع برتوكول مشاكوس في العشرين من يونيو من عام- 2002- جرى الاتفاق أيضاً على عدد من القضايا والمسائل الهامة – لوقف النزاع والحرب الاهلية بين الشمال والجنوب وللبدء في تنفيذ ما ورد في بروتوكول مشاكوس – حيث كانت هذه القضايا على النحو الآتي:

- بروتوكول ترتيب القضايا الأمنية الذي وقع في نيفاشا في كينيا عام -2003-. حيث جرى خلاله الاتفاق على كافة القضايا الأمنية المتعلقة بالطرفين.
- بروتوكول تقاسم الثروة والسلطة الموقع أيضاً في نيفاشا عام-200 -. حيث تم الاتفاق على توزيع عادل ومنصف للثروة بين الشمال السوداني وجنوبه.
- وفي نفس العام أيضاً تم توقيع بروتوكول تقاسم السلطة الذي نص على أن شعب جنوب السودان له الحق في رقابة وحكم شئون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة في الحكومة القومية.

(95) دينا الحمد، "اتفاقيات السلام.. من مشاكوس إلى نيفاشا،" (2009)، استرجع المقال بتاريخ 2011/10/25
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=646911582009111622141 5

([96]) كمير، جون *قرنق رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية*، 238.

- كذلك تم توقيع بروتوكول حسم النزاع وإنهائه في كل من آبيي وجنوب كردفان حيث تم ذلك في نيفاشا من عام-2004-[97].

وبالتالي جاءت اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) لتشمل كافة القضايا المتنازع والمتصارع عليها. حيث أنها المرة الأولى التي تتحول فيها المواقف الشمالية من حالات التصلب والجمود - تجاه فكرة تقرير المصير أو حتى التعامل مع حركات المعارضة الجنوبية المسلحة التي كانوا ينظرون إليها على أنها حركات تمرد لا يجب التعامل معها إلا بلغة العنف وبنفس القدر- إلى حالات القبول والاستيعاب، كما يمكن القول أيضاً أنها المرة الأولى التي ينتقل فيها الجنوبيون بمعارضتهم المسلحة من إطار المطالب الخاصة بدفع الظلم والإهمال التي كانت تعبر عن مؤشر لوجود خلل في موازين الحكم وتوزيع الثروة والسلطة والتناقض الحاد في نصيب الجنوب من الخطط التنموية وفقدانهم لمفهوم المواطنة الحقيقية نتيجةً لضعف الدولة الأم في القيام بواجباتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ليطرح الجنوبيون وبشكل واضح، المطالبة بحق تقرير المصير والانفصال والاستقلال، خصوصاً أن الحكومة أعلنت التزامها بكل تفاصيل الميثاق بما في ذلك إقامة فترة انتقالية مدتها ست سنوات يتم خلالها إجراء استفتاء للجنوبيين على تقرير المصير[98].

وبعد خمسة أعوام من التوقيع على اتفاقية نيفاشا، لم تستطع هذه الاتفاقية من تحقيق السلام الدائم بين شمال السودان وجنوبه بل استطاعت أن توقف القتال (الحرب الأهلية)، الأمر الذي أدى إلى إجراء استفتاء شعبي في جنوب السودان على خيار الوحدة أو الانفصال وكان هذا في التاسع من كانون الثاني/ يناير من عام -2011- حيث كانت

(97) الحمد، "اتفاقيات السلام من مشاكوس إلى نيفاشا،" مرجع سابق الذكر.

([98]) مروى ممدوح سالم، "مشكلة جنوب السودان بين اتفاق ابريل ومبادرة مانديلا،" *مجلة السياسة الدولية* 33، عدد130 (1997): 119-120.

نتيجة الاستفتاء أن اختار أهل الجنوب الانفصال عن الشمال السوداني، وفي التاسع من تموز/ يونيو من عام –2011 – أعلن جنوب السودان انفصاله واستقلاله نهائياً عن الشمال.

الفصل الثالث

تمهـــيد

يتناول هذا الفصل دراسة دور العامل الداخلي في انفصال واستقلال كل من كوسوفو وجنوب السودان، وبالتالي دراسة دور العامل الاقتصادي والعرقي والديني والسياسي في عملية انفصال كلٌ منهما، وبالتالي التعرف على دور العوامل الأكثر تأثيراً في عملية انفصالهما واستقلالهما. كما يتناول هذا الفصل أيضاً دور وتأثير العامل الخارجي في عملية انفصال واستقلال كل من كوسوفو وجنوب السودان، ورؤية ما إذا كان التغير في النظام الدولي"موازين القوى" له دور في عمليتي الانفصال والاستقلال وما مدى التأثير الذي نتج عن هذا التغير. كما أنه من الجدير بالملاحظة أن الحديث عن كل عامل بشكل منفصل لا يعني انفصاله عن العوامل الأخرى، فالعوامل متداخلة ومتشابكة ومن الصعوبة بمكان الفصل التام بين عامل وآخر.

المبحث الأول

العوامل الداخلية ودورها في انفصال واستقلال جنوب السودان

- **صراع الهويات ودورها في عملية الانفصال والاستقلال**

تعتبر الهوية بكافة مقوماتها اللغوية والعرقية والدينية إحدى ابرز دعائم المجتمعات، في الهوية تعكس البنية الثقافية المجتمعية، والتمسك بها يعبر عن مدى قوة الدولة والمجتمع، ووجود مستويات مختلفة من الهويات المحلية داخل المجتمع الواحد ما يتناقض مع وجود هوية جامعة وموحدة لكافة الهويات المحلية. حيث تتسم الهوية السودانية بالتنوع والاختلاف، حيث أن الهوية السودانية نفسها يمكن الحديث عنها على أساس مستويات مختلفة، فالهوية الجنوبية والهوية الشمالية, هما هويتان كبريان. لكن الهويات في داخل الشمال تتعايش سياسياً وتتفاعل اجتماعياً وتتواصل ثقافياً. وفي ذلك إثراء للهوية الكبرى (السودانية الشمالية)، حيث أن الهوية الشمالية تقوم على دعائم وركائز الدين واللغة. والتحليل ذاته ينطبق على تركيبة الهوية الجنوبية الكبرى التي قوامها الزنوجة والمسيحية فضلاً عن المخلفات التي تركها الاستعمار البريطاني من لغة انجليزية وثقافة استعمارية؛ مع وجود بعد نفسي أو عاطفي "وجداني" للهوية الجنوبية مقابل الهوية الشمالية. وهو ما يعني أن هذا الجانب الوجداني تراكم عبر العصور باعتبار أن الشمال ينتمي إلى ثقافة أسمى لذلك فهو يمارس الاضطهاد والظلم تجاه الجنوب، وأنه يستأثر بالثروة ويحتكر السلطة[99].

[99] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، 16-17.

حيث أن هذا الصراع بين الهويات المختلفة في الدولة الأم السودان هو في جـــوهره ومضمونه صراع هويات صغرى ومتوسطة وكبرى. ويقصد بهذا التقســيم أن صـــراع الهويات الصغرى والمتوسطة في السودان الشمالي هو بين قبيلة وأخرى. فالصراع حول المياه أو الثروة أو الممتلكات أو المشاجرات الفردية بين أفراد قبائل مختلفـــة عـــادةً مـــا يختفي في داخل أورقة القبيلة الواحدة، أو يتراجع لصالح القبيلة الأكبر، أو ينتقل من كونه بين أفخاذ القبيلة الواحدة إلى الفرع الأكبر في القبيلة أو إلى المجموعة القبليـــة الأكبـــر. فمثلاً، الصراع بين قبائل المسيرية الحمر"فلايتة وعجايرة" يختفي لتتوحد قبائل المســـيرية الحمر ضد قبيلة أخرى من قبائل البقارة، مثل المسيرية الزرق، وهذه هويات صغرى. ثم تتوحد هذه القبائل – وتتجاوز خلافاتها – في مواجهة مجموعة قبلية أخرى خارج هـــذه المنظومة. وعندما ننتقل في دائرة الصراع حول الموارد إلى أعلى نجده بـــين هويـــات كبرى "الشمال والجنوب" فتركيبة الهوية السودانية تتسم بالتعددية سواء من حيث الحجم أو اللغة أو الدين أو الثقافة.

ومن جهة أخرى يتجلى هذا الصراع – في ظاهره – علـــى أنـــه صـــراع مـــوارد وصراع حول الثروة، لكنه ينطوي أيضاً على صراع إثنـــي "وعرقـــي" وصـــراع بـــين الهويات والقيم الثقافة المتمثلة في الدين واللغة والعادات والتقاليد، فالصراع في الســـودان هو صراع إثني وصراع بين الهويات، ذلك لأنه إذا كانت هناك مجموعة عرقية في داخل إطار السودان الشمالي شعرت بالتمييز والحرمان بحقها، فإن أقصى ما تطرحه هو حركة مطلبيه تستهدف بالنهوض بوضعها الاجتماعي أو الاقتصادي، وقد تتحول إلـــى تنظـــيم جهوي "مثل جبهة تطوير دارفور" أو حزب سياسي على أساس قبلي أو عائلي أو دينـــي، مثل جبال النوبة والبجا، ولا تثير هـــذه الجماعـــات موضـــوع الســـلطة أو الانفصـــال

والاستقلال، بل كل ما تطلبه العدالة والتنمية الشاملة والعادلة. لذلك ظهر مصطلح المناطق المهمّشة أو المحرومة، وهو مفهوم يعكس التعبير عن الظلم والحرمان "التنمية اللامتوازنة"، ويحتوي على محاولة لفت انتباه الحكومة المركزية الشمالية لضرورة معالجة ظاهرة التمييز والخلل "عدم العدالة" في التخطيط والتنمية والتوزيع. حيث أن هذا الخلل السياسي والاقتصادي يثير الهويات الصغرى، لذلك تأتي هذه الصرخات والحركات والمليشيات المسلّحة في الشرق وجبال النوبة ودارفور. وهي تؤكد وحدة السودان، وتطالب بالعدالة في توزيع الثروة والسلطة؛ بينما ينادي الصوت الجنوبي بالانفصال أو الكونفدرالية، التي تعتبر مرحلة من مراحل الانفصال[100].

حيث أن من أهم العوامل المشتركة التي أدت إلى تطور وظهور المليشيات ما يلي :

1- **المشاحنات** "**النزاعات المحلية**": حيث ظهرت قوى المليشيات في المناطق المحلية بصورة كبيرة وذلك نتيجة لوجود تسهيلات لشراء الأسلحة من خلال السوق السوداء.

2- **الحرمان الاقتصادي:** عانت المناطق المختلفة في السودان وخاصة المناطق الجنوبية من تدهور اقتصادي خاصة خلال فترة السبعينات والثمانينات. وهو ما يعني أن التعايش السلمي في السودان كان أمراً صعباً في ظل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة[101].

وفي ذات السياق، فقد أكد هذه الحقيقة أكاديمي وباحث من أبناء المنطقة "أبو القاسم غور" الذي يرى أن الطرفين تعايشا سلمياً لمئات السنين، ومع ذلك لم يحدث توافق واندماج اجتماعي/ ثقافي وسياسي بينهما وهذا عائد في جزء كبير منه إلى ممارسات السلطات

---

(100) المرجع السابق.

(101)Ahmed Alawad Sikainga, *Civil War In The Sudan* (London: British Academic Press, 1993), 142-144.

البريطانية والسلطات السودانية التي عززت عوامل الفرقة والاختلاف. فلكل طرف منظومة من القيم الاجتماعية المختلفة، كذلك "فرانسيس دينغ" باحث وأكاديمي رُسم صورة قاتمة حول العلاقة بين الطرفين، وتحدث عن رواسب ومخلفات الماضي والاسترقاق، والاستعلاء العرقي العربي على الجنوبيين، كما تحدث أيضاً عن صراع الهويات في كتاب صراع **الرؤى ونزاع الهويات في السودان.** وفي هذا الكتاب يرى أن صراع الهويات كامن في السودان، وهو ما أدى إلى بروز المشاكل الإثنية والدينية التي ظلّت مكبوتة لفترات طويلة لتعبّر عن نفسها بالعنف الذي يهدد بالتّجزئة والتفتت وربما الانهيار التّام[102].

حيث يأتي معظم أفراد الصفوة الشمالية التي كانت مسيطرة على الدولة السودانية والسوق من رجال الشرائح والمجموعات العربية المسلمة المستقرة في وسط السودان على ضفاف النيل، ولإحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية سعت هذه الصفوة إلى فرض هويتها العربية "الإسلامية" على بقية أهل السودان دون الأخذ بعين الاعتبار التداعيات التي قد تنجم عن هكذا سياسة لا تستند إلى أسس الديمقراطية والتعددية وقبول الأخر، حيث أن هذه الأيديولوجية تبرر معاملة غير العرب وغير المسلمين كمواطنين من الدرجة الثانية . لذلك عندما اندلعت الحرب الأهلية الثانية عام- 1983- للدفاع عن موارد وثروات الجنوب "الأرض، النفط، والمياه" ضد هجمة الشمال، فهي في المقام الثاني تعبر عن دفاع الجنوبيين عن هويتهم "العرق، الدين، والثقافة". وبالتالي فإن صراع الهويات بين شمال السودان وجنوبه كان له دور كبير في مطالبة ورغبة الجنوبيين بالانفصال والاستقلال التام **(103)**.

(102) موسى، *مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان*، 18.
(103) محمد سليمان محمد، *السودان حروب الموارد والهوية* (المملكة المتحدة: دار كيمبردج للنشر، 2000)، 1-7.

- **العامل الديني ودوره في عملية الانفصال والاستقلال**

لقد لعب العامل الديني إلى حد كبير دوراً فاعلاً في إذكاء الصراع بين شمال السودان وجنوبه وذلك نتيجةً للتدخلات الخارجية، حيث بدأ اهتمام الإرساليّات المسيحية والكنسية بجنوب السّودان في فترة الحكم التركي – المصري للسودان، حيث كان التبشير المسيحي يتطلع على نشر المسيحية. أما بالنسبة إلى الحكم الثنائي البريطاني –المصري. فقد كان واضحاً– منذ البداية– دعم الإدارة البريطانية لنشر الدّين المسيحي، حيث رحّبت هذه الإدارة بالبعثات التبشيرية المسيحية والإرساليات، وشجّعت عملياتها في الجنوب وقامت بدعمها وتحفيزها. كذلك كان في حجتهم أن الإسلام غير ملائم لتطوّر ورفاهية الشّعب، بينما المسيحية هي أهل لذلك، وأنها قادرة على تأسيس المدارس ونشر التعليم والرفاهية والاستقرار. ومن خلال المدخل الديني، عمل البريطانيون على غرس وإذكاء فكرة أنه دون المسيحية لا يمكن تحقيق التقدم وبالتالي استخدمت السلطات البريطانية المدخل الديني لعملية فصل الجنوب عن الشمال وذلك لتمرير سياساتها القائمة على أساس فرق تسد[104].

غير أن الأخطر في هذا المشروع البريطاني لتعزيز وزراعة المسيحية في الجنوب وإبعاد الإسلام هو حملات التشويه التي اتبعتها لتمرير سياساتها الانفصالية والتي انطلقت من مقولات خاطئة تّدعي بأن الإسلام خطر، حيث يستند (أي الإسلام) إلى معرفة عميقة بالمجتمع السوداني، وينتشر ببطء، لكن بقوة ممهداً الطريق لحملات دموية محمدية ليكتسح كل القارة الأفريقية، ممهداً أية مواقع للمسيحية، وأن خطر الإسلام بالانتشار يكمن في أنه دين يتّسم بالانحلال الأخلاقي، وتعدد الزوجات، وسهولة وبساطة الطّلاق، وفوق

---

(104) عبده مختار موسى، "البعد الديني لمسألة جنوب السودان 1989-2005،" *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد 25 (2010): 47-49.

ذلك إباحته للنهب والقتل والعنف والتكفير، وبالتالي يجد طريقه إلى مشاعر السود، كما هو الحال في إغرائه لكل الشعوب غير المتحضّرة. حيث أن هذا يعتبر استخفافاً بالإسلام وسوء فهم متعمّد وتشويه مقصود، وبإمكانياتهم الكبيرة، استطاع البريطانيون ليس نشر المسيحية فحسب، بل وتحريض الجنوبيين ضد الشماليين المسلمين. وهكذا تحوّل الجنوب إلى ساحة حرب ضد العرب والإسلام والسودانيين الشماليين وتحققت إلى حد كبير اطماع الاستعمار البريطاني في فصل الجنوب عن الشمال وسلخه عن ثقافته العربية وحضارته السودانية [105].

وبالتالي تم توظيف العامل الديني كأساس للتمييز بين الجنوب والشمال. حيث أن العامل الديني يعتبر من أبرز مكونات الهوية إضافةً إلى العرق واللغة، وعليه فإن المساعي البريطانية كانت تستهدف تعزيز وتعميق الفوارق والاختلافات بين الهوية الشمالية والهوية الجنوبية عبر خلق صورة سيئة عن الإسلام في الجنوب وذلك لإنجاح سياسته القائمة على التشظي والتشرذم، فالحرب الأهلية التي اندلعت بين شمال وجنوب السودان عام –1983– كان احد أسبابها العامل الديني[106].

- **تسييس العامل الدّيني**

لقد ساهم تسييس العامل الديني بين شمال وجنوب السودان في إشعال الاضطرابات والتوترات بين كلا الطرفين خاصةً مع استمرار الممارسات الاقصائية من قبل الحكومات الشمالية المتعاقبة ذات الطبيعة السلطوية والعسكرية، ومع ذلك فإن السودانيين يتسمون على المستوى الشّعبي والجماهيري –على مختلف أطيافهم وأديانهم– بميل فطري نحو التعايش السّلمي. كما تتوافر حرية ممارسة الشّعائر الدينية لمختلف الأديان والعقائد. حيث

(105) المرجع السابق.

(106) Yusuf Fadl Hasan, "Religion And civil War In Southern Sudan," *THE Journal of African History 45*, No2 (2004) :350-351.

أنه ليس هناك إلى حد كبير أي تضييق من جانب السلطات المتعاقبة على المواطنين في هذا المجال. وقد أكّدت كل الدّساتير والقوانين السودانية على حرية الاعتقاد، وحرّية التّدّين والتعبد.غير أن هناك بعض التّصرفات والممارسات من حكومة الشمال قد أسهمت بطريقة أو بأخرى في تسييس العامل الدّيني. فمثلاً لم تكتف حكومة الفريق إبراهيم عبود بقمع المعارضة السّياسية (اعتقال سياسيين ونقابيين وطلبة شيوعيين فضلاً عن الممارسات المتمثلة في التهجير والتطهير العرقي غير المباشر)، بل أيضاً قامت بالفعل ذاته في الجنوب، وبالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة على "تسريع عملية الأسلمة والتّعريب في الجنوب لاعتقادها أن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب، غير أن عملية الأسلمة والتعريب كانت تثير حفيظة الجنوبيين الذين يتسم جزء كبير منهم بالانتماء والولاء للديانة المسيحية خاصةً عقب قدوم الاستعمار البريطاني[107].

أما على المستوى النظري تحاول الحركة الشعبية لتحرير السّودان (SPLM)[108] إبعاد الدّين عن السّياسة، وتجريد الدولة من أي تأثير ديني. فهي تنادي في أطروحاتها الأساسية بسودان علماني ديمقراطي. ودعت الحركة إلى إلغاء القوانين الإسلامية، وإرجاع النظام القضائي الذي كان سائداً قبل أيلول/سبتمبر من عام-1983-[109]. وبالتالي فإن الهدف الرئيسي لإنشاء الحركة الشعبية لتحرير السودان كان في جوهره إبعاد الدين عن الوسط السياسي وذلك لخلق سودان علماني ديمقراطي[110].

---

[107] موسى، "البعد الديني لمسألة جنوب السودان،" 50-55.

([108]) تجدر الإشارة أن معظم أتباع الجيش أو الحركة الشعبية لتحرير السودان التي أنشأت عام 1983 ينتمون إلى قبائل الدنكا أكبر تجمع قبلي في الجنوب مقارنة بالتجمعات القبلية الأخرى. حيث أنشأت مجموعة أخرى منافسة لهذه الحركة من قبائل النوير عرفت باسم الانيانيا، حيث دخلتا في صراعات قبلية مسلحة، إضافة إلى صراعهما مع الجيش السوداني.

(109) موسى، "البعد الديني لمسألة جنوب السودان 1989 – 2005،" 50 – 55.

(110) Sikainga, *Civil War In The Sudan* , 117-125.

لكن ظلت الحكومات السّودانية، وباستمرار، تنفي وجود اضطهاد ديني للمسيحيين. وذلك من خلال عدة وقائع وحقائق لتعزيز مقولاتها، ومن أمثلة ذلك:

1- تطبيق الحكم الفدرالي استثنى الولايات الجنوبية من الشريعة الإسلامية وعلى المستوى الرسمي، هناك اعتراف بالدّين المسيحي كأحد الأديان الرئيسة في السودان، حيث أن هناك مناهج في المدارس وامتحانات خاصةً للطلبة المسيحيين الذين يدرسون في مدارس الشمال وهذ يفند الإدعاءات بأن الدين يشكل عامل فرقة واختلاف بين كلا الطرفين الشمالي والجنوبي.

2- تشارك قيادات الحكومة في أعياد المسيحيين، ويشارك المسيحيون في مناسبات المسلمين، وهو ما يعني وجود تفاعل وتواصل إيجابي بين الديانات المختلفة ولم يكن يشكل الدين مصدراً للاضطرابات بين كلا الطرفين[111].

وعليه فإن تسييس العامل الديني بين شمال وجنوب السودان، أدى إلى تفاقم المشكلة بين الطرفين، حيث أن تفاقم هذه المشكلة كان نتيجةً لعجز النخبة السودانية المتعاقبة عن تحقيق الانسجام بين الشمال السوداني المسلم والجنوب السوداني المسيحي، الأمر الذي أدى إلى تصوير الصراع على أنه صراع ديني بالدرجة الأولى، وبالتالي كان للعامل الديني دور كبير في عملية مطالبة ورغبة الجنوبيين بالانفصال والاستقلال عن السودان الشمالي. لكن تصوير الصراع على أنه صراع ديني لم يكن فقط نتيجةً لعوامل محلية، بل كان أيضاً نتيجةً لأسباب تاريخية وعوامل موضوعية المتمثلة في الاستعمار البريطاني والتدخلات الخارجية الأخرى [112].

(111) موسى، "البعد الديني لمسألة جنوب السودان 1989 – 2005،" 53.
(112) أيمن السيد عبد الوهاب، "جنوب السودان وقضيتا الدين والدولة،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 111 (1993): 92-95.

وتشير الإحصائيات إلى أن الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1983 واستمرت ما يقرب العشرين عاماً بين شمال وجنوب السّودان راح ضحيتها أكثر من مليوني سوداني، وقلّ ما توجد أسرة في الجنوب لم تفقد أحد أفرادها أو أحد أقاربها، بل إن هناك أسراً لم يبق منها إلا فرداً واحداً فضلاً عن الجرحى والمعتقلين والمهجرين والخسائر الاقتصادية الفادحة [113].

- **تأثير العامل الإثني "العرقي" في العلاقات الجنوبية–الشمالية**

لعب العامل الديني إلى حد كبير دوراً محورياً في عملية انفصال واستقلال جنوب السودان رغم أن التصور الذي كان سائداً وسط أخصائي علم الإنسان أن السودان دولة أفريقية– عربية. وقد ظلّ هذا التصور يشكّل إحدى المسلمات والحقائق الراسخة لدى أي باحث عند توصيفه للسودان، وأضاف البعض كلمة "إسلامي" أو "مسلم"، فأصبح ينظر إلى السودان على أنه قطر عربي – أفريقي مسلم. غير أن هذا التوصيف الأخير غير مقبول لدى الجنوبيين في السودان الذين يرون أن كلمة "عربي – مسلم" هي شأن خاص بالشمال فقط وليس بأهل الجنوب الذين يرجعون أصولهم إلى أصول أفريقية جنوبية. وحتى بالنسبة للشمال لديهم تحفظ فحواه أن الشمال ليس كلّه مسلماً وليس كلّه عربياً، حيث إن هناك بعض المناطق في شمال السودان زنجية ومسيحية، لكن ليسوا مسيحيين كلهم، فهناك مسلمون ووثنيون. كذلك هناك مجموعات كبيرة في الشمال اعتنقت الإسلام، لكنها ليست من أصول عربية، مثل النوبيين في شمال السودان ذات الأصول الأفريقية الصافية غير المختلطة بالعرب، فالسودان يتسم بمزيج من الثقافات والأعراق والديانات واللغات المختلفة وهو صورة مصغرة عن القارة الأفريقية[114].

---

[113] موسى، "*البعد الديني لمسألة جنوب السودان 1989-2005*،" 49-57.

[114] موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، 135 – 142.

ويختزل الجنوبيون الهوية العربية الإسلامية في أقلّية وافدة تم استيعابها في المجتمع السوداني التقليدي مع تمتعهم بمكانة متميزة واضحة. إن ذلك يمكن أن يفسّر بوضوح حقيقة أنه على رغم التقدم النشط في الاستعراب والأسلمة عند دخول الإسلام، إلا أن تلك المناطق ظلّت في موقف حسّاس بين تمسكها العاطفي، بشخصيتها الأصيلة بكبرياء، وتبنيها العملي للثقافة ووجهات النظر السياسية العربية. حيث إن الفوارق الإثنية[115] في السودان تحمل في ثناياها الفوارق والاختلافات الثقافية والدينية والاقتصادية، هذا بالإضافة إلى التعقيدات التاريخية التي اكتنفت العلاقات بين الإثنيات، خاصةً في عصر الاسترقاق، مما جعل التناقض الإثني تناقضاً مزدوجاً يحمل في أحشائه أبعاداً كثيرة . حيث أفرز هذا الواقع أوضاعاً ومفاهيم جديدة مثل الاستعلاء الإثني، والطبقة العرقية وما ارتبط بهما من تهميش وحرمان تنموي.

كما عمل هذا الاستقطاب الإثني الثقافي الديني على إفراز وعي لدى قطاعات واسعة بحقيقة السودان التي حجبها الخطاب السياسي الثقافي العروبي الإسلاموي [116].

وعليه فإن العامل العرقي (الإثني) ساهم إلى حد كبير في غياب الاندماج الاجتماعي والثقافي بين الجنوبيين والشماليين، الأمر الذي ترتب على ذلك وجود فجوه ثقافية عرقية اجتماعية بين كلا الطرفين الشمالي والجنوبي، حيث إن الحروب الأهلية كان أحد أهم أسبابها ودوافعها الاستعلاء العرقي، والطبقة العرقية. فأصبح من الصعوبة بمكان القدرة

([115]) تجدر الإشارة "أن مصطلح عرقية أو إثنية (ethnicity) مشتقة من الكلمة الإغريقية (Ethnos) وتعني أناس أو قوم وتدل العرقية على الرمز والشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها" (مرابط رابح،2009).

([116]) المرجع السابق.

على الاندماج والتعايش السلمي بين جنوب السودان وشماله، الأمر الذي ولد الرغبة لدى الجنوبيين في الانفصال والاستقلال [117].

وبالتالي فإن التنوع الإثني و الثقافي و الديني و اللغوي تعتبر عناصر مقومات هامة في عدم نجاح النخبة السياسية في السودان في تحقيق الانسجام وعملية التكامل القومي، وهذا مرده إلى أن السودان يعتبر من أكثر الدول التي تعانى من هذا التنوع، وذلك لكثرته حيث تضم السودان ما يقارب من 56 جماعة عرقية تنقسم إلى 597 جماعة فرعية، خمسون منها تشكل مجموعات قبلية كبيرة و يتحدث سكانها ما يقارب 120 لغة ولهجة، حيث أن هذا التنوع اللغوي والعرقي الكبير ليس عائقا أمام عملية التنمية فحسب و إنما أيضا مهدداً للسلام والاستقرار. وبالتالي مهدداً لأي وحدة وطنية مستدامة في المستقبل[118].

فالمجموعة العرقية لعبت دوراً كبيراً ليس فقط في انفصال واستقلال جنوب السودان وإنما في ظهور أمم عديدة وخاصةً الأمم الأوروبية، وذلك بالاعتماد على عنصر اللغة أو الدين أو الأصل مما نتج عن ذلك ظهور دول جديدة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية أيضاً اعتماداً على القومية العرقية أو الإثنية، حيث يشترط في بناء الأمم على أسس عرقية ألا تكون داخل الأمة ممارسات تمييزية بين مجموعة عرقية وأخرى لأن التفرقة تؤدي إلى اختلال التوازن العرقي داخل الأمة مثل السود في عهد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا [119]. وبالتالي فان التنوع اللغوي الذي يتميز به السودان لم يكن سبباً رئيسياً في المطالبة بالانفصال، إلا إن عدم نجاح الحكومات المركزية المتعاقبة في تحقيق

(117) شريف حرير و تريجي تفيدت، *السودان الانهيار أو النهضة* (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997)، 134-139.

(118) بهاء الدين مكاوي، "التنوع الاثني والوحدة الوطنية في السودان،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 176 (2009): 244-245 .

(119) مرابط رابح، *أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو* (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنه، 2009)، 27.

الانسجام اللغوي والعرقي أيضاً دفع إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال[120]. وهو ما أدى إلى إحساس الجنوبيين بالتمييز ضدهم، حيث يلعب الشعور بالظلم والحرمان لدى الأقليات دوراً مهماً في إذكاء الصراع الاثني بين الجماعات العرقية المختلفة، حيث يشعر الجنوبيين بالتمييز ضدهم على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى نشوب عدد من النزاعات والصراعات بين بعض الأعراق، كنتيجةً للشعور بالتمييز والظلم[121].

العامل الاقتصادي ودوره في عملية الانفصال والاستقلال

عاش السودان منذ أن استقل عن الاستعمار البريطاني حياة اقتصادية غير مستقرة، حيث أن المتتبع لعملية التطور الاقتصادي في السودان، يلاحظ أنه لم توضع خطة اقتصادية تنموية شاملة للبلاد إلا في ظل نظام حكم عسكري شمولي حيث أنه في ظل الحكم الديمقراطي (1956-1958) لم تكن هناك خطة اقتصادية تنموية حيث كان الاقتصاد يسير على النهج وبنفس الخطوات التي وضعها الاستعمار البريطاني لاستثمار موارد السودان وهي الخطوات القائمة على أساس الفصل بين شمال السودان وجنوبه على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وما أن جاء العسكر بقيادة الفريق إبراهيم عبود إلى الحكم إلا وتقدموا بأول خطة تنمية اقتصادية وطنية وهي الخطة العشرية، إلا أن هذه الخطة تم إلغاؤها بعد ثورة أكتوبر-1964- وبداية حكم حزبي جديد الذي لم يأت بخطة بديلة بل سار عشوائياً في معالجة شئون الدولة الاقتصادية إلى أن جاءت حكومة النميري فأعلنت في عام- 1970- الخطة الخمسية الأولى للتنمية التي تم

(120) A.N.Tucker,"The Linguistic Situation in the Southern Sudan," *Journal of the International African Institute* 7, No 1 (Jan,1934): 28-39.

(121) أحمد محمود عبد الفتاح أبو ديه، *مشكلات الأقليات في الوطن العربي دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان* (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000)، 94.

تعديلها في عام- 1972- إلى الخطة الخمسية الثانية والتي أعلن عن إلغائها في عام -1973-، وعليه دخل السودان على إثر ذلك اقتصادياً تحت ما سمي ببرامج العمل المرحلية والتي تجاوزتها حكومة النميري بإعلانها خطة التنمية السنية، وتلى ذلك أيضاً أن حدث في عام -1978- أول وأكبر تخفيض في سعر الجنيه السوداني الأمر الذي أدى إلى تحطيم برامج العمل الاقتصادي وإلغائها تقريباً بعد عام -1978-.

حيث أن هذا الوضع استمر حتى جاء نظام حكم الإنقاذ الذي حاول التصدي للأزمة الاقتصادية إلا أنه لم يتمكن من إنهاء هذه الأزمة نتيجة وقوعه في مستنقع الحرب الأهلية في الجنوب، حتى أصبح نظام حكم الإنقاذ عاجزاً عن تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين، رغم استمراره في استخراج البترول السوداني وتسويقه عالمياً[122].

حيث استمرت هذه الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان حتى توقيع اتفاقية نيفاشا عام -2005-، وبالتالي لم تستطع الحكومات السودانية المتعاقبة منذ أن استقلت السودان عن الاستعمار البريطاني وحتى انفصال واستقلال جنوب السودان نهائياً عن الدولة الأم في التاسع من يوليو من عام 2011 من تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة في جميع أنحاء السودان، حيث أن الاقتصاد السوداني يتخذ اتجاهاً مركزياً مما يؤدي إلى بقاء العناصر البعيدة عن المركز متخلفة تنموياً ولا تحظى إلا بالقليل من الموارد الطبيعية والبشرية، حيث نتج عن اعتماد سياسة للتنمية الاقتصادية غير المتوازنة والتحيز في وضع المنشآت الحكومية في مناطق محددة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن حوالي نصف رأس المال العامل في السودان يتركز في العاصمة الخرطوم وكذلك الحال في الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، حيث تتمتع الخرطوم والأقاليم الوسطى بالنسبة

(122) محمد عبد الرحمن صالح، "أزمة السودان لم تبدأ مع حكم الإنقاذ،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 141 (2000): 100-105.

الأكبر من الخدمات المتاحة، وتأتي الأقاليم الجنوبية الثلاثة في المؤخرة وبشكل لا يتناسب مع نصيبها من عدد السكان[123].

وعليه إن ضعف الدولة الأم "السودان" على توظيف العامل الاقتصادي بشكل يحقق التنمية والرفاهية في كافة أنحاء السودان كان له دور كبير في الصراع الذي كان دائراً بين شمال وجنوب السودان. حيث تمثل هذا الصراع بشكل كبير على الثروة النفطية وغياب التنمية الزراعية والإنتاجية:

1. <u>الثروة النفطية ودورها في تعزيز المطالب الجنوبية بالانفصال والاستقلال</u>

ظهرت بوادر اكتشاف النفط عام -1979- وكانت شركة شيفرون الأمريكية صاحبة الامتياز في اكتشاف هذه الثروة، وقد قدر حجم احتياطي النفط في السودان بما يزيد عن ملياري برميل حيث يمكن أن يعود على البلاد بنحو أكثر من 50 مليار دولار سنوياً، ولقد بلغت خسائر السودان من توقف عملية استخراج النفط بسبب الحرب أكثر من ست مليارات دولار خلال الفترة 1986- 1992[124]. فالسودان وخاصةً الجنوب منه يمتلك ثروة نفطية هائلة[125]، إلا أن عدم مقدرة الحكومة الشمالية على إدارة هذه الثروة بشكل يحقق التنمية الاقتصادية العادلة في كافة أنحاء السودان ساعد على تعزيز الرغبة في الانفصال والاستقلال، خاصةً أن نسبة كبيرة من هذه الثروة النفطية تتركز في الجنوب السوداني، الذي يعاني من أوضاعاً وظروفاً اقتصاديةً صعبة. وبهذا يتضح أن النفط

---

(123) أبو ديه، *مشكلات الأقليات في الوطن العربي دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان*، 96-97.

([124]) سليمان محمد، *السودان حروب الموارد والهوية*، 171-176.

(*) تجدر الإشارة أن 80% من النفط السوداني يتركز في الجنوب.

([125]) تجدر الإشارة أن جنوب السودان غني بالموارد الطبيعية وهذه الموارد تتمثل في النفط والحيوانات والأخشاب والمياه والمعادن.

أصبح كواجهة اقتصادية يمثل البعد الاقتصادي للصراع بين شمال السودان وجنوبه [126]. خاصةً وأن الجنوب يمتلك الحصة الأكبر من الثروة النفطية وهو يعاني ظروفاً وأوضاعا اقتصادية صعبه[127].

2. <u>غياب التنمية الزراعية ودوره في عملية الانفصال والاستقلال</u>

يتمتع السودان بامتلاكه مساحات شاسعة من الأراضي السهلية والخصبة القابلة للاستثمار الزراعي والصناعي، حيث أن سهول السفانا الخصبة هي الأرض الموعودة بأن تكون سلة الغذاء فمنسوب أمطارها شبه ثابت مما يجعلها صالحة للزراعة والمشاريع الاستثمارية المختلفة. حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 200 مليون فدان إضافية إلى 400 مليون فدان عبارة عن مراعي و غابات حيث تصلح هذه الأراضي لإنتاج العديد من المحاصيل و المنتجات الزراعية والصناعية، فضلاً عن الثروة الحيوانية الكبيرة وخاصةً المواشي من الأبقار والأغنام وغيرهما، والثروة السميكة والغابات الضخمة إضافة إلى احتواء البلاد على العديد من المناطق السياحية و الصناعات المختلفة وكذلك استحواذ الأراضي السودانية على كميات كبيرة من احتياطي النفط والغاز الطبيعي والعديد من المعادن النفيسة .

فالسودان يتميز عن غيره من الدول بوفرة الثروة المائية وبتنوعه المناخي، فأراضي السودان هي أراضٍ صالحة للزراعة إلا أن عدم استغلال واستثمار هذه المساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة في تحقيق التنمية الاقتصادية أدى إلى تعزيز الخلاف بين

---

(126)أبيل ألير، *جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود* (لندن: شركة ميدلايت المحدودة،1992)، 66-86.

(127) Abel Alier, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured* (oxford: Ithaca Press Reading, 1992), 236-242.

شمال السودان وجنوبه، خاصةً وان جنوب السودان يمتلك مقومات التنمية الاقتصادية[128].

إن عجز الحكومات السودانية المتعاقبة – منذ أن استقل السودان عن الاستعمار البريطاني وحتى انفصال واستقلال جنوب السودان في يناير من عام 2011 – عن تحقيق التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروات السودانية، أدى إلى مطالبة ورغبة جنوب السودان في الاستئثار بكل الموارد الموجودة في الأقاليم الجنوبية وعدم ذهاب أياً منها إلى الشمال، وذلك بدعوى أن الحكومات الشمالية المتعاقبة كانت تهمل الجنوبيين وتركز على عملية التنمية في الشمال، مما ساهم ذلك في إيجاد فجوة كبيرة بين الجانبين. خاصةً وأن الجنوب السوداني يمتلك ثروة نفطية كبيرة مقارنةً بالشمال، وعليه فإن سوء الأوضاع الاقتصادية في الجنوب واقتصار التنمية الاقتصادية على الشمال ساهم بشكل كبير إلى حد كبير في توليد الرغبة لدى الجنوبيين بالانفصال والاستقلال التام عن الشمال [129].

غياب الديمقراطية ودورها في عملية انفصال واستقلال جنوب السودان

إن تحليل دور العامل السياسي في انفصال واستقلال جنوب السودان يتطلب مناقشة دور الدولة الأم في عملية الانفصال والاستقلال ممثلةً في نظامها السياسي، حيث أن النقاش سيقتصر على الفترة الممتدة من عام 1956 أي منذ أن استقل السودان عن الاستعمار البريطاني وحتى انفصال واستقلال جنوب السودان. يتميز النظام السياسي السوداني عن غيره من النظم السياسية بطابعه المدني والعسكري، إلا أن السمة الغالبة عليه هي السمة العسكرية وهذا يتمثل في نظام الفريق عبود "نوفمبر1958 – أكتوبر

(128) ياسر أبو حسن، "تداعيات انفصال جنوب السودان على أفريقيا،" استرجع المقال بتاريخ 2011/11/7
http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/17/contents

([129]) - عوض السيد الكرسني، *السودان على مفترق الطرق بعد الحرب .. قبل السلام* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، 246-254.

1964 "بالإضافة إلى نظام الفريق النميري" مايو1969 – أبريل1985 " وصـــولاً إلـــى نظام البشير "يوليو1989 – إلى يومنا الحاضر".

حيث أن النظام السياسي السوداني يتسم بعدم الاستقرار، فقد تم إسقاط أول نظام حكم عسكري (حكم عبود) فيما عرف بثورة أكتوبر عام –1964–، التي قادتهـــا التجمعـــات الطلابية والنقابية مع النخبة الثقافية والفكرية. وهو ما تكرر في أبريل –1985– حين تم إسقاط ثاني أنظمة الحكم العسكرية (حكم النميري).

وفي منتصف الثمانينيات، ومع سقوط النميري بدا السودان وكأنـــه يبـــادر ويتقـــدم الصفوف، فيما بدأ العالم يشهده آنذاك من بوادر ظاهرة لموجه جديدة من التحولات فـــي النظام العالمي، ترافقت مع قيادة جورباتشوف للإتحاد السوفيتي وبرامجه عن المصارحة والمكاشفة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو التحدي الذي أعقبته موجة مـــن التحـــول الديمقراطي التي أنهت سلسلة من النظم الشمولية في أوروبا الشـــرقية وآســـيا وأمريكـــا اللاتينية وأفريقيا[130]. ولكن ما أن بدأت هذه الموجة تبلغ ذروتها فـــي عـــام –1989–، حتى كان السودان يأخذ طريقاً آخر، حيث كان النظام السياسي السوداني متناقضاً مع مـــا يدور حوله في العالم، فقد كان النظام الديمقراطي التعددي في السودان يسقط، ليحل مكانه نظاماً عسكرياً جديداً في الثلاثين من يوليو من عام –1989– الامر الذي دفـــع باتجـــاه استمرار الحرب الاهلية بين شمال السودان وجنوبه التي كانت قد بدأت عام 1983 [131].

حيث أن هذه النظم العسكرية لم تتمكن من إنشاء نظام سياسي يحقق الاستقرار والأمن والأمان، ويحترم الديمقراطية والحريات السياسية والتعددية. فضلاً عن فشل هذه الأنظمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، حيث أن غالبية المشاريع الاستثمارية

(130) أنور الهواري، "ديمقراطية الإنسان أولا،" *مجلة السياسية الدولية*، عدد 141 (2000): 54-56.
(131) المرجع السابق.

والتنموية كانت تتركز في الشمال. إضافةً إلى ذلك لم يكن النظام السياسي السوداني يمثل كافة شرائح وأطياف المجتمع السوداني[132]، فقد عانى المجتمع السوداني من أزمة في التمثيل والتوزيع العادل للسلطة، فأهل الشمال كانت لديهم السيطرة شبه المطلقة على النظام السياسي بكافة عناصره ومؤسساته مثل البرلمان والسلك الحكومي والقضائي. حيث أن أسباب الحرب الأهلية التي وقعت عام-1983- بين الشمال والجنوب تمثلت في غياب الدولة الديمقراطية، وغياب التعددية السياسية، وغياب الحريات الفكرية، وغياب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات [133].

حيث أن عجز الأنظمة السياسية المتعاقبة عن معالجة هذه القضايا، قد أفضى إلى مطالبة أهل الجنوب السوداني بالانفصال عن الدولة الأم السودان. فالحكومات السودانية المتعاقبة لم تتمكن أيضاً من تحقيق الاندماج[134] بين كافة شرائح المجتمع السوداني، وأقصد هنا بالاندماج- الاندماج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

الأمر الذي دفع جنوب السودان للمطالبة بالانفصال والاستقلال التام عن الدولة الأم "السودان"[135]. خاصة في ظل انعدام وفقدان الثقة بين الشمال والجنوب وهو ما أدى إلى استمرار الصراع على نحو متزايد وصولاً إلى الانفصال والاستقلال[136]. ومن جانب أخر، تعتبر ظاهرة العولمة أحد أبرز العوامل التي عززت مطالب الجنوبيين بالانفصال والاستقلال خاصةً في ظل ترويجها لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية والعدالة الاجتماعية، كما عملت ظاهرة العولمة على إضعاف مواطنة وانتماء

([132]) إن غياب التمثيل العادل هو ما عزز مبدأ حق تقرير المصير، خاصة وأن الحكومات المركزية تجاهلت حق الشعوب في تقرير مصيرها، فحق تقرير المصير يتيح للمواطن اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

(133) حرير و تفيدت، *السودان الانهيار أو النهضة*، 37-39.

([134]) يقصد بالاندماج غياب المواطنة "الانتماء" الحقيقية التي تذوب بداخلها كافة الفوارق اللغوية والعرقية والدينية.

(135) أحمد عبد الحليم، "مستقبل السودان السياسي،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 141 (2000): 57-59.

(136) Alier, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured*, 308-311.

الفرد لدولته، الأمر الذي أضعف قدرة وسيادة الدولة على مواطنيها، وهو مـــا أدى إلـــى تحولها إلى دولة رخوة.

المبحث الثاني

العوامل الداخلية ودورها في انفصال واستقلال كوسوفو

العامل الاقتصادي ودوره في عملية انفصال واستقلال كوسوفو

لعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في عملية انفصال واستقلال كوسوفو، فعلى الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة[137] التي تمتلكها كوسوفو إلا أنها كانـــت تعـــاني ظروفـــاً وأوضاعاً اقتصادية صعبة، حيث تعمدت السياسة الصربية منذ عام -1912- في إبقـــاء الفقر والتخلف بين الألبان ونقل جميع خيرات المنطقة " كوسوفو" إلى بلغراد، حيـــث لـــم تحاول سلطات بلغراد نقل التطور الحضاري الذي تتمتع به أوروبا إلى الإقليم أو تحسين المستوى المعيشي لأفرادها [138]. بالرغم من أن كوسوفو تعتبـــر مـــن أغنـــى منـــاطق يوغسلافيا السابقة أو البلقان بمواردها الطبيعية كالذهب والفضة والنحاس والحديد والفحم، إذ يحتوي الإقليم على نحو 50% من احتياطات يوغسلافيا من الفحم كما يحتوي الإقلـــيم على أكبر منجم للفحم الحجري في منطقة البلقان تقدر تكلفته بما يزيد على 120 مليـــار يورو، إضافةً إلى احتياطاتها من النيكل الرصاص والزنك، فكوسوفو تمتلـــك ثـــروات معدنية هائله في باطن الأرض تقدر بما لا يقل عن 200 مليار يورو، ولم يستهلك منهـــا حتى الآن سوى 2% [139].

([137]) تجدر الإشارة أن إقليم كوسوفو هو من أغنى أقاليم الاتحاد اليوغسلافي السابق من حيث الموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي الخصبة فضلاً عن امتلاكه احتياطات كبيرة من النيكل والرصاص والزنك والفحم الحجري والفضة والنحاس والحديد .

([138]) بهي الدين، "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل،" 214.

([139]) هاني صلاح، "كوسوفا تحديات ما بعد الاستقلال،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 171 (2008): 174.

إضافةً إلى ذلك يتميز إقليم كوسوفو عن الأقاليم الأخرى في يوغوسلافيا السابقة بامتلاكه مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي تصلح للزراعة والاستثمار. إلا أنه كان أقل أقاليمها نمواً وتطوراً على المستوى الاقتصادي. فمع نهاية الثمانينات، لم يتجاوز عدد المشتغلين بشكل منتظم 11، 5% من إجمالي عدد سكان الإقليم، مقارنةً بنحو 26% في مناطق يوغسلافيا السابقة الأخرى[140].

وبالتالي عانى إقليم كوسوفو في ظل الحكم الصربي ظروفاً وأوضاعاً اقتصاديةً صعبة، فالسياسة الاقتصادية الصربية تجاه كوسوفو لم تكن قائمة على تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، والتوزيع العادل للثروات، فصربيا كانت تحتكر السيطرة على كافة المجالات الاقتصادية التجارية والصناعية والزراعية وتعمل على توظيفها بما يخدم سياساتها ومصالحها دون الأخذ بعين الاعتبار المعاناة الاقتصادية التي يعاني منها إقليم كوسوفو. وعليه فإن العامل الاقتصادي ساهم إلى حد كبير في دفع ألبان كوسوفو للمطالبة بالانفصال والاستقلال التام عن صربيا [141].

([140]) عوني، "كوسوفا صراع الطموحات القومية،" 208.

([141]) مسعد عربيد، "الشعوب اليوغسلافية: إلى أين،" *مجلة كنعان*، عدد 135 (2008)، 40.

العامل العرقي ودوره في عملية انفصال واستقلال كوسوفو

تميزت يوغسلافيا السابقة[142] بتنوعها العرقي والإثني، حيث كان الاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي إلى حد ما مثالاً ناجحاً للدول الإثنية وكان ذلك بفضل " جوزيف بروز تيتو" الذي كان يتميز بشخصيته الكرزماتية، إلا أن هذا النجاح لم يدم طويلاً خاصةً بعد وفاة الرئيس جوزيف تيتو عام –1980 –، الأمر الذي أدى إلى بروز الخلافات العرقية والإثنية على السطح، حيث أن الإثنية تحمل في ثناياها الاختلافات الدينية، والثقافية، والاقتصادية. فأكثر من 92% من سكان كوسوفو هم ألبان– 5,3% صرب –2,7% أعراق أخرى. كما أن أكثر من 90% من سكان كوسوفو هم مسلمون[143]. فالسياسات والممارسات الصربية كانت تستهدف بطريقةً أو بأخرى إعلاء العرق الصربي وإحلاله مكان العرق الألباني حيث تمثل ذلك جلياً من خلال عمليات التمشيط والتطهير العرقي التي أدت تحول مئات الآلاف من سكان كوسوفو إلى لاجئين. فضلاً عن المذابح الجماعية التي كانت ترتكب بحقهم، خاصةً مع وصول سلوبودان ميلوسيفتش إلى السلطة عام –1989– الذي عمل على استغلال الكراهية الإثنية والعرقية لتحقيق أهدافه المتمثلة في إقامة صربيا الكبرى. ولكن بعد أن تهاوى الاتحاد اليوغوسلافي عام –1991– بدأت النزاعات و الخلافات العرقية تبرز بشكل أكثر وضوحاً مما كانت عليه [144].

([142]) تجدر الإشارة أن يوغسلافيا السابقة كانت تتكون من ست جمهوريات وهي كرواتيا، الجبل الأسود، مقدونيا، سلوفينيا، صربيا والبوسنة والهرسك وهذه الأخيرة أصبحت جمهورية في سنة 1971. وكان هناك إقليمان يتمتعان بالحكم الذاتي وهما إقليم فويفودينا ذو الأقلية البلغارية وإقليم كوسوفو ذو الأغلبية الألبانية المسلمة، حيث أن صربيا هي الجمهورية الوحيدة في يوغسلافيا السابقة كانت تحتوي على إقليمين للحكم الذاتي هما كوسوفو وفويفودينا.

(143) صلاح، "كوسوفا تحديات ما بعد الاستقلال،" 171.

(144) مجدي نصيف، " قضية كوسوفو،" *مجلة اليسار*، عدد 105 (1998): 54-56.

حيث أدى تفتت وتشرذم الاتحاد اليوغوسلافي الفيدرالي في بعض جوانبه إلى نزاعات داخلية مبنية على أسس عرقية أدت إلى مذابح جماعية، كما حصل في كرواتيا عندما تم طرد الصرب منها، حيث كان ذلك باستخدام المقاومة العنيفة. وكما حصل أيضاً عندما ظهر جيش تحرير كوسوفو في عام-1997- الذي بدأ حركة تمرد ضد الوجود الصربي في كوسوفو. ففي عام -1998- قامت قوات ميلوسيفيتش بقتل أكثر من عشرة آلاف من ألبان كوسوفو. وبالتالي فإن العامل العرقي لعب دوراً كبيراً في الصراع وعدم الاستقرار في إقليم كوسوفو، حيث أن السياسات والممارسات الصربية كانت تستهدف الوجود العرقي لألبان كوسوفو.

الأمر الذي أدى إلى تعزيز الرغبة لدى ألبان كوسوفو بالانفصال والاستقلال، وخاصةً منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد اليوغسلافي السابق حيث أدى انهيارهما إلى ازدياد المطالب العرقية من أجل الاعتراف بخصوصيتها وتميزها الثقافي، فالدولة المركزية عندما تفقد سيطرتها على المجموعات العرقية المتعددة التي تتشكل منها يحدث تغير في العلاقات الاجتماعية ما بين المجموعات العرقية المختلفة يدفعها إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال. مثال ذلك، الخلاف بين البوسنيون والصرب والكروات عند بداية التسعينات[145]. فضلاً عن ذلك إن انهيار الاتحاد اليوغسلافي السابق أضعف الجمهورية الصربية في السيطرة على أقاليمها مثل إقليم كوسوفو وإقليم فويفودينا.

(145) رابح، *أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو*، 27-28.

العامل الديني ودوره في عملية انفصال واستقلال كوسوفو

اتسم الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي السابق بتنوعه الديني، حيث أن القوميات المختلفة التي كانت جزءاً من الاتحاد اليوغسلافي السابق كانت تتعايش دينياً واجتماعياً، حيث لم يتم استخدام الدين كمصدر للتفرقة أو التمييز بل كانت تتوافر حرية ممارسة الشعائر الدينية لمختلف الأديان، خاصةً في عهد جوزيف بروز تيتو الذي كان يتمتع بشخصية كرزماتية مكنته من تحقيق الانسجام الديني – ولو بشكل مؤقت – بين القوميات والأعراق ذات الأديان المختلفة. حيث أن هذا الانسجام الديني بقي قائماً حتى وفاة الرئيس "جوزيف تيتو" ومن ثم دخل الاتحاد اليوغسلافي السابق في مرحلة جديدة خاصةً في عهد "سلوبودان ميلوسفيتش" الذي استغل وجود الفوارق الدينية والعرقية لتحقيق أهدافه ومصالحه المتمثلة في إقامة صربيا الكبرى، فالصرب ومنذ سيطرتهم على إقليم كوسوفو أثناء الحروب البلقانية عام –1912– وهم يعتبرون كوسوفو بمثابة المهد الديني والتاريخي للقومية الصربية، وأن التفريط فيها بمثابة التفريط بأساس الوجود الصربي فالصرب بدأوا حياتهم بالولاء للبيزنطيين مما جعلهم ينتمون إلى مذهبهم الأرثوذكسي، بالرغم من أن أكثر من 90% من سكان كوسوفو هم من المسلمين[146].

فألبان كوسوفو كانوا قد اعتنقوا الدين الإسلامي خلال وجود الحكم العثماني في منطقة البلقان ومن ثم تحولوا إلى ركيزة الحكم العثماني في المنطقة. فالدين يعتبر أحد أبرز مكونات الهوية لدى الكوسوفيين، حيث أن السياسات الصربية كانت دائماً تسعى إلى طمس الهوية الإسلامية لألبان كوسوفو وإعلاء هويتهم الأرثوذكسية حيث تمثل ذلك من خلال القتل والتهجير الجماعي التي كانت تقوم بها صربيا في سبيل تغيير الهوية الديمغرافية الدينية في إقليم كوسوفو، ولتحقيق ذلك أيضاً لجأت صربيا في كثير من

(146) عوني، "*كوسوفا صراع الطموحات القومية*،" 214-215.

الأوقات إلى إرغام المسلمين والكاثوليك على اعتناق الأرثوذكسية إذ يسهل بهذا الشكل ذوبانهم في الإطار الصربي الأرثوذكسي، وذلك لضمان إبقاء الإقليم تحت السيادة الصربية. الأمر الذي دفع ألبان كوسوفو إلى العمل على حماية هويتهم الدينية من الذوبان والانصهار، حيث أن استخدام الدين استخداماً سيئاً دفع إلى ظهور العديد من الحركات الانفصالية ليس فقط في إقليم كوسوفو بل أيضاً في الأقاليم الأخرى، حيث تم استخدام العامل الديني في كرواتيا عام -1990- وفي البوسنة والهرسك عام -1991-. وهو ما يعني أن الدين قد أدى دوراً كبيراً في اندلاع الخلافات في البلقان وخاصةً بين المسلمين والأرثوذكس، فالتركيبة الدينية في كوسوفو تتشكل على النحو الآتي: المسلمون 1، 7 مليون مسلم والكاثوليك الرومان 60 ألف والصرب الأرثوذكس 190 ألف.

وبالتالي كان العامل الديني إلى حد ما أحد الأسباب التي دفعت إلى انشطار الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي السابق. وعليه فإن تسييس العامل الديني من قبل صربيا- أيام حكم سلوبودان ميلوسوفيتش- أدى إلى تعزيز النزعة والرغبة الانفصالية لدى ألبان كوسوفو ذات الأكثرية المسلمة وذلك للحفاظ على هويتها من الذوبان والانصهار[147].

غياب الديمقراطية ودورها في انفصال واستقلال كوسوفو

لعب العامل السياسي دوراً مهماً في انفصال واستقلال كوسوفو، حيث أن كوسوفو كانت تتبع سياسياً للجمهورية الصربية وذلك في إطار الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي السابق، فالنظام السياسي الصربي كانت له السلطة في إدارة إقليم كوسوفو منذ السيطرة الصربية على الإقليم عام- 1912-، حيث أن هذه السيطرة خلقت حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في جنوب يوغسلافيا، فالدولة اليوغسلافية بدأت بتمايز غريب بين شمالها وجنوبها، فعلى حين تمتعت الأقاليم الشمالية المجرية والإيطالية

(147) رابح، *أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو*، 78.

والألمانية وغيرها بحقوقها، فقد حرم الجنوب بأقلياته الألبانية والمكدونية أبسط حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولم يكن ذلك يمر دون أن تقوى شوكة المقاومة في الجنوب ضد السلطة الصربية في إطار الدولة القائمة، خاصةً وأن هذه الأقليات لم يكن لها تمثيل عادل في النظام السياسي الصربي، الذي كان مقتصراً فقط على النخبة الحاكمة الصربية. وفي ظل استمرار السياسات الصربية كانت شعبية الحزب الشيوعي اليوجوسلافي تتسع وتتزايد في الجنوب مما حداه أن يدعو في مؤتمره الرابع في ألمانيا من عام –1928– إلى تبني قرار بتفتيت يوغسلافيا واستقلال كرواتيا والجبل الأسود وسلوفينيا ومقدونيا، كما عبر خلال المؤتمر عن تضامنه مع حركة التحرر القومي الألباني الممثلة في اللجنة الكوسوفية ونضال الشعب الألباني في سبيل ألبانيا مستقلة، أي ضم إقليم كوسوفو لألبانيا قد علقت آمال الأقليات المختلفة في إطار الدولة اليوجوسلافية بالحزب حتى بزوغ نجم جوزيف تيتو ووصوله لقيادة الحزب في عام –1937–، حيث بدأ يسود الحزب توجه عام يدعو إلى إعادة بناء يوجوسلافيا مع مراعاة المساواة القومية بين الأقاليم المختلفة المنضوية تحت سقف الاتحاد اليوغسلافي السابق رغم حالة الرفض من قبل السلطات الصربية.

إلا أن تطورات الحرب العالمية الثانية جاءت لتمحو يوجوسلافيا من الخريطة وليعاد طرح مصير الأقليات التي ضمتها من جديد في سياق أحلام ووعود جوزيف تيتو ما قبل الحرب. حيث رأى تيتو بعد نهاية الحرب أن صربيا هي نقطة الضعف في الدولة الجديدة التي سعا لها، فالدولة الجديدة ترفض هيمنتها كما كان الحال في يوغوسلافيا المنتهية قبل الحرب، ومع ذلك لم يستطع جوزيف تيتو من إقامة يوغوسلافيا جديدة بعد الحرب بدون صربيا، فعمد إلى ضم عدد من الأقاليم لها ومنها إقليم كوسوفو وجوبه قراره وقتها

بمعارضة مسلحة من الألبان بالإقليم، فخشى تيتو من أن يؤثر ذلك على علاقته مع ألبانيا، فرأى ضرورة منح الإقليم حكماً ذاتياً، رغم المعارضة الصربية على ذلك[148].

فصربيا كانت تحكم وتسيطر على الإقليم في ظل غياب واضح لقضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية والحريات السياسية وغياب واضح أيضاً لمبدأ حق تقرير المصير، فالنظام السياسي الصربي الذي يتمثل في البرلمان والسلك الحكومي والقضائي كان مقتصراً فقط على الصرب، بينما الأقليات الأخرى وخاصةً الكوسوفيين لم يكن لهم دور في إدارة شؤون الحكم خاصةً مع وصول سلوبودان ميلوسوفيتش عام -1989- وإلغاءه للحكم الذاتي الذي منحه جوزيف تيتو لإقليم كوسوفو، الأمر الذي أدى إلى زيادة العنف والتوتر بين صربيا وإقليم كوسوفو، خاصةً وأن إلغاء الحكم الذاتي يتناقض نصاً وروحاً مع حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها واختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فقد أدت معاناة إقليم كوسوفو من السياسات الصربية التمييزية بحقه- وعلى رأسها التوزيع غير العادل للثروة، والتنمية اللامتوازنة سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية، وفشل النظام السياسي الصربي في تحقيق الاندماج والمواطنة[149] لدى الأقليات والأعراق المختلفة المنضوية تحت إطاره - إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال التام عن الدولة الصربية[150].

([148]) عزة جلال، "كوسوفو: جذور الصراع في البلقان،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 80 -81.

([149]) تجدر الإشارة أن المواطنة هي علاقة نظرية بين طرفين: شخص طبيعي (الفرد)، وكيان معنوي سياسي يعرف بالدولة بحيث يدين الأول بالولاء ويشعر بالانتماء إلى الثاني، ويلتزم الثاني بتوفير الحماية بكافة أشكالها للأول بموجب دستور أو عقد.

(150) هيوق بولتون، *البلقان صراع الدول والأقليات* (القاهرة: دار غريب للطباعة، 2002)، 98-99.

الفصل الرابع

العامل الخارجي ودوره في انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان

تمهيد:

لعب العامل الخارجي إلى حد كبير دوراً مهماً ومباشراً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان. وجاء هذا الدور نتيجةً للعديد من التغيرات والتطورات على الساحة الدولية، وهذه التطورات تمثلت في انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وهو ما أدى إلى انهيار نظام ثنائي القطبية وبروز نظام القطب الأوحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. أما التطور الآخر فهو تمثل في بروز وتنامي ظاهرة العولمة. وعليه سيناقش هذا الفصل هذه التطورات وتأثيرها في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان.

المبحث الأول

دور التغير في النظام الدولي في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان

أسهم انتهاء الحرب الباردة – بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عام 1991– بشكل كبير في دفع أطراف المجتمع الدولي إلى الالتفات إلى قضايا ومشاكل دولية جديدة لا تخلو من أهمية وخطورة في الآن نفسه، كالمشاكل الناجمة عن التحولات الديمقراطية أو خرق حقوق الإنسان وحقوق الأقليات أو الصراعات العرقية والإثنية.

التي تجاوزت مخاطرها وتداعياتها حدود الدول، مما أدى إلى بروز مدلول جديد وواسع للسلم والأمن الدوليين[151]. فمن المعروف أن خرق حقوق الإنسان والتعسف في مواجهته كانت تندرج في السابق – أي قبل انتهاء الحرب الباردة – ضمن الاختصاص الداخلي للدول، إلا أنه مع انتهاء الحرب الباردة وتنامي الاهتمامات الدولية بحقوق الإنسان، أصبح للفرد وللأقليات أهمية كبرى ضمن اهتمامات القانون الدولي وخاصةً المواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان مثل القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام 1949 والمنظمات الدولية، وهكذا برزت مفاهيم واصطلاحات تتعلق بضرورة التدخل لمساعدة شعب على نيل استقلاله أو التدخل لحماية شعب من الإبادة أثناء الصراعات العرقية والإثنية الدامية كتلك التي عرفتها أوروبا الشرقية، وقد كانت شرعية معظم التدخلات تأتي من الأمم المتحدة (مثل حرب الخليج الثانية، الأزمة الصومالية، هاييتي، رواندا، تيمور الشرقية، سيراليون) أو بناء على تحالفات جماعية وهو ما حصل بالنسبة لكوسوفو[152]. وبالتالي أصبحت المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة تدريجياً أكثر انخراطاً في الدفاع الفعال عن حقوق الإنسان

(151) إدريس لكريني، *التدخل في الممارسات الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير: العولمة والنظام الدولي الجديد* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 60.
(152) المرجع السابق، 64-68.

وتوجيه الاتهام إلى الأفراد المتهمين بارتكاب خروقات وانتهاكات خطيرة، مثل جرائم الحرب. وتعد محكمة جرائم الحرب التي أنشئت في لاهاي في سنة 1995 مثالاً توضيحياً لهذا [153]، وللتدليل على ذلك ما صدر عن محكمة الجنايات الدولية من مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر البشير.

حيث لعب التغير في النظام الدولي "العامل الخارجي" دوراً مهماً ومباشراً في عملية انفصال واستقلال كوسوفو، فمع ظهور بوادر تفكك الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي السابق، وقيام ميلوسيفيتش بإلغاء الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو عام –1989 – وإرسال صربيا قوات ضخمة في عام –1990– وذلك لصربنة إقليم كوسوفو، الأمر الذي دفع شعب كوسوفو لإجراء استفتاء على مصير الإقليم وذلك في عام–1991–. حيث أن هذا الاستفتاء أقر باستقلال الإقليم، إلا أن استمرار صربيا في سياساتها العدوانية تجاه كوسوفو أدى إلى ظهور جيش تحرير كوسوفو الذي بدأ حركة تمرد ضد القوات الصربية وذلك في مطلع العام

–1998– الأمر الذي دفع القوات الصربية للقيام بمحاولات كبيرة للتطهير العرقي في كوسوفو [154]. وهو الأمر الذي تسبب في أول حرب أوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية عبر تدخل الناتو المباشر في كوسوفو في التاسع من يونيو من عام –1999–، حيث أن هذا التدخل دفع القوات الصربية للانسحاب من كوسوفو تحت ضغط ضربات حلف شمال الأطلسي.

(153) جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية* (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 586.

(154) أحمد منيسى، "الموقف العربي في أزمة كوسوفا،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 132.

وهو ما أدى إلى خضوع الإقليم خلال السنوات الثماني التالية للحرب لإدارة مدنية دولية مؤقتة تابعة للأمم المتحدة بناء على القرار الصادر عن مجلس الأمن في العاشر من يونيو عام- 1999-. حيث أن هذا الخضوع كان بمثابة فترة تأهيلية لإعادة الحياة إلى إقليم كوسوفو قبل تحديد وضعه القانوني المستقبلي، حيث تمت إعادة بناء مؤسساته الرسمية وإصلاح الحد الأدنى من بنيته التحتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية بما يسمح بإعادة الحيوية إلى كافة مرافقه المختلفة. وأدى فشل كافة المفاوضات التي تمت برعاية الأمم المتحدة نتيجةً لتعنت الجانب الصربي مع جهود تسوية النزاع، إلى تغير الموقف الأوروبي السابق المتمثل في ضرورة تحقيق تسوية نهائية لهذا الملف عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين الصربي والألباني، حيث توافق الاتحاد الأوروبي مع الموقف الأمريكي الداعم لاستقلال كوسوفو بشكل تام عن الجمهورية الصربية.

وبالتالي أصبحت الأرضية ممهدة لإعلان الاستقلال من جانب واحد خاصةً بعد تلقي كوسوفو الضوء الأخضر من جانب حلفائها الغربيين للقيام بذلك رغم المعارضة الصربية الروسية على ذلك[155]. وعليه فإن التغير في النظام الدولي كان له التأثير الأكبر في انفصال واستقلال كوسوفو عن صربيا. فلولا انهيار الاتحاد السوفيتي والدعم الغربي – الأمريكي الأوروبي – لعملية الانفصال والاستقلال لما تمكنت كوسوفو من تحقيق استقلالها بشكل تام عن الجمهورية الصربية وتكوين دولتها المستقلة[156]. كما أن النخبة السياسية لإقليم كوسوفو نجحت إلى حد كبير في استقطاب الدعم الأمريكي – الأوروبي والاستفادة من تغير النظام الدولي وتوظيفه لتحقيق الانفصال وتكوين دولة مستقلة عن الجمهورية الصربية.

(155) هاني صلاح، " كوسوفا تحديات ما بعد الاستقلال،" 170-173.

(156) Roland Paris," Kosovo and the Metaphor War," *Political Science Quarterly* 117, No3 (Autumn,2002) 423-435.

وبالنظر للموقع الهام لجمهورية يوغوسلافيا السابقة والتي كانت تضم العديد من دول البلقان مثل صربيا وكوسوفو والجبل الأسود وكرواتيا والبوسنة والهرسك وغيرهما من الدول البلقانية والعلاقة التي تربط دول البلقان بروسيا التي لها مصالح تتناقض والمصالح الأمريكية[157]. فقد برزت أهمية تلك المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث أن السيطرة على تلك المنطقة له عدة دوافع وأسباب:

أولاً : سياسة الاحتواء لروسيا و الحيلولة دون وصول علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ونفوذها بمنطقة البلقان إلى الدرجة التي من الممكن أن تشكل بها قطباً من أقطاب العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة فبعد انضمام بولندا والمجر وتشيكيا رسمياً إلى منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" كدوله كاملة العضوية، وبذلك لا يبقى فاصلاً ما بين روسيا وأوروبا إلا دولة واحدة هي روسيا البيضاء التي لا تكف أمريكا عن مغازلتها لضمها لحلف شمال الأطلسي وذلك في سبيل إضعاف روسيا بما بخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

ومن جانب آخر : فهو يأتي في إطار الهدف الأمريكي المباشر من التدخل في كوسوفو وضربات الناتو لتدمير البنية التحتية للدولة اليوغوسلافية السابقة والجمهورية الصربية (الحليفة لروسيا) وإقامة قاعدة إستراتيجية في البلقان فبدأ من كوسوفو من ناحية والدول الإثنتي عشر المحيطة بها التي يريد حلف شمال الأطلسي أن يؤمن مصيرها من مقدونيا إلى مجموعة دول البلطيق شمالاً على حدود روسيا لتكتمل سياسة الاحتواء وذلك في إطار

([157]) عماد جاد، "حلف الأطلنطي والحرب في البلقان،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 100-101.

تضييق الخناق على روسيا وإضعاف الحليف الرئيسي لروسيا في منطقة البلقان(صـــربيا)، كما تستهدف أمريكا عبر تدخلها في كوسوفو من بسط سيطرتها على أوروبا [158].

أما الأمر الثاني: أن التدخل الأمريكي – الغربي في كوسوفو يأتي فـــي إطـــار خدمـــة المصالح الاقتصادية الأمريكية – الأوروبية، حيث تعتبر كوســـوفو فضـــلاً عـــن موقعهـــا الإستراتيجي المحاذي لروسيا من أغنى مناطق البلقان من ناحية الثروات الطبيعية كالذهب والفضة والنحاس والحديد والفحم إلى جانب سهولة أراضيها وقابليتها للاستثمار الزراعـــي والصناعي وتنوع مناخها[159].

أما بالنسبة لجنوب السودان: فقد لعب العامل الخارجي إلـــى حـــد كبيـــر دوراً مهمـــاً ومباشراً في انفصاله واستقلاله، فالسودان ومنذ خضوعه للاستعمار البريطاني عام 1898 وهو يواجه سياسة الشرذمة والتفكك، والتي كان الاستعمار البريطاني يعمل على تحقيقها من خلال إتباع العديد من الوسائل والطرق بدءاً بمشروع فصل الجنوب عن الشمال من خـــلال تبني سياسة المناطق المقفولة حيث استمرت هذه السياسة منذ عام 1898–1956 أي حتى استقلال السودان نهائياً عن الاستعمار البريطاني. كما عمل الاستعمار على إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أن هذا الوجود يمكن أن يتسبب في اضطرابات، إضـــافةً إلى ذلك عمل الاستعمار البريطاني على إضعاف الثقافة العربية، سواء بإحلال الانجليزيـــة محل العربية كلغة عامة، أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبـــة، ومنع انتشار الإسلام. وبالتالي فإن السياسة البريطانية ركـــزت علـــى قضـــيتي العروبـــة

([158]) عمرو عبد الكريم سعداوي، "النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137(1999): 84-87.

([159]) حسن أبو طالب، "حرب كوسوفو وحدود التغيير في النظام الدولي،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 94-98.

والإسلام، والعمل على عزل الجنوب عن الشمال، بل وربطه بدول القارة المسيحية السوداء مثل شرق أفريقيا[160].

أما مرحلة ما بعد الاستقلال، فإن السودان واجه أيضاً العديد من المساعي لتفكيكه وإضعافه خاصةً من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، ودول حوض النيل "أوغندا وأثيوبيا وكينيا"، وإسرائيل. حيث تمثلت هذه المساعي في دعم حركات التمرد في الجنوب بدءاً بحركة " الأنيانيا" مروراً بالكتائب الجنوبية ووصولاً للحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث أن هذا الدعم لحركات التمرد بدا واضحاً منذ اندلاع الحرب الأهلية الأولى بين الشمال والجنوب عام– 1958– أي خلال الحكم العسكري الأول بزعامة إبراهيم عبود، ثم الحرب الأهلية الثانية عام –1983–، فحركات التمرد كانت تعتمد اعتماداً كبيراً في التسلح والعتاد والمال على دول الجوار الأفريقي مثل أثيوبيا وأوغندا وكينيا. حيث كان لامتداد الحدود السودانية ومجاورتها عدداً كبيراً من الدول خاصةً في جنوبه تأثيره الواضح على الأزمة في جنوب السودان، حيث برزت المشكلات مع هذه الدول حول تخطيط الحدود خاصةً مع امتداد بعض القبائل في أراضيها، حيث كانت الحدود الأثيوبية السودانية مصدراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة دول حوض النيل ومصدراً للتوتر في العلاقات بين البلدين خاصةً مع قيام نظامي الحكم فيهما بإيواء القوى المتمردة في الجانبين، ومساعدة أنظمة الحكم السودانية المتعاقبة لجبهة تحرير إريتريا وإيواء أثيوبيا للقوى المتمردة في الجنوب.

(160) شافعي،"التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان،" 174.

وشكلت السودان على الدوام من فتح كينيا أراضيها للوجود الإسرائيلي الذي قدم الـــدعم لحركات التمرد الجنوبية وذلك سعياً منها لإضعاف الدولة العربية السودانية وما يترتب على ذلك من إضعاف لمصر عبر التحكم في مياه نهر النيل التي تعتبر مصدراً حيويـــاً للأمـــن الغذائي المصري، وكان لتأييد السودان للمعارضة التشادية أثره في توتر العلاقات بينهما في فترات متعددة، وكان لعبور اللاجئين من الجنوب إلى جمهورية أفريقيا الوسطى أثـــره فـــي توتر العلاقات معها في بعض الأحيان. وشكلت الاختلافات المذهبية والطائفية والأيديولوجية دوراً في توتر علاقات السودان مع زائير في فترات معينة، وبالرغم من هذا التـــوتر فـــي علاقات السودان مع جيرانها إلا أن العلاقات بينهما كانت تعود إلى طبيعتها[161].

ووصل التدخل الإقليمي في الأزمة السودانية ذروته في أعقاب الانقلاب العسكري فـــي السودان بقيادة الرئيس عمر حسن البشير عـــام 1989، حيـــث انفجـــرت الاضـــطرابات والتوترات السياسية بين السودان ودول الجوار الرئيسية (مصـــر، وأثيوبيـــا، واريتريـــا، وأوغندا) بشكل متزامن، ووصلت هذه العلاقات إلى أدنى مستوى لها منذ أن استقل السودان عن الاستعمار البريطاني عام 1956، حيث كان ذلك نتيجةً لغياب التوازن الذي كان قائمـــاً بين التوتر في العلاقات مع بعض الدول وعلاقات التعاون مـــع دول الجـــوار الأخـــرى. وأصبح الهدف الرئيسي لأغلب هذه الدول هو التخلص من النظام السوداني مع التفاوت في الأساليب المتبعة من قبلها لتحقيق هذا الهدف.وعملت قوى المعارضة الجنوبية إلى كســـب ثقة هذه الدول والتعاون معها بهدف الانطلاق من أراضيها ضد القوات الحكومية السودانية، والتأكيد على أنها البديل الشرعي لنظام الحكم في الخرطوم، ووجدت هذه المساعي قبـــولاً لدى معظم دول الجوار. الأمر الذي دفع العديد من دول الجوار السوداني إلى تقديم الـــدعم

(161) أبو دية، *مشكلات الأقليات في الوطن العربي دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان*، 110-112.

السياسي والعسكري للقوى السياسية الجنوبية. وهو ما عزز رغبة الجنوبيين في الانفصال وتحقيق الاستقلال التام خاصة في ظل ضعف وغياب دور الحكومة المركزية في الشمال[162].

كما أن العامل الخارجي لعب دوراً كبيراً في التكريس القانوني لانفصال الجنوب خاصةً خلال اتفاقية نيفاشا عام –2005 –بين الشمال والجنوب، حيث كان ذلك جلياً في الضغط الأمريكي على الحكومة الشمالية لدفعها على القبول بمبدأ تقرير المصير لأهل الجنوب، كما كان الدور الأمريكي بارزاً – خاصةً بعد فشل اتفاقية نيفاشا في إنهاء الفجوة بين الشمال والجنوب – في دفع الحكومة الشمالية على السماح لأهل الجنوب بإجراء استفتاء شعبي على مصير الجنوب مقابل التوقف عن ملاحقة الرئيس السوداني عمر البشير بسبب إصدار مذكرة اعتقال دولية بحقه من قبل محكمة الجنايات الدولية.

حيث أن هذه المساعي لتفكيك السودان تقف خلفها العديد من الدوافع والأسباب المتمثلة على النحو الآتي:

- **أولاً:** العوامل الاقتصادية: حيث أن تدخل القوى الخارجية الداعمة لانفصال واستقلال جنوب السودان – خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وأوروبا، ودول حوض النيل – كان إلى حد كبير نتيجةً لدوافع اقتصادية، خاصةً وأن جنوب السودان يمتلك ثروات طبيعية هائلة، وهذه الثروات تتمثل في النفط الذي تم اكتشافه عبر شركة شيفرون الأمريكية عام –1979 –، حيث قدر حجم احتياطي النفط في الجنوب السوداني بنحو ملياري برميل، الأمر الذي عزز المطامع الخارجية بمنطقة جنوب السودان[163].

---

(162) المصدر السابق.

(163) سليمان محمد، *السودان حروب الموارد والهوية*، 172.

ولتحقيق هذه الغايات والمقاصد لجأت القوى الخارجية السابقة الذكر إلى الدفع باتجاه انفصال واستقلال جنوب السودان عن الدولة الأم السودان. كما يتميز جنوب السودان بامتلاكه ثروة مائية هائلة، حيث يعبر نهر النيل وروافده الرئيسية مسافة طويلة[164] من حدود السودان الجنوبية إلى حدوده الشمالية باتجاه الأراضي المصرية، فجنوب السودان تحده من الجنوب دول حوض النيل، وهو ما دفع القوى الخارجية وعلى رأسها إسرائيل للاهتمام بإقليم جنوب السودان ودفعه للانفصال والاستقلال. خاصةً وأن هدف إسرائيل هو ليس فقط الاستفادة من مياه نهر النيل بل أيضاً عزل كل من مصر والسودان عن منابع نهر النيل، والإبقاء على تبعية كلٌ منهما. حيث أن الهدف الرئيسي من تدخل القوى الخارجية هو تحقيق وتلبية المصالح الاقتصادية. كما يستهدف الغرب إبعاد الصين عن الثروة النفطية السودانية نظراً للاستثمار الصيني المتزايد في السودان. وبالتالي فإن نجاح العامل الخارجي في دفع جنوب السودان نحو الانفصال والاستقلال كان نتيجةً لتفاعله مع الظروف الاقتصادية الداخلية لجنوب السودان المتمثلة في غياب التنمية، وانتشار الفقر والبطالة، وضعف البنية التحتية والإنتاجية.

- **ثانياً** : العوامل السياسية: حيث أن تدخل القوى الخارجية السابقة الذكر في انفصال واستقلال جنوب السودان كان لتحقيق العديد من الأهداف السياسية المتمثلة في تفكيك السودان إلى دويلات صغيرة على غرار مشروع سايكس بيكو عام –1917–، وتماشياً مع مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تم طرحه من قبل إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش عام– 2004– حيث أن هذا المشروع كان يهدف إلى تغيير الخارطة الجغرافية والسياسية للعالم العربي والتي كان من ضمنها مشروع تفكيك السودان وذلك لزيادة حالة الضعف السياسي والاقتصادي وتعزيز حالة التبعية السياسية، والإبقاء على حالة

(164) تجدر الإشارة أن هذه المسافة تقدر بحوالي 2435 كيلومتراً.

عدم الاستقرار وإثارة الخلافات الحدودية والنعرات الطائفية والعرقية، كما أن هذا كله أيضاً يأتي في سياق خدمة الأهداف الإسرائيلية وعلى رأسها تقليل حالة العداء لإسرائيل وخلق حلفاء جدد للدولة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط وذلك عبر تفتيت وشرذمة المحيط الإقليمي لإسرائيل. وعليه فإن جنوب السودان قد تأثر إلى حد كبير إيجابياً بتغير النظام الدولي في تحقيق الانفصال وتكوين دولته المستقلة، خاصةً وأن جنوب السودان استطاع أن يستقطب الدعم الغربي – الأمريكي لانفصاله واستقلاله في مواجهة خصومه.

المبحث الثاني

ظاهرة العولمة ودورها وتأثيرها في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنـــوب السودان.

بدايةً إن العولمة هي بمثابة البيئة العامة التي تفاعل عبرها العامـــل الخـــارجي مـــع العوامل الداخلية لتحقيق الانفصال والاستقلال لكل من كوسوفو وجنوب السودان. حيث من الواضح جداً أن مفهوم سيادة الدولة ودور الحكومات قد تأثر بالتحولات والتطورات التـــي شهدها العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين وحتـــى يومنـــا هـــذا – حيـــث يقصـــد بالتحولات انهيار نظام ثنائي القطبية وبروز نظام القطب الأوحد –. حيث أخذت قدرة الدول تتناقص وتتقلص تدريجياً وبدرجات متفاوتة بما يتعلق بممارسة سيادتها على أقاليمها. فقـــد أدت الثورة التكنولوجية الهائلة في مجالات الاتصالات والمعلومات ووسائل الإعلام إلـــى تهميش وتقليل سيادة الدولة، حيث تشير العولمة إلى التداخل الواضح لظـــواهر الاقتصـــاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون تقيد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو دون انتماء إلى وطن محدود أو دولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية رسمية، حيث أدى هذا إلى ضعف ولاء الشعوب لدولها، لا بل انعكس سلباً على الـــولاء القـــومي، والتجانس الاجتماعي، والمواطنة، والاندماج داخل الدولة[165].

حيث أن العولمة تسعى إلى طمس وشرذمة الهوية القومية السياسية[166]، والهيمنة على الشعوب سياسياً وثقافياً واجتماعياً عبر إذكاء الهويات القومية العرقية " الإثنية " التي مـــن شأنها أن تعزز ظاهرة الشرذمة والتفكك.

([165]) الرشدان، "العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي،" *مجلة شؤون عربية*، عدد 107 (2001): 78-82.

([166]) تجدر الإشارة أن القومية السياسية: هي القومية التي تعتمد على أسس مشتركة إرادية "مكتسبة" مثل المواطنة المشتركة والقيم الديمقراطية والدستور ومؤسسات الحكم، بالإضافة إلى أسس مشتركة لا إرادية "انتمائية"، الهوية القومية للدولة تكون هوية سياسية، أي أن القومية السياسية تعتمد على هوية مدنية. أما بالنسبة للقومية العرقية أو الإثنية: فهي القومية التي تعتمد على أسس

لذلك نجد أن دولاً مثل: فرنسا، وكندا، وإيران، والصين، وسنغافورة، تصدر القوانين التي تحكم وتقيد، بل وتحظر نشر ما من شأنه المساس بالهوية القومية السياسية، وذلك تجنباً للتلوث الفكري والثقافي، وحفاظاً على الحصانة والشخصية القومية للدولة[167]. وهو ما يعني أن ظاهرة العولمة دفعت العديد من القوميات العرقية والإثنية – خاصةً تلك التي تعاني من تمييز وحرمان بحقها سواء أكان تمييز وحرمان اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي – إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال عن دولها الأم، وهذا ما واجهته العديد من الدول خاصةً في شرق أوروبا الذي تمثل في انهيار الاتحاد اليوغسلافي السابق، وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وغيرهما من النماذج الأخرى. وهذا الدفع من قبل العولمة باتجاه الشرذمة هو بالدرجة الأولى لتعزيز حالة التبعية والسيطرة، خاصةً وأن العولمة هي إلى حد كبير أداة هيمنة لفرض القيم والثقافة الأمريكية على العالم.

وبالتالي فإن نجاح العامل الخارجي في دفع عملية انفصال واستقلال كل من كوسوفو وجنوب السودان كان إلى حد كبير نتيجةً لظاهرة العولمة التي أدت إلى تراجع سيادة الدولة على إقليمها. كما إن العولمة أدت إلى تغيير شكل التحالفات من تحالفات إقليمية محلية إلى تحالفات دوليه عابرة للحدود والقارات، وهذا ما تم تطبيقه في أزمة كوسوفو، حيث أن التحالف الغربي " الناتو " ساهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقلال والانفصال لإقليم كوسوفو. وهو ما يعني أن ضعف وفشل كلاً من السودان وصربيا في استيعاب ودمج أقاليمهما سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ساهم إلى حد كبير في جعل ظاهرة العولمة قوة مؤثرة.

مشتركة لا إرادية مثل الأصل المشترك والثقافة واللغة والتراث والديانة المشتركة، أي تعتمد القومية الإثنية على الهوية القومية أو الدينية. (رنين قاسم، 2012، 10).

([167]) زكريا طاحون، *بيئات ترهقها العولمة – الاقتصادية – الثقافية- السياسية- الاجتماعية* (القاهرة: جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، 2003)، 33.

كما أن للعولمة أبعاد متعددة لعل أبرزها البعد السياسي الذي يقوم على الحرية في صورها وأشكالها المتعددة: حرية العقيدة والفكر والتعبير، وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخاب، وحرية الاختيار. ومن المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الدكتاتورية والسلطوية والشمولية، والاتجاه إلى الديمقراطية والنزوع إلى التعددية السياسية، وتأكيد صيانة واحترام حقوق الإنسان والتأكيد على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار شكل نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فالعالم المعاصر يشهد تطوراً ديمقراطياً يتجلى في تطبيقات متعددة في كثيرة بما فيها بعض الدول النامية. ومما يلفت الاهتمام الزيادة الملموسة في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها خاصةً مع تنامي ظاهرة العولمة وانهيار نظام ثنائي القطبية، ومثال ذلك انفصال إقليم إريتريا عن إثيوبيا وتكوين دولة مستقلة، وانفصال إقليم جنوب السودان عن السودان وتكوين دولة مستقلة، بالإضافة إلى التطورات الديمقراطية التي حصلت في دول شرق أوروبا منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين والإطاحة بنظم الحكم الشيوعية، ويعود ذلك في المقام الأول إلى النظام العالمي الجديد الذي أتاح الفرصة للشعوب لكي تتحول إلى الديمقراطية السليمة، ولكي تقرر مصيرها بنفسها.

ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحرياته السياسية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. حيث أدى تطور النظام العالمي إلى الاهتمام المتزايد بتلك الحقوق والحريات[168]. وعليه فإن انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان جاء إلى حد كبير كنتيجة مباشرة لتغير النظام الدولي وبروز ظاهرة العولمة، فالتدخل الغربي " الناتو " في إقليم كوسوفو كان تحت مسمى التدخل لأغراض إنسانية وهو ما أفضى إلى إتاحة

(168) بدرية البشر، *وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجان* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 48-49.

الفرصة لسكان كوسوفو لكي تقوم بتقرير مصيرها بنفسها وإعلان انفصالها واستقلالها عن الدولة الصربية.

ظاهرة العولمة وشرذمة يوغسلافيا

اتسم الاتحاد اليوغسلافي السابق في عهد جوزيف تيتو "1945–1980" بالانفتاح على الأسواق الأجنبية والتأثر بالاقتصاد الليبرالي الحر، وبذلك تحولت يوغسلافيا من الشكل المركزي إلى المستوى الاجتماعي الفدرالي، وبذلك فتحت يوغسلافيا أبوابها على العولمة وكانت أول دولة في شرق أوروبا قد وقعت تحت ضغط العولمة. وفي عام 1980 وقعت يوغسلافيا في مأساة حقيقية، خاصةً وأن العولمة الاقتصادية أخذت شكلاً آخر أدى إلى عراك سياسي واجتماعي وذلك بسبب سياسة القروض التي أصبحت متراكمة على الاتحاد اليوغسلافي. وهذا التحول التاريخي فتح المجال أمام الصربيين لوضع خطة لإعادة السيطرة على يوغسلافيا وإعادة المركزية للبلاد وبمساعدة المجتمع الدولي، ولكن قوبلت هذه الخطة بمعارضة شديدة من قبل كرواتيا وسلوفانيا والعديد من الجمهوريات الأخرى، لكن إصرار الصربيين على المضي قدماً في تنفيذ خطتهم الرامية إلى إعادة المركزية للاتحاد اليوغسلافي أدى إلى خلق حالة من العنف وعدم الاستقرار، وهذا العنف كان مدعوماً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية[169].

وعلى مدى سنوات مرت حاول أهل يوغسلافيا التمسك بثقافتهم وعرقهم والحد من التدخل الغربي والأمريكي، لكن أوجد الأمريكان والغرب طرق رئيسية للتدخل من خلال إحكام سيطرتهم على الراديو ومحطات التلفزة في عدة نواحي في أوروبا وذلك خلال الحرب الباردة. وهذا التدخل جذب العديد من الجمهور وأدى إلى سيطرة الولايات المتحدة

(169) Conversi, " Globalization, ethnic conflict, and nationalism," 352-354.

الأمريكية على ثقافة الشباب، وهذا الغزو الثقافي لاقى ترحاب من فئة كبيرة من الشباب عرفت "بالتيار الحر" الذي سعى وراء الانفتاح، الأمر الذي أضعف عملية التجانس العرقي والديني واللغوي في الاتحاد اليوغسلافي السابق، خاصةً في ظل السياسة الخاطئة التي كانت تتبعها صربيا في التعامل مع الأقاليم والجمهوريات المختلفة، وهو ما أدى في نهاية الثمانينات إلى انهيار وتفكك الاتحاد اليوغسلافي السابق. وبالتالي فإن ظاهرة العولمة لعبت دوراً محورياً في التسريع في عملية شرذمة الاتحاد اليوغسلافي وتفككه، وذلك من خلال إذكاء الصراعات العرقية والإثنية والتدمير الذاتي للثقافة الوطنية في يوغسلافيا. ومن جهة أخرى إن تفكك الاتحاد اليوغسلافي ساهم إلى حد كبير في إضعاف سيطرة الجمهورية الصربية على أقاليمها " كوسوفو وفويفودينا " في مواجهة ظاهرة العولمة. حيث أن ظاهرة العولمة سرعت أيضاً من عملية انفصال واستقلال أقاليم الجمهورية الصربية وخاصةً إقليم كوسوفو[170].

تأثير الإعلام والاتصالات كأحد أبرز أدوات العولمة في عمليتي الانفصال والاستقلال :

تعتبر وسائل الإعلام والاتصال أحد أبرز الأدوات الرئيسية لظاهرة العولمة، فالإعلام لعب وما زال يلعب إلى حد كبير دوراً مهماً ومباشراً في توجيه وتعبئة الرأي العام العالمي، الأمر الذي أضعف قدرة الدولة على توجيه الرأي العام الداخلي والتأثير به.

فالدول الكبرى أصبحت تستخدم وسائل الإعلام والاتصالات كوسيلة لتعبئة وتوجيه الرأي العام العالمي بما يخدم مصالحها وأهدافها. كما إن وسائل الإعلام لعبت إلى حد كبير دوراً رئيسياً في انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان من خلال إظهار وإبراز المعاناة التي كان يعانيها سكان إقليم كوسوفو وجنوب السودان. فالإعلام

(170) Ibid.

بكافة أشكاله يلعب دوراً مهماً في تدفق المعلومات حيث أدى انتشار تقانة المعلومات إلى الاتساع في إمكانيات الاحتكاك والتواصل بين الشعوب في أنحاء الأرض، وتحمل وسائل الاتصال والإعلام العالمية كل يوم الأنباء والصور والمعلومات إلى الناس في كافة أماكن تواجدهم، وتخلق صلة دائمة بينهم وبين العالم الخارجي. وتكشف أبرز التطورات التي تحدث في المجتمع الإنساني مثل الأحداث السياسية المهمة، والحروب والصراعات الإثنية وانتهاكات حقوق الإنسان، أمام أعين جمهور عريض من مئات الملايين من الناس فور وقوعها، كما تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في تجنيد المؤسسات والمنظمات الدولية، ومثال ذلك ما حصل من تجنيد للمؤسسات والمنظمات الدولية في أزمة كوسوفو[171].

ومن جانب آخر، فإن وسائل الإعلام لعبت دوراً كبيراً في الترويج لقضايا الديمقراطية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، والحريات السياسية، الأمر الذي دفع العديد من الأقاليم والأقليات الإثنية والعرقية على المطالبة بالانفصال وتكوين دول مستقلة مثلما حصل في كوسوفو وجنوب السودان.

ففي ظل ظاهرة العولمة لم يعد الاستعمار القديم – الذي كان يرسل جيوشه للاستيلاء على ثروات ومقدرات المستعمرات وتطبيق سياسته المبنية على أساس فرق تسد – في حاجة لكل تلك الجيوش، حيث أصبح بإمكانه أن يحصل على النتيجة نفسها وذلك من خلال استخدامه التقنيات الحديثة في التنافر، واللافت أيضاً أن التقنيات الحديثة التي نشهد بسببها ثورة اتصالات غير عادية والتي يفترض أن تكون منبراً أو أداة لتجاوز الانغلاق الفكري، والانفتاح على الثقافات والأفكار المتباينة التي تتيحها هذه الأدوات الجديدة مثل

([171]) أنتوني غدنز، *علم الاجتماع* - مع مدخلات عربية- (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، 123-124.

الفضائيات والإنترنت، تستخدم في كثير من الأماكن مثلما حصل في كوسوفو وجنوب السودان بمنطق معكوس.

حيث أن ثورة الاتصالات هذه بدلاً من أن تكون وسيلةً لمزيد من التواصل والتعاون المشترك بين الدول والحضارات، بل وبين أبناء الحضارة الواحدة، إذا بها تتحول إلى وسيلةً لإثارة الفرقة والتفتت والتشظي بين أبناء الحضارة الواحدة تماماً كما حصل في السودان، وقد شهدنا كيف أن خبراً صغيراً يبث في مجلة أو صحيفة صغيرة قادر على إشعال ثورة في بلد آخر، بل وربما افتعال مذبحة خلال عدد محدود من الساعات، بالإضافة إلى استخدام وسائل التخاطب الاتصال الاجتماعي لتتحول إلى ساحة افتراضية للعداء والسباب المتبادل واستخدام مختلف صنوف وألوان الدعايات العنصرية. وعليه فإن الحاصل هو مزيد من الشرذمة ومزيد من المعارك الصاخبة بين أبناء الحضارة الواحدة والثقافة الواحدة تماماً كما حصل في كلاً من الاتحاد اليوغسلافي السابق "الذي انعكس تفككه وانهياره أيضاً على الجمهورية الصربية" والسودان[172].

ومن جانب آخر، فإن كلاً من السودان وصربيا قد ثبت لهما أن التمسك بالقديم دون وعي بالتطورات والمتغيرات أيضاً لم يؤد إلا إلى نشوء أجيال لا ترى سوى حقيقة واحدة وطريقة واحدة في التفكير، كان لها أثر بالغ في تدعيم ثقافة العنف والتشظي ونفي الآخر، والتعصب للأنا بشكل مفرط في الأنانية والبرجماتية[173].

(172) سليمان إبراهيم العسكري، "التفتت العربي في زمن العولمة،" *مجلة العربي*، عدد 614 (2010): 10-13.
(173) المرجع السابق.

الفصل الخامس

أوجه الشبه والاختلاف بين كلاً من كوسوفو وجنوب السودان

المقدمة:

لقد تبين بعد الاطلاع على الأدبيات السابقة وتحليل الوقائع والأدلـــة التاريخيـــة ذات الصلة بعملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان، فضـــلاً عـــن قـــراءة وتحليل معطيات الواقع أن هناك العديد من نقاط التشابه والاختلاف بين انفصال واستقلال كلتا الحالتين كوسوفو وجنوب السودان. حيث أن هذه النقاط لا تقتصر فقط على العوامل الداخلية بل تمتد أيضاً لتشمل العامل الخارجي.

أوجه الشبه بين انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان:

- **أولاً:** تشابه الظروف والأحداث التاريخية لتشكل كلاً منهما: فقد لعب العامل الخارجي " الوجود العثماني "إلى حد كبير دوراً مركزياً وفاعلاً في تشكل البنى السياسية والاقتصادية والدينية لإقليم كوسوفو، حيث نتج عن الوجود العثماني في منطقة البلقان – وسيطرتها على الإقليم ونشر الدين الإسلامي بين سكان الإقليم – إلى تشكل بنى اجتماعية ودينية وسياسية جديدة أدت إلى رسم الخارطة السياسية للمنطقة، حيث بقي إقليم كوسوفو محافظاً على الهوية الدينية والثقافية الجديدة التي منحته التميز والاختلاف عن المحيط السكاني والديني والثقافي في منطقة البلقان.

كذلك الأمر بالنسبة لجنوب السودان حيث لعب الاستعمار البريطاني إلى حد كبير دوراً فاعلاً في تكون ذلك الإقليم، من خلال الممارسات والسياسات التي اتبعها في السودان خلال سيطرته عليه عام –1898– حيث لجأت ممارساته وسياساته إلى محاربة

ومكافحة الاندماج والانصهار بين سكان الشمال وسكان الجنوب، من خلال سياسته التمييزية والعنصرية التي انتهجها والتي تمثلت في الحد من انتشار اللغة العربية، والحد من إقامة علاقات قوية متينة بين الشمال والجنوب سواء أكانت علاقات اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية وذلك من خلال إتباعه لسياسة العزل والفصل "المناطق المقفولة". وفي ذات السياق، عمل الاستعمار البريطاني على استقطاب وجذب البعثات التبشيرية إلى الجنوب، فضلاً عن تقديم يد المعونة والمساعدة إلى سكان الجنوب من خلال منع نشر الثقافة الإسلامية ونشر الثقافة المسيحية والغربية بين سكان الجنوب مثل اللغة الانجليزية، وبالتالي فإن الاستعمار البريطاني خلق الأرضية لانفصال واستقلال جنوب السودان، وذلك من أجل زيادة التدخل في الشؤون المصرية والسودانية "كون من يسيطر على السودان يسيطر على مصر" وهذه السياسة تخدم أهدافه السياسية والاقتصادية القائمة على أساس فرق تسد.

- **ثانياً:** تشابه الظروف الاقتصادية لانفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان، حيث كان العامل الاقتصادي إلى حد كبير من العوامل المهمة والمحورية التي لعبت دوراً مهماً ومباشراً، حيث شكلت أرضية خصبة في عملية انفصالهما واستقلالهما عن الدولة الأم "السودان". فالعامل الاقتصادي قد لعب دوراً مهماً إلى حد كبير في إذكاء الحراك السياسي والاجتماعي باتجاه المطالبة بالتنمية المتوازنة، والعدالة في توزيع عوائد الثروة النفطية والحيوانية والمعدنية بين سكان الأقاليم المختلفة في الدولة الأم. فمنطقة جنوب السودان من المناطق الغنية بالثروة الزراعية والمعدنية والمائية والحيوانية، وتمتلك مساحات شاسعة من الأراضي السهلية والخصبة القابلة للاستثمار الزراعي والصناعي، بالإضافة إلى كميات هائلة من المعادن والنفط، حيث لجأت الحكومة المركزية في الشمال

إلى حرمان وإهمال الجنوب من القطاعات والمجالات التنموية التي قامت بها الحكومة السودانية في المناطق الشمالية والوسطى، الأمر الذي أدى إلى تضخم وارتفاع مؤشرات ومستويات الفقر والبطالة، وتدني مستوى الدخل والمعيشة، مما دفع النخب والقيادات السياسية الجنوبية إلى المطالبة بالتوزيع العادل للتنمية، لا بل وتقاسم الثروة، إلا أن عدم إنصاف الجنوبيين دفعهم إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال الكامل عن الحكومة المركزية من أجل إقامة تنمية حقيقية في الإقليم وتوزيع عادل للثروات والعوائد الاقتصادية بين سكان الإقليم.

كذلك الأمر بالنسبة لإقليم كوسوفو ذلك الإقليم الغني بالثروات الطبيعية القابلة للاستثمار الزراعي والصناعي وبالمواد المعدنية الصلبة والثقيلة، المتمثلة في الفحم الحجري والذهب والفضة والحديد وغيرها من المعادن النفيسة، كما يمتلك الإقليم مساحات شاسعة من الأراضي السهلية والخصبة. إلا أن سياسات وممارسات الحكومات المركزية المتعاقبة والمتتالية منذ عام –1912– والمهيمن عليها من قبل النخب الصربية كانت قائمة إلى حد كبير على حرمان سكان الإقليم من التنمية الاقتصادية، حيث كان إقليم كوسوفو من أكثر الأقاليم ضعفاً في البنية التحتية الاقتصادية والتعليمية، وأكثرها أيضاً ارتفاعا في مستوى الفقر والبطالة بين أقاليم دولة الاتحاد اليوغسلافي السابق، الأمر الذي دفع سكان الإقليم إلى المطالبة بتحقيق العدالة في عملية التنمية والإنصاف في توزيع الثروات. إلا أنه وفي ظل استمرار سياسات الرفض المطلق فضلاً عن أعمال العنف التي كانت ترتكب من قبل السلطة المركزية الصربية، لجأت النخب السياسية الكوسوفية في الإقليم إلى المطالبة بالانفصال وتكوين دولة مستقلة.

- **ثالثاً:** التشابه من حيث التنوع العرقي والإثني حيث يمتاز إقليم كوسوفو بتنوعه العرقي، حيث تتعدد الشرائح العرقية والإثنية في الإقليم بين الألبان والكروات والصرب وغيرهما. حيث يتفوق العنصر العرقي الألباني على سكان الإقليم، إلا أن استمرار الممارسات والسياسات الخاطئة والتمييزية من قبل النخب السياسية في بلغراد "صربيا" –والتي تمثلت في إعطاء عدد من الأعراق والإثنيات حقوق وامتيازات كبيرة على حساب سكان الإقليم الذي يتسم بالأغلبية الألبانية، بالإضافة إلى سياسة التهجير والتطهير العرقي للسكان الألبان في الإقليم، حيث قام ميلوسيفيتش بإتباع سياسة التطهير العرقي، وبارتكاب أعمال عنف واسعة جداً ضد سكان الإقليم ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من السكان الأبرياء – دفع القادة السياسيين لإقليم كوسوفو إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال التام وبالتالي وتشكيل الدولة المستقلة الخاصة بالإقليم.

أما بالنسبة لإقليم جنوب السودان فهو يتميز أيضاً بتعدد الشرائح العرقية والإثنية وتنوعها، حيث الأعراق واللغات المختلفة والمتعددة، حيث قدر عدد اللغات في جنوب السودان ما يقارب مائة وعشرون لغة ولهجة، وفي ظل التباين والاختلاف الشديد مع سكان الشمال السوداني وفي ضوء الممارسات التمييزية والتعاطي الخاطئ مع هذا التنوع والاختلاف من قبل الحكومات المركزية السودانية المتعاقبة والمتتالية التي عملت على تغيير تركيبة وديمغرافية الإقليم العرقية والدينية من خلال سياسة التطهير غير المباشرة والمتمثلة في التعريب والتهجير وسياسة الاعتقالات والقتل التي كانت تمارس داخل الإقليم. حيث أدت هذه السياسات والممارسات إلى تكون وتشكل الأحزاب والجماعات العرقية والإثنية في جنوب السودان التي بدأت تطالب بالانفصال عن الشمال، ولتحقيق

ذلك استخدمت هذه الأحزاب سياسة العنف والقوة من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في الانفصال والتي تطورت لاحقاً إلى الاستقلال.

- **رابعاً:** تشابه الظروف السياسية لكلاً من كوسوفو وجنوب السودان، حيث أن إقليم كوسوفو قد مرّ وعانى من ظروف وأوضاع سياسية محددة وصعبة، حيث كان الإقليم يخضع سياسياً لا بل واقتصاديا واجتماعيا أيضاً للجمهورية الصربية وذلك في إطار الاتحاد اليوغسلافي السابق، فالسياسات والممارسات الصربية اتسمت بالتمييز وعدم الإنصاف بين الأقاليم الشمالية- المجرية والايطالية التي تمتعت بكامل الحقوق والامتيازات – والأقاليم الجنوبية وخاصةً كوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود التي حرمت من أبسط وأدنى حقوقها، مما دفع سكانها إلى المطالبة بالمشاركة والتمثيل السياسي خاصةً في ظل الغياب الكامل وفقدان التمثيل العادل في الحكومة المركزية للجمهورية الصربية، حتى ظهر "جوزيف تيتو" ووصل إلى سدة الحكم الذي لم يتمكن من تحقيق مقاصده وأهدافه والمتمثلة في المساواة والعدالة وذلك نتيجةً لإنعدام الديمقراطية والهيمنة السياسية التي كانت تمارس من قبل الجمهورية الصربية "حيث أن صربيا كانت أكبر جمهوريات يوغسلافيا السابقة"، إلا أن مجيء سلوبدان ميلوسوفيتش عام -1989- وإلغاءه للحكم الذاتي الممنوح لسكان إقليم كوسوفو زاد من درجة الاحتقان والتوتر السياسي في الإقليم، وأفضى ذلك أيضاً إلى حراك شعبي كوسوفي "ثورة" ينادي بالاستقلال والحرية. خاصةً وأن إلغاء الحكم الذاتي يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير للشعب الكوسوفي.

أما بالنسبة لجنوب السودان فهو أيضاً عاش في ظروف وأوضاع سياسية تتشابه وظروف كوسوفو، حيث لجأت النخب والقيادات السودانية السياسية المتعاقبة والمتتالية التي قامت بإدارة فترة الاستقلال على ممارسة سياسة الإقصاء والإبعاد تجاه المشاركة

والتمثيل السياسي لسكان الجنوب، ومن جهة أخرى فقد تشكلت الأحزاب السودانية على بنية طائفة ودينية وليس على أساس برامج سياسية عادلة، حيث حرم الجنوب من نصيبه من المشاركة السياسية في ظل الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية التي كان يعيشها الإقليم من ضعف وتخلف في البنية الاقتصادية والاجتماعية "الصراعات القبيلة"، وفي ظل غياب الديمقراطية والتعددية والحريات السياسية، هيمن العسكر على الحكم في السودان مدعوماً من قبل بعض الأحزاب الدينية والتقليدية، حيث تمثل ذلك في حكم الفريق عبود مروراً بحكم جعفر النميري وصولاً إلى حكم البشير. وهو ما دفع النخب السياسية في الجنوب إلى تشكيل أحزاب خاصة بأهل الجنوب " وفي مقدمتها الحركة الشعبية لتحرير السودان " والتي لعبت دوراً محورياً وفاعلاً في انفصال واستقلال الجنوب.

- **خامساً:** تشابه كلاً من كوسوفو وجنوب السودان من حيث تأثير العامل الديني، حيث اتسمت الفترة التي حكم فيها جوزيف تيتو إلى حد كبير بالتسامح الديني وبالحرية الدينية والاجتماعية في ظل الاتحاد اليوغسلافي السابق الذي انهار عام 1991، حيث لم يكن العامل الديني يشكل معضلة وعائق أمام الأقليات والشرائح المختلفة، لكن مع قدوم سلوبودان ميلوسوفيتش ووصوله إلى السلطة أصبح الدين يشكل عاملاً من عوامل الصراع والتوتر بين الجمهورية الصربية وألبان كوسوفو، حيث عمل سلوبودان ميلوسوفيتش على إذكاء وإثارة الانتماءات الدينية بغية تحقيق أهدافه السياسية المتمثلة في إقامة صربيا الكبرى، فجزء كبير من سكان إقليم كوسوفو يعتنقون الديانة الإسلامية التي تشكل لهم الهوية القومية التي من خلالها استطاعوا أن يحافظوا على وجودهم وهويتهم الألبانية الكوسوفية. بينما كانت تعتنق الأقلية الصربية التي كانت تعيش في الإقليم نفسه الديانة المسيحية "طائفة الروم الأرثوذكس"، ويعتنق العنصر الثالث وهم الأقلية الكرواتية

الديانة المسيحية اللاتينية الكاثوليك. الأمر الذي جعل سكان الإقليم في توتر شديد بسبب التباين والاختلاف الديني في الإقليم، وما عزز هذا الاختلاف هو غياب المواطنة الحقيقية التي تذوب بداخلها كافة الفوارق والتباينات العرقية واللغوية والدينية، وهو ما دفع إلى حد كبير سكان كوسوفو إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال وذلك لحماية هويتهم الدينية والفكرية من الذوبان والانصهار نتيجةً للسياسات العنصرية التي كانت متبعة من قبل الحكومات الصربية المتعاقبة.

أما بالنسبة لجنوب السودان فإن جزء كبير من سكانه يعتنقون الديانة المسيحية، وفي الوقت نفسه يعتنق جزء كبير من سكان الدولة الأم السودان الثقافة والديانة الإسلامية، وهذا ما جعل مسألة التوافق والتناغم بين الطرفين في الشمال والجنوب مسألة شائكة في غاية الصعوبة، خاصةً في ظل حالة التوظيف للعامل الديني الفاعل الذي انتهجته النخب السودانية المتعاقبة، وخاصةً في فترة حكم إبراهيم النميرى الذي لجأ إلى تطبيق الشريعة الإسلامية من أجل كسب الشرعية السياسية، وكذلك فعل عمر حسن البشير الذي لجأ على إعادة بناء هياكل وأنظمة الدولة على أسس وقواعد دينية، وهو ما دفع الحركات والفصائل السودانية في الجنوب للعمل على تأكيد الهوية والثقافة المسيحية لسكان الجنوب والمحافظة عليها من الذوبان والانصهار وذلك عبر إنشاءها للتنظيمات العسكرية المسلحة المدعومة من قبل العديد من الأطراف سواء الأفريقية أو الغربية، حيث أن الهدف الرئيسي من إنشائها هو تحقيق المطالب المتمثلة في الانفصال والاستقلال.

- **سادساً:** تشابه البيئة الدولية " النظام الدولي" لانفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان. حيث أن مشكلة إقليم كوسوفو هي مشكلة تاريخية طويلة امتدت لتسعة عقود سابقة أو يزيد، وخاصةً بعد الحرب العالمية الثانية وظهور نظام ثنائي القطبية في السياسة الدولية ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وما رافق ذلك أيضاً من نشوب للحرب الباردة بين القطبين الشرقي"الاتحاد السوفيتي" والغربي" الولايات المتحدة الأمريكية". إلا أنه مع انتهاء وتلاشي نظام ثنائي القطبية لصالح القطب الأوحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي لجأت إلى إقامة منظومة جديدة من خلال إعادة صياغة وهيكلة الصراعات والنزاعات في العالم بما يتماشى ومصالحها الدولية، حيث كانت مشكلة كوسوفو من المشاكل التي تم عرقلة حسمّها وإنهائها في ظل الوجود السوفيتي السابق، إلا أنه وبانهيار الاتحاد السوفيتي شكلت مشكلة إقليم كوسوفو معضلة وأزمة حقيقية في ظل سياسة سلوبودان ميلوسوفيتش الذي مارس وارتكب عشرات المجازر والمذابح بحق ألبان كوسوفو.

وفي ظل حالة العداء والرفض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة سلوبودان ميلوسوفيتش "الحليف الروسي في منطقة البلقان" أدى ذلك إلى تدخل الولايات في الصراع وإعطاء سكان الإقليم الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم وتحقيق حلمهم بالانفصال والاستقلال التام وهو ما أدى إلى تكوين دولتهم المستقلة كوسوفو. كذلك الأمر بالنسبة لجنوب السودان ذلك الإقليم الذي لم يحقق مطالبه بالانفصال والاستقلال إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك نظام ثنائي القطبية، وتشكل نظام القطب الأوحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها دور كبير في إثارة مشكلة الجنوب، والضغط على الحكومة السودانية من أجل توقيع اتفاقية نيفاشا وما مثلته من حقوق سياسية واقتصادية

للجنوب وصولاً إلى الاستفتاء الذي نتج عنه الانفصال والاستقلال عن الشمال وتكوين الدولة الجنوبية الجديدة. ومن جانب آخر فإن التداعيات الناجمة عن ظاهرة العولمة – المتمثلة في تراجع سيادة الدولة على أقاليمها نتيجةً للتطور الهائل في التكنولوجيا ووسائل الاتصالات وخاصةً الإعلام الذي ساهم في إظهار الممارسات والسياسات الصربية والسودانية، فضلاً عن الترويج للديمقراطية والحريات السياسية وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها– كان لها دور كبير في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان.

أوجه الاختلاف بين انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان

- **أولاً:** إن انفصال واستقلال جنوب السودان جاء نتيجة اتفاق عقد بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وهذا الاتفاق تمثل في اتفاقية نيفاشا عام –2005– حيث تم بموجبها الاتفاق على إنهاء الحرب الأهلية التي بدأت عام –1983– وتقاسم الثروة والسلطة بين الطرفين، كما نص الاتفاق على حق تقرير المصير لجنوب السودان "الاستفتاء" خلال فترة انتقالية مدتها ست سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية، وهو ما حصل في التاسع من كانون الثاني – يناير من عام 2011. وكانت نتيجة الاستفتاء أن صوت الجنوبيين لصالح الانفصال والاستقلال، وتم ذلك بدعم من المجتمع الدولي الذي لعب دوراً راعياً وداعماً لكل مراحل المفاوضات التي كانت تتم بين الحكومة الشمالية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

أما بالنسبة لانفصال واستقلال كوسوفو فقد جاء نتيجة تدخل عسكري أمريكي – أوروبي مباشر "تدخل حلف الناتو"، وليس نتيجة اتفاق بين الحكومة الصربية وقادة كوسوفو كما حصل في الحالة السودانية. كما أن أثر ظاهرة العولمة كان بارزاً وواضحاً إلى حد كبير

في إدارة الصراع في إقليم كوسوفو– وذلك نتيجةً للتلاحم الجغرافي بين الإقليم وأوروبا – حيث كانت العولمة وسيلة رئيسية في تحريك وإثارة الرأي العام "الأوروبي والأمريكي" الذي دفع القيادة السياسية في دول حلف شمال الأطلسي على التدخل المباشر لإنهاء الصراع ووقف سياسة التطهير العرقي والمجازر التي كانت ترتكب بحق إقليم كوسوفو "بغض النظر عن الأهداف الحقيقة للتدخل"، وعليه فإن التدخل الخارجي في كوسوفو كان بشكل مباشر.

- **ثانياً:** الاختلاف بين كوسوفو وجنوب السودان من حيث طريقة الوصول للانفصال والاستقلال، فالقيادة السياسية في إقليم كوسوفو استخدمت إلى حد كبير المقاومة الشعبية طوال صراعها مع صربيا كسبيل لتحقيق مطالبها المتمثلة في الانفصال والاستقلال، ولم تلجأ إلى العنف إلا بعد عام –1991– عندما دخلت القوات الصربية إلى الإقليم، وقامت بارتكاب العديد من جرائم الحرب ضد سكان الإقليم الألبان، الأمر الذي دفع القيادة السياسية في الإقليم إلى إنشاء التنظيمات العسكرية والمسلحة لمحاربة القوات الصربية – مثل جيش تحرير كوسوفو– وقد حققت بعض الإنجازات النجاحات إلا أنها لم تتمكن من وقف الممارسات والسياسات الصربية العنيفة، ولولا التدخل الخارجي عام –1999– لما تم وقف الانتهاكات المتكررة والمتواصلة من قبل النظام الصربي وتحقيق الانفصال والاستقلال.

أما بالنسبة لجنوب السودان فقد لجأت القيادات والنخب السياسية إلى تشكيل التنظيمات والحركات العسكرية التابعة إلى الأحزاب السياسية والتي مارست العنف ضد القوات السودانية الحكومية طيلة فترة الصراع، رغم أن الجيش السوداني لم يمارس حرب الإبادة في الإقليم بطريقة مباشرة ولم يرتكب ممارسات وسياسات عنيفة ضد السكان

المدنيين كما فعلت القوات الصربية في إقليم كوسوفو، وقد استطاعت المليشيات والجماعات المسلحة في جنوب السودان من تحقيق انجازات عسكرية على الجيش السوداني بفضل الدعم والمساعدات التي كانت تتلقاها من دول الجوار.

وبالتالي فإن انفصال واستقلال إقليم كوسوفو قد تحقق كنتيجة مباشرة للتدخل الخارجي المباشر في الأزمة. أما جنوب السودان فإن التدخل الخارجي لم يكن إلى حد ما بصورة مباشرة كما حصل في كوسوفو وإنما كان عبر ممارسة العديد من الضغوط على الحكومة المركزية مثل الحصار والعقوبات الاقتصادية والمقاطعة السياسية.

مناقشة نتائج الدارسة

لقد تبين بعد تحليل ودراسة عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان، أن التوصل وإبراز العوامل الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصالهما واستقلالهما شكل معضلة بحثية شائكة ومعقدة. وذلك عائدٌ إلى أن عوامل الصراع والحسم متداخلة ومتشابكة، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان اعتبار أن هناك عامل بذاته أدى إلى انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان، إلا أنه ووفقاً للعديد من الاعتبارات تبين أن العامل الخارجي كان إلى حد كبير الأكثر تأثيراً وحسماً في عملية انفصال واستقلال كلاً كوسوفو وجنوب السودان. فالتدخل الخارجي المباشر في كوسوفو هو ما أفضى إلى تحقيق الانفصال والاستقلال، كذلك الأمر بالنسبة لجنوب السودان، حيث أن الضغط الخارجي "الحصار، العقوبات الاقتصادية، الضغط السياسي" على الحكومة السودانية ساهم في تمكين الجنوبيين من تحقيق الانفصال وتكوين الدولة المستقلة الخاصة بهم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح العامل الخارجي إلى حد كبير كان نتيجةً لمجموعة من العوامل والظروف على الصعيدين الدولي والمحلي وهي:

- التغير في النظام الدولي وبروز وتنامي ظاهرة العولمة: أدى التغير في موازين القوى الدولية وتنامي ظاهرة العولمة في دفع أطراف المجتمع الدولي إلى الاهتمام بقضايا ومشاكل دولية جديدة، وهذه القضايا تتمثل في التغيرات والتحولات الديمقراطية، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، النزاعات والصراعات العرقية والإثنية، والحريات السياسية، حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. فضلاً عن ذلك أصبحت المؤسسات والمنظمات الدولية بما فيها هيئة الأمم المتحدة أكثر تعاطياً وتفاعلاً في الدفاع الفعال عن حقوق وحريات الإنسان وخاصةً فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وهو ما أدى إلى تقليص قدرة الدولة فيما يتعلق بممارسة سيادتها على إقليمها، خاصةً في ظل بروز وتنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من ثورة تكنولوجية هائلة" الاتصالات والمعلومات ووسائل الإعلام" كما ترتب على تغير النظام الدولي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه إجازة التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت مسمى "التدخل لأغراض إنسانية"، وهو ما دفع العديد من الأقاليم والأقليات التي تعاني من تمييز بحقها من قبل دولها الأم للتحالف معها "الولايات المتحدة الأمريكية" لتحقيق مطالبها المتمثلة في الانفصال والاستقلال، مثل: التحالف الذي جرى بين إقليم كوسوفو والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك الأمر بالنسبة لجنوب السودان.

- تفاقم التناقضات والأزمات الداخلية في الدولة الأم: حيث أن تفاقم الأوضاع والظروف الداخلية مثل: الظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، بحق أقليات معينة يدفع هذه الأقليات للتوجه نحو المطالبة بالانفصال والاستقلال عن دولها الأم. وهو ما يعني أن تفاقم

التناقضات الناتجة عن الأبعاد السابقة – البعد الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي– نتيجةً للسياسات الإقصائية التي كانت متبعة من قبل الحكومات المركزية في كل من السـودان وصربيا دفعت إلى انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان.

- غياب الديمقراطية والتعددية السياسية والمواطنة الحقيقية في الدولة الأم: حيث أن غياب الديمقراطية والتعددية السياسية وغياب التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية له دور وتأثير كبيرين في إذكاء وغرس الصراعات والنزاعات في الدولة القومية، وخاصةً الدولة ذات الأعراق والإثنيات المتعددة، حيث أن ذلك قد يتسبب في غياب المواطنة الحقيقية التي تذوب بداخلها كافة الفوارق العرقية واللغوية والإثنية، وهو ما يؤدي إلى غياب التجانس القومي، وقد يتسبب أيضاً في صراعات دموية، وقد يفضي ذلك أيضاً إلى الانفصال والاستقلال كما حصل في جنوب السودان وإقليم كوسوفو. ومن جانب آخر، فقد ساهم ضعف وفشل كلاً من السودان وصربيا في استيعاب ودمج أقاليمهما سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في جعل العولمة قوة مؤثرة في تسريع وتيرة الانفصال والاستقلال لكل من كوسوفو وجنوب السودان.

- السياسات الخاطئة والممارسات الاستعمارية للدول الأم: فالسياسة الاستعمارية التي قامت بها السلطات البريطانية في السودان كان لها إلى حد كبير دور وتأثير في تكريس بذور الانقسام بين الشمال والجنوب، وذلك من خلال سياساتها المتمثلة في فتح الأبواب أمام البعثات التبشيرية والكنسية لنشر الدين المسيحي بين القبائل الوثنية وغير الوثنية المنتشرة في جنوب السودان، ونشر اللغة الإنجليزية بين القبائل ومنع استخدام اللغة العربية، وفتح المدارس ذات المناهج الانضباطية التي تغذي وتعزز الانقسام والتشظي، والحد من الاختلاط بين سكان الشمال والجنوب. حيث أن السياسة الاستعمارية كانت تستهدف خلق

هوية ثقافية – دينية تختلف كل الاختلاف عما هو موجود في الشمال، وهذه الهوية الجديدة بدأت بالظهور منذ اللحظة الأولى لخروج الاستعمار البريطاني من السودان وإعلان الاستقلال. خاصةً مع وصول العسكر للحكم في السودان، وما نتج عن ذلك من غياب واضح للتنمية الاقتصادية المتوازنة، والتمثيل السياسي العادل وغيرها من الممارسات الإقصائية. وبالتالي فإن الاستعمار البريطاني أوجد الأرضية الخصبة للانفصال والاستقلال.

وأخيراً وليس آخراً إن انفصال واستقلال جنوب السودان كان بدرجة كبيرة نتيجةً لأبعاد سياسية أكثر منها أبعاد اجتماعية مثل الأصل واللغة والدين، فجنوب السودان يتميز بتنوع وتباين عرقي يفوق إلى حد كبير ما هو موجود في شمال السودان. أما بالنسبة لكوسوفو فان انفصالها واستقلالها كان بدرجة كبيرة تأثراً بالقومية العرقية والاثنية، حيث أن الخريطة السياسية في منطقة البلقان لم تشهد استقراراً منذ أكثر من مائة عام، وذلك نتيجةً للمطالب والتباينات القومية والعرقية واللغوية والدينية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن العامل الخارجي كان الأكثر تأثيرا وحسماً في عملية انفصال واستقلال كلاً من كوسوفو وجنوب السودان، حيث أن التغير في النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبروز وتنامي ظاهرة العولمة ساهم إلى حد كبير في تفعيل وإذكاء القيم الليبرالية المتمثلة في الديمقراطية والحريات السياسية والتعددية والعدالة الاجتماعية. كما ساهم التغير في النظام الدولي وبروز وتنامي ظاهرة العولمة في تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية في الدفاع الفعال عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحق الشعوب في تقرير المصير.

كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن نجاح العامل الخارجي في تحقيق الانفصال والاستقلال في كلاً من كوسوفو وجنوب السودان كان نتيجة لضعف الدولة الأم في القيام بواجباتها ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل يحقق المواطنة الحقيقية التي تنصهر بداخلها كافة الفوارق العرقية واللغوية والدينية.

قائمة المصادر والمراجع العربية

الكتب والمجلات العربية :

أبو ديه، أحمد محمود عبد الفتاح. *مشكلات الأقليات في الوطن العربي "دراسة مقارنة" لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000.

أبو طالب، حسن. "حرب كوسوفو وحدود التغيير في النظام الدولي." *مجلة السياسة الدولية*، عدد137(1999): 94-99.

ألير، أبيل، *جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود*. لندن: شركة ميدلايت المحدودة، 1992.

بدر الدين، إكرام. "العولمة وصراع الحضارات: التأثر الحضاري ومنطق القوة. "*مجلة النهضة*، عدد 10 (2002): 13-23.

بصبوص، نمر. *الأمة والشعب في القانون الدولي*. الأردن: الجامعة الأردنية، 1993.

بهي الدين، أحمد. "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل." *مجلة السياسة الدولية*، عدد136 (1999): 213 -218.

بولتون، هيوق. *البلقان صراع الدول والأقليات*. القاهرة: دار غريب للطباعة، 2002 .

بولتون، هيوق. *البلقان صراع الدول والأقليات*. القاهرة: دار غريب للطباعة، 2002.

بيدليه، روبرت. "الجذور التاريخية لنزاعات كوسوفو." *مجلة الثقافة العالمية*، عدد 96 (1999): 18-25.

بيليس جون، وستيف سميث. *عولمة السياسة العالمية*. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

جاد، عماد. "حلف الأطلنطي والحرب في البلقان." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 100-108.

جلال، عزة. "كوسوفو: جذور الصراع في البلقان." *مجلة السياسة الدولية*، عدد137 (1999): 80-83.

حتّى، ناصيف. *النظرية في العلاقات الدولية*. دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 1985.

حرب، أسامة الغزالي. "محنة السودان." *مجلة السياسة الدولية*، مج. 47، عدد 183 (2011): 6-7.

حرير، شريف، و تفيدت، تريجي. *السودان الانهيار أو النهضة*. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997.

حسن، عليوة. *منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية .. الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظة نقدية*. الإسماعيلية: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1986.

حماد، حماد أحمد. "*دولة جنوب السودان و مياه النيل*." مجلة الهلال، مج. 119، عدد 5 (2011): 58-67.

خضير، ضياء. "العولمة والدولة القومية." *مجلة أفكار*، عدد 157 (2001): 163-173.

خليل، صبري محمد. "الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدّد." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد 20 (2008): 103-119.

دبلة، عبد العالي. *الدولة رؤية سوسيولوجية*. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

الدسوقي، أبو بكر. "ألبان كوسوفا التفاوض والقتال." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 89-93.

دياب، أحمد. "استقلال كوسوفو: المواقف الإقليمية و الدولية." *مجلة السياسة الدولية*، مج. 44، عدد 172(2008): 176-183.

رابح، مرابط. *أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول*: دراسة حالة كوسوفو. الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنه، 2009.

الربضي، مسعود موسى. "أثر العولمة في المواطنة." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد19 (2008): 108-124.

رسلان، هاني. "جنوب السودان و التوجه نحو الانفصال." *مجلة السياسة الدولية*، مج. 46، عدد 179 (2010): 138–143.

الرشيدي، أحمد، تحرير. حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

سالم، مروى ممدوح. "مشكلة جنوب السودان بين اتفاق ابريل ومبادرة مانديلا." *مجلة السياسة الدولية* 33، عدد (1997): 119–121.

سعيد، رشدي. "من وحي احتلال كوسوفو." *مجلة الهلال*، مجلد. 107، عدد 8 (1999): 156–161.

سلامة، عبد الغني. "السودان الجنوبي المولود الجديد." *مجلة شؤون عربية*، عدد 146 (2011): 201–213.

السيد حسين، عدنان. *نظرية العلاقات الدولية*. بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003.

شافعي، بدر حسن. "التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان." *مجلة السياسة الدولية* 46، عدد 183 (2011): 172–178.

الشريف، يوسف. *السودان وأهل السودان: أسرار السياسة وخفايا المجتمع*. القاهرة: دار الشروق، 2003.

شعبان، إبراهيم. *القانون الدولي لحقوق الإنسان*. القدس: جامعة القدس، 2008.

صاحب، جعفر عبد المهدي. "توظيف العامل الديني في الأزمة اليوغسلافية: دراسة تحليلية لوضع مسلمي البوسنة وسنجق وإقليم كوسوفو." *مجلة المستقبل العربي*، عدد 224 (1997): 63-73.

صلاح، هاني. "كوسوفو من الإقليم إلى الدولة." *مجلة السياسة الدولية44*، عدد 172 (2008): 168-175.

---. "كوسوفا تحديات ما بعد الاستقلال." *مجلة السياسة الدولية* 44، عدد 172 (2008): 170-175

الطراح، علي احمد، وغسان منير حمزة. "العولمة والدولة والأمة والمجتمع العالمي." *مجلة حوليات آداب عين شمس* 30، (2002): 33-39.

عبد الحليم، أحمد. "مستقبل السودان السياسي." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 141 (2000): 57-64.

عبد الرحمن، الأمين. *ساعة الصفر: مذبحة ديمقراطية السودان الثالثة 1985-1989*.القاهرة: أجندة واشنطن، 1992.

عبد الرحمن، حمدي. "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان." *مجلة السياسة الدولية*47، عدد 183 (2011): 164-167.

عبد الوهاب، أيمن السيد. "جنوب السودان وقضيتا الدين والدولة،ط *مجلة السياسة الدولية*، عدد 111، 1993.

عثمان، محمد. "استفتاء جنوب السودان 2011 الوحدة أو الانفصال." *مجلة دراسات شرق أوسطيه* 14، عدد 52 (2010): 87-96.

عربيد، مسعد. "الشعوب اليوغسلافية: إلى أين، *مجلة كنعان*." عدد 135 (2008): 28-50.

عكاوي، ديب. *حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة*. عكا: مؤسسة الأسوار، 1997.

علي الرشدان، عبد الفتاح. "العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي." *مجلة شؤون عربية*، عدد 107 (2001): 70-78.

عوني، مالك. "كوسوفا صراع الطموحات القومية." *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد 133 (1988): 207-212

غدنز، انطوني. *علم الاجتماع – مع مدخلات عربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

فرحات، محمد فايز. "الأمم المتحدة وأزمة كوسوفا." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 123-127.

قاسم، رنين. موضوع المدنيات. *إسرائيل: ثانوية توماشين للعلوم الطيرة*، 2012.

قلندر، محمود محمد. *جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال*، 1900-1983، قراءة تاريخية من منظور الاتصال الاجتماعي. دمشق: دار الفكر، 2004.

الكرسني، عوض السيد. *السودان على مفترق الطرق بعد الحرب .. قبل السلام*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

كلارك، إيان. *العولمة والتفكك*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

كمير، الواثق. *جون قرنق رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية*، القاهرة: رؤيه للنشر والتوزيع، 2005.

لينين، فلاديمير. *حق الأمم في تقرير مصيرها*. موسكو: دار التقدم، 1975.

محمد الشيشاني، مراد محمود. "العولمة والخصوصية الثقافية." *مجلة البيان 3*، (2000): 154-172.

محمد الفلاحي، عبد الله. "مظاهر اختراق العولمة الثقافية للهوية القومية ومكونات الثقافة العربية المعاصرة: التحدي – الاستجابة – الرد." *مجلة الباحث الجامعي*، عدد 8، (2005): 213-221.

محمد خليل، صبري. "الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدّد." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد80 (2008): 103–119.

محمد، محمد سليمان. *السودان حروب الموارد والهوية*. المملكة المتحدة: دار كيمبردج للنشر، 2000.

محمود، احمد إبراهيم. "الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان،" *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 116–122.

المراشدة، يوسف. *العولمة وأثرها على العالم العربي: مشروع الشرق الأوسط الكبير*. إربد: دار الكندي، 2007.

مكاوي، بهاء الدين. "التنوع الاثني والوحدة الوطنية في السودان." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 176 (2009): 244–249.

مكي، حسن. "السودان أين نعلق الجرس." *مجلة الكتب وجهات نظر* 12، عدد 143 (2010): 30–34.

منيسى، أحمد. "الموقف العربي في أزمة كوسوفا." *مجلة السياسة الدولية*، عدد 137 (1999): 131–134.

موسى، عايدة العزب. "جنوب السودان عبء الماضي وضغوط المستقبل." *مجلة الكتب وجهات* نظر6، عدد 62 (2004): 6–10.

موسى، عبده مختار. *مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان*. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

---. "التهميش و الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور." *مجلة السياسة الدولية* 46، عدد 182 (2010): 8-19.

نصيف، مجدي. "قضية كوسوفو." *مجلة اليسار*، عدد 109 (1999): 54-56.

الهواري، أنور. "ديمقراطية الإنسان أولا." *مجلة السياسية الدولية*، عدد 141 (2000): 54-56.

ويندت، الكسندر، ترجمة سمير عوض. "اللاسلطه هي ما تصنع منها الدول: البناء الاجتماعي لسياسات القوة. " *المنظمة الدولية* 46، عدد 2 (1992): 393-397.

قائمة المصادر والمراجع الانجليزية

A.N.Tucker. "The Linguistic Situation in the Southern Sudan." *Journal of the International African Institute* 7, No 1 (Jan,1934): 28-39.

Abel, Alier. *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured.* Oxford: Ithaca Press Reading, 1992.

Bechtold, Peter. *politics in the Sudan: parliamentary and military rule in an emerging African nation*. NewYork: Praeger, 1976.

Chandulal, S.A. critical *review of the Sudanese strategic report, 1997: some questions to real progress, Bremen.* Germany: University of Bremen, 1999.

Friend, Melanie. *No place like home: echoes from Kosovo*. San Francisco: Midnight Editions, 2001.

John W. Burton. "Ghost Marriage and the Cattle Trade among the Atuot of the Southern Sudan." *Journal of the International African Institute* 48, No 4 (1978): 398-405.

Katznelson, ira. *Liberalism's crooked circle*. prengton university press, 1996.

Krieger, Heike. *The Kosovo conflict and international law: an analytical documentation, 1974 – 1999*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Malcolm, Noel. *Kosovo Ashort History*. New York: New york University Press, 1999.

Malwal, Bona. *People and power in Sudan: the struggle for national stability.* London: Ithaca Press,1981.

Manger, Leif. *Peace in Eastern Sudan some important aspects for consideration Ahmed Abdel Ghaffar*. M .ed. Bergen: BRIC, 2009.

Mitra, Saumya. *Kosovo: economic and social reforms for peace and reconciliation*. Washington, D.C.: World Bank, 2001.

Niblock, Tim .*Class and power in Sudan*. Albany: University of new York Press, 1987.

Peters, Christopher. *Empowering communities: a casebook from West Sudan.* Oxford U.K: Oxfam, 1997.

Roland, Paris, "Kosovo and the Metaphor War," *Political Science Quarterly* 117, No3 (Autumn 2002) 423-435.

Sikainga, Ahmed Alawad. *Civil War In The Sudan*. London: British Academic Press, 1993.

Oxford University Press. *The Kosovo Report*. New York: Oxford University Press, 2000.

The Kosovo report conflict. *international response and Leddons learned*. New York: Oxford University Press, 2000.

Tucker, A.N. “The Linguistic Situation in the Southern Sudan.” *Journal of the International African Institute* 7, No 1 (Jan 1934): 28-39.

Veremis, Thas. *Kosovo and the Albanian dimension in southeastern Europe Athens*. Eliamep, 2001.

Waring, L.F. “Kosovo.” *The Slavonic Review*, No 4 (Jun 1923): 56-65.

Hasan, Yusuf Fadi, “Religion And civil War In Southern Sudan.” *The Journal of African History* 45, No2 (2004) :350-351.

المصادر الالكترونية

سفيان، ملوكي، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية." (يوليو2008)، استرجع المقال بتاريخ 2011/8/13.

/http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/category

غروسمان، زولتان. "الفيتو الأمريكي ضد الدولة الفلسطينية : كوسوفو تفند مزاعم اوباما." (2011)، أسترجع المقال بتاريخ 2011/10/23

http://www.al-ayyam.ps/pdfs/4-10-2011/p29.pdf

الحمد، دينا. "اتفاقيات السلام.. من مشاكوس إلى نيفاشا." 2009، استرجع المقال بتاريخ 2011/10/25

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=64691158200911162

21415

أبو حسن، ياسر. "تداعيات انفصال جنوب السودان على افريقيا." استرجع المقال بتاريخ 2011/11/7

http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/17/contents.

Conversi, Daniele. "Globalization, ethnic conflict, and nationalism." Accssed 13/3/2012.

http://easyweb.easynet.co.uk/conversi/Globalization.pdf